جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية

قسم علم الإجتماع

الموضوع

العنف الاجتماعي و البيئي في ظل انتشارالسكنات الاجتماعية

دراسة ميدانية في حي 950 مسكن القايد خميس مليانة ولاية عين الدفلى

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص علم الاجتماع انحراف وجريمة

إعداد الطلبة:

- **بوشارب سهام**
- **حاج احمد قتيبة**

إشراف الأستاذ(ة):

- **د/ شامي زينب.**

لجنة المناقشة

زايدي غنية	**رئيس اللجنة**
شامي زينب	**أستاذ المشرف**
تليجاني نورة	**عضو مناقش**

العام الجامعي: 2022 / 2023

شكر وعرفان

نحمد الله سبحانه وتعالى على إحسانه وتوفيقه لنا وعلى ما أسداه إلينا من نعم لا تعد ولا تحصى.

ثم الشكر موصول إلى المشرفة الأستاذة الدكتورة: **شامي زينب** علـى مـا أسـدته لـنا من نصح و توجيه وإرشاد.

كما يطيب لنا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلـى كـل مـن أسهم في مساعدتنا، توجيهنا وإرشادنا خاصة

الأساتذة، الموظفين و عمال كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية .

أخيرا يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للجميع

وفق الله الجميع لما فيه خير الدنيا

والآخرة إنه سميع مجيب، وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين.

الطلبة:

-بوشارب سهام

- حاج أحمد قتيبة.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿يَرْفَعُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوْا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُتُوْا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات وتتحقق به أمنيا.

أهدي ثمرة مشوار طويل وسير كليل وصبر جميل

إلى من كلله الله بهيبة والوقار إلى من احمل اسمه بكل افتخار والدي العزيز

إلى ملاكي في حياة إلى معنى الحب ومعنى الحنان أمي الغالية

إلى إخوتي سندي القوي

إلى كل الداعمين وساندين في سراء والضراء شكرا لكم دمتم لي.

الطالبة بوشارب سهام.

ملخص:

تعتبر ظاهرة العنف من أكبر المشاكل التي تهدد البيئة الحضرية وتأثر سلبا على الأفراد فقد أصبحت الظاهرة منتشرة في مختلف المدن وأثرت هذه الظاهرة بمختلف أشكالها على الحياة اليومية الأفراد.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الاسباب والدوافع التي تؤدي بالشباب إلى ارتكاب سلوكيات العنف والجريمة في الاحياء السكنية وكذا تشخيص الظاهرة من خلال النتائج المتوصل إليها، مستخدمين في ذلك منهج دراسة، المتمثل في المنهج التحليلي الوصفي لإبراز أسباب وعوامل ظاهرة العنف في الاحياء السكنية وكان الإطار المكاني لدراستنا الميدانية هو حي 950 مسكن القايد واعتمدنا على تقنية جمع الأدوات المتمثلة في تقنية المقابلة وشبكة الملاحظة لجمع معلومات.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة أن لغياب المرافق الضرورية في الأحياء السكنية وكذا التخطيط العمراني الغير مدروس الذي يعتبر من عوامل تفشي العنف في وسط التجمعات السكنية.

هذا دون إغفال غياب عوامل أخرى مثل، عدم التكيف والشعور بالأمن والصراع الثقافي والحضاري بين سكان الحي.

وهدفت دراستنا إلى معرفة ظاهرة العنف من كل الجوانب وآثارها السلبية على المجتمع.

Résume :

Le phénomène de la violence est considéré comme l'un des plus grands problèmes qui menacent l'environnement urbain et son impact négatif sur les individus.Le phénomène s'est généralisé dans diverses villes, et ce phénomène, sous ses diverses formes, a affecté la vie quotidienne des individus.

Cette étude vise à connaître les causes et les motifs qui poussent les jeunes à commettre des comportements Violence et délinquance dans les quartiers résidentiels, ainsi que diagnostiquer le phénomène à travers les résultats obtenus, à l'aide d'une méthode d'étude.

Représenté dans l'approche analytique descriptive pour mettre en évidence les causes et les facteurs du phénomène de la violence dans les quartiers résidentiels et il a été un cadre

La zone spatiale de notre étude de terrain est le quartier de 950, la résidence d'Al-Qayed, et nous nous sommes appuyés sur la technique des outils de collecte représentés dans la technique d'entretien et le réseau d'observation pour collecter des informations.

L'un des résultats les plus importants auxquels nous sommes parvenus dans cette étude est que l'absence d'installations nécessaires dans les quartiers résidentiels ainsi.

Un urbanisme inconsidéré, considéré comme un facteur de propagation de la violence au sein des quartiers résidentiels.

Ceci sans ignorer l'absence d'autres facteurs tels que le manque d'adaptation, un sentiment de sécurité et un conflit culturel et civilisationnel entre les habitants du quartier.

Notre étude visait à connaître le phénomène de la violence sous tous ses aspects et ses effets négatifs sur la société.

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	–
إهداء	–
ملخص الدراسة	–
المقدمة.	أ-ج
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.	5
تمهيد	6
1- أسباب اختيار الموضوع.	6
2- أهداف الدراسة.	7
3- إشكالية	7
4- الفرضيات.	9
5- تحديد المفاهيم.	10
6- المقاربة السوسيولوجية.	15
7- عرض الدراسات السابقة.	21
8- صعوبات الدراسة.	29

لصة	**31**
الفصل الثاني: السياسة السكانية في الجزائر	**33**
تمهيد	**34**
المبحث الأول: مفهوم سياسة السكن.	**35**
المطلب الأول: تعريف السياسة السكانية.	**35**
المطلب الثاني: تعريف السكن.	**37**
المطلب الثالث: أهمية السكن.	**37**
بحث الثاني: تطور السياسة السكانية	**39**
المطلب الأول: واقع الإسكان قبل الاستقلال.	**39**
المطلب الثاني: مخططات السكنية بعد الاستقلال.	**39**
المبحث الثالث: الصيغ السكنية في الجزائر.	**46**
المطلب الأول:السكن الاجتماعي الاجاري.	**46**
المطلب الثاني:السكن البيع بالايجار .	**48**
المطلب الثالث: السكن الاجتماعي التساهمي.	**49**
المطلب الرابع: السكن الريفي.	**51**

المطلب الخامس: السكن الترقوي.	53
المبحث الرابع: الأحياء السكنية الجديدة في الجزائر.	54
المطلب الأول: تعريف الأحياء السكنية.	54
المطلب الثاني: أسباب إنشاء أحياء سكنية جديدة.	57
المطلب الثالث:شروط إنشاء سكنات جديدة.	58
المطلب الرابع: التجربة الجزائرية في مجال إنشاء الأحياء الجديدة.	60
المطلب الخامس: أشكال الممارسات الاجتماعية داخل الأحياء السكنية الجديدة.	62
لصة	67
الفصل الثالث: ظاهرة العنف الاجتماعي و البيئي	68
هيد	70
بحث الأول:ماهية العنف	71
طلب الأول:تعريف العنف	71
طلب الثاني:أنواع العنف	72
المطلب الثالث:أسباب العنف.	74
المطلب الرابع:النظريات المفسرة للعنف	77

المبحث الثاني:ماهية العنف الاجتماعي	**80**
المطلب الأول:تعريف العنف الاجتماعي	**81**
المطلب الثاني:أشكال العنف الاجتماعي	**82**
المطلب الثالث: استراتيجية التعامل مع العنف الاجتماعي	**83**
المبحث الثالث:العنف البيئي	**84**
المطلب الأول:تعريف البيئة	**84**
المطلب الثاني:تعريف العنف البيئي	**84**
المطلب الثالث:أشكال العنف البيئي	**85**
المبحث الرابع:الثقافة الفرعية	**86**
المطلب الأول:مفهوم الثقافة	**86**
المطلب الثاني:مفهوم الثقافة افرعية	**87**
المطلب الثالث:خصائص الثقافة الفرعية	**88**
المبحث الخامس:التخطيط العمراني	**90**
المطلب الأول:مفهوم التخطيط العمراني	**90**
المطلب الثاني:مبادئ التخطيط العمراني	**90**

المطلب الثالث :أهمية التخطيط العمراني	91
المطلب الرابع:أهداف و خصائص التخطيط العمراني	92
المطلب الخامس:واقع التخطيط العمراني في الجزائر	94
خلاصة	97
الفصل الرابع : الإطار التطبيقي	98
تمهيد	100
المبحث الأول:مجالات الدراسة	101
المبحث الثاني:تقنيات البحث	102
المبحث الثالث:تحليل بيانات الدراسة	106
المبحث الرابع:عرض نتائج الدراسة حسب الفرضيات	133
النتائج العامة	135
خلا صة	136
الخاتمة	137
قائمة المراجع	–

مقدمة

مقدمة:

يحظى موضوع العنف والجريمة باهتمام واسع في ميدان البحث الاجتماعي، والذي أصبح يشكل محورا للعديد من الدراسات والبحوث العلمية، وهذا نظرا لما يخلفه العنف والجريمة من أضرار وخسائر تمس الحياة الاجتماعية ونظامها العام، والعنف في معناه السلوكي هو أسلوب غير متحضر يرفضه المجتمع بمؤسساته ككل، لأنه ينخر كيانه وينال من تماسكه واستقراره، وبما أنه نتيجة لعوامل ومسببات عديدة ومختلفة فهو في ذات الوقت نتيجة لظواهر وآفات أخرى (جريمة)، ومع ذالك تبقى إشكالية ممارسته تزداد لتتخذ ضروبا وأنماطا متعددة في مختلف فضاءات التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، سواء في الأسرة أو الشارع وبدرجة خاصة الأحياء السكنية ومن بينها السكنات الاجتماعية التي أصبحت وكرا لممارسة العنف باختلاف أنماطه (جسدي، لفظي، معنوي) والجريمة بأشكالها (سرقة، مخدرات، قتل..الخ) نتيجة لعدة أساسب نذكر منها على سبيل المثال البيئة الاجتماعية المحيطة، طبيعة التنشئة الاجتماعية، والظروف السائدة داخل هذا النوع من الأحياء السكنية (الساخنة).ويرجع هذا بالأساس للنمو الديمغرافي الذي ميز المجتمعات في العصر الحديث والذي جعلها تعاني من عدة أزمات على كل الأصعدة (اجتماعية واقتصادية بدرجة خاصة إذ أن أبرز مشكلة تواجهها هذه المجتمعات (خاصة دول العالم الثالث)هي تفاقم الطلب على مسكن وكذا ظهور مشكلة البناءات الفوضوية بمختلف أشكالها على أطراف المدن،ومو حال مجتمعنا الجزائري كغيره من المجتمعات ،وهو ما دفع بالسياسة العمرانية الجزائرية إلى إتخاذ قرارات واجراءات من أجل التخفيف من شدة الأزمة من خلال فتح المجال أمام جميع المشاريع السكنية ومن بينها السكنات الاجتماعية التي في أغلب الأحيان

تفتقر لمختلف الظوابط المنظمة والمطابقة لقانون التهيئة العمرانية سواء من ناحية المحيط الخارجي للحي السكني أو المحيط الداخلي للمسكن مع إمكانية توفر المرافق العمومية اللازمة،مما أدى هذا الأخير إلى تفشي حملة من السلوكيات المرفوضة اجتماعيا كنوع من ردود الفعل على وجود خلل ما في هذه البيئات أو السكنات مع استفحال ظاهرة العنف والجريمة مع ساكنها دون احترام الطرف الآخر الرافض لحقيقة الوضع والغير قادر على التغيير إما الابتعاد عن الوضع وأن يصبح طرفا في نشر العدوان بين أطرافه وهذا بفعل التطبيع الثقافي السابق أو المعاش حاليا فالتطورات الخارجية السلبية بين قاطنيه سوف تسيء للمحيط وتدمر صمعة الحي وصورته. هذا الانحلال واللإستقرار اليومي داخل الأحياء السكنية كان لزاما من ضرورة الوقوف على العديد من الدراسات والبحوث لمحاولة تشخيص هذه الظاهرة وتحديد مسبباتها، وقد جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على مدى إنتشار العنف الاجتماعي والعنف البيئي في المدن الحضرية ،مع التركيز على أنواع العنف السائدة في السكنات الاجتماعية والتعرف على أسباب حدوث مشكلة العنف والنتائج المترتبة عنها محاولين في الاخير اقتراح بعض السياسات العامة للحد منها قسمت الدراسة إلى أربعة فصول :

- الفصل الأول ويبحث في مشكلة الدراسة وأهميتها والأهداف التي تسعى لقياسها وعرضت مفاهيم الإجرائية التي استخدمناها وإبراز إختيار الموضوع وتحديد إشكالية الدراسة والهدف منها وضبط أهم المفاهيم.
- ويضمن الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة موضحا مفهوم السكنات وأهم المخططات السكنية في الجزائر وعرض لمحة موجزة عن الصياغة السكنية في الجزائر.

- وجاء الفصل الثالث متضمن الإطار النظري لظاهرة العنف الاجتماعي والبيئي من حيث مفهوم العنف وأنواعه وأسبابه وعرض أهم مفاهيم العنف الاجتماعي وأشكاله وقمنا بتحديد مفهوم العنف البيئي وآثاره السلبية.

الفصل الرابع: تضمن الإطار الميداني، حيث تم دراسة الحالات وتحليلها وتحديد تقنية البحث وعرض النتائج العامة ثم الخاتمة.

الفصل الأول:

الإطار المنهجي للدراسة

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

1-أسباب إختيار الموضوع.

2-أهداف الدراسة.

3-إشكالية

4-الفرضيات.

5-تحديد المفاهيم.

6-المقاربة السوسيولوجية.

7-عرض الدراسات السابقة.

8-صعوبات الدراسة.

خلاصة.

1-أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

أ- أسباب ذاتية:

- تفشي ظاهرة العنف في الأحياء السكنية ولدت لنا الرغبة والاهتمام لدراسة هذا الموضوع .
- يعد الموضوع المتناول خخخاصة من حيث متغيراته العنف الاجتماعي والبيئي من المواضيع المستجدة وموضوع الساعة من ناحية اهتمام الباحثين والدارسين لقضايا السكن ومشكلاته ،مع محاولة البحث في متغيرات الموضوع الذي يتعلق بالمجتمع المحلي مع الحرص على تناوله بمجال التخصص الأكاديمي.

ب- أسباب موضوعية:

- النقص الذي إلتمسناه في هذا النوع من الدراسات السوسيولوجية التي تهتم بالمشكلات السكنية .
- تزايد الاهتمام بموضوع المشاكل الاجتماعية في ظل توسع السكنات الاجتماعية مع فشل السياسة التنموية التي كانت تعتمد على التخطيط المركزي في مجال التهيئة العمرانية.
- الموضوع يهتم بأهمية السكن من الناحية الاجتماعية والأمنية.
- الرغبة في إفادة الآخرين بهذه الدراسة فاغلب الدراسات كانت في تخصصات أخرى.
- تصاعد وتيرة العنف وانتشارها عبر الأحياء السكنية.

2-أهداف الدراسة:

- يحتل موضوع العنف الإجتماعي والبيئي في الأوساط السكنية مركز مهم بين مواضع التنمية الاجتماعية ذلك أنها عملية ومنهج يمكن من خلاله تحسين وتلبية حاجيات أساسية للسكان، كما يعد مدخل لتحقيق التوازن الاجتماعي وتقديم مقترحات وحلول حول محاولة معالجة هذه الظاهرة.
- معرفة أسباب العوامل التي تقف وراء تزايد العنف في الوسط الحضاري.
- تحديد النقاط السلبية التي تجاهلتها السلطات الوصية في عملية ترحيل السكان والمرافق العمومية الضرورية التي بستوجب توفيرها قبل الترحيل.
- محاولة تسليط الضوء على الآثار السلبية لظاهرة العنف على الأشخاص داخل الأحياء السكنية الجديدة.
- وصف أهم مظاهر العنف البيئي المحيطة بالسكنات الاجتماعية وتأثيراتها على استقرار الأسر،مع تبيان مع تبيان الأطراف المتسببين في تشكل هذه الظاهرة واستمرارها.
- محاولة الوصول إلى مقاربة وقائية بالمشكلة.

3-الإشكالية:

العنف ظاهرة اجتماعية ملازمة للمجتمعات الإنسانية وهي ظاهرة قديمة عاشها الإنسان منذ بدايته فأصبحنا نعيش معناها في كل تفاصيلنا اليومية، من ضرب وشتم واعتداء على الممتلكات وأكدت الدراسات أن من بين أسباب تفشي ظاهرة العنف في الجزائر، ظاهرة التفكك الأسري والفقر وتزايد انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات كما أن العديد من السلوكات الاجتماعية التي تظهر في سلوكات الفرد الجزائري توصف بالعدوانية والتي تأتي في ممارسة الفوضى والضجيج في المنزل والطرقات وكل هذا اثر على التفاعل الاجتماعي وتكوين العلاقات السوية بين الأفراد المبنية على التشارك في الأفكار والسلوكات نحو تحقيق الأفضل للجميع دون الضرر بأي طرف ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تكفل الدولة بانشغالات و احتياجات المواطنين ومن بينها توفير سكن لائق .

والجزائر كغيرها من المجتمعات قد عرفت عدة سياسات في التسيير و التنظيم العمراني منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ،حيث اهتمت بالخصوص بكيفية الحد من أزمة السكن الخانقة التي كانت تزيد بتزايد عدد السكان دون الأخذ بعين الاعتبار في الكثير من الأحيان بأهم المعايير و المقاييس الخاصة بالتهيئة والعمران التي لا تشمل على تجهيزات المنطقة الحضرية التي تفرض الراحة والسكينة لقاطنها من مختلف الفئات والأعمار كإنشاء العيادة ،المدارس،دور الشباب،الملاعب ،المحلات،المساحات الخضراء /الأماكن الخاصة لرمي النفايات،تهيئة الطرقات....الخ والأهم من ذلك توفير حظيرة شرطة تسعر لتوفير الأمن بالحي. فافتقار الأحياء السكنية لمثل هذه المرافق قد يخلق حالة من عدم الرضى وتنتشر الفوضى من قبل سكان الحي وهذا ما ينعكس سلبا على سلوكياتهم حيث يظهر عليها الطابع العدواني كتعبير صريح على هذه الوضعية و الشيء الذي زاد من تأزم الوضع أن الحي جمع أناس من ثقافات مختلفة نشأوا وتربوا في بيئات مختلفة وحول

مثيرات غير متجانسة الأطراف ما أثر على التفكير والسلوك ومن ثم كيفية التعامل مع الأشخاص و المحيط والتصدي لأي مثيرات سلبية غير مرغوبة ،فالذي يميز سكانها هو نمط الحياة الذي انتقل به الشخص والذي يتجسد في طريقة التعامل مع الجيران والمحيط من ناحية المحافظة على طابعه أو تغييره حسب الصالح العام وما تقتضيه الضرورة أو العكس بتدميره وعدم الاكتراث بطابعه الذي يعكس الحي وسكانه هذا ما يتسبب في صراعات بين طرفين جانب يريد التغيير وجانب آخر يريد نشر الرعب وللأمن داخله .مع سهولة التأثير على الأفراد في تكوين العدوان والعنف والجريمة لدى بعض الأفراد(كالسرقة ،تعاطي المخدرات ،تحطيم و تشويه الممتلكات العمومية.....الخ) .هذا ما جعلنا نتساءل عن مدى العلاقة الموجودة بين الأحياء الاجتماعية من جهة و انتشار العنف وانتشار الانحرافات من جهة أخرى ومن هما نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي أهم العوامل المؤدية لارتكاب العنف الاجتماعي و البيئي بالأحياء السكنية ذات الصيغة الاجتماعية؟

ومنه نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- هل يعد نمط الثقافة الفرعية السائدة لقاطني السكنات الاجتماعية دافعا وراء انتشار العنف الاجتماعي والبيئي؟
- هل طابع التخطيط العمراني للسكنات الاجتماعية كان سببا وراء انتشار العنف الاجتماعي والبيئي؟

4-صياغة الفرضيات:

1-الفرضية الرئيسية

تعد الثقافة الفرعية والتخطيط العمراني من أهم العوامل المسببة في انتشار العنف الاجتماعي والبيئي لدى قاطني السكنات الاجتماعية.

2-الفرضيات الفرعية

- نمط الثقافة الفرعية السائدة لدى قاطني السكنات الاجتماعية كان دافعا وراء انتشار العنف الاجتماعي والبيئي.
- طابع التخطيط العمراني كان سببا وراء انتشار العنف الاجتماعي والبيئي.

4-تحديد المفاهيم:

- **العنف:**

- **العنف لغة:**

الخرق بأمر وقلة الرفق به ويعني التوبيخ واللوم وهو ضد الرفق

والتعنيف: اللوم والتوبيخ والتفريغ....[1]

- **العنف اصطلاحا:**

1 ابن منظور: لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، ج 10، 2004، ص 303.

هو استخدام الضغط والقوة أو غير مطابقة للقانون الذي من شأنه تأثير على الأفراد وعرفها علماء النفس بأنه عبارة عن حالة إحباط والتوتر وتحتوي على رتبة إلحاق الضرر المادي أو المعنوي.

هو الإيذاء باليد واللسان أو بالفعل أو القول في الحقل التصادمي مع الأخر، وهو إيذائي قوامه إنكار الأخر كقيمة مماثلة لأنا أو لنحن وهو سلوك متبادل يبدؤه الفاعل ويواجهه الفاعل وهو واقعة اجتماعية تاريخية ينتجها الفاعل الفردي مثلما ينتجها الفاعل الجمعي.

- ويعرف أيضاً على أنّه كل ضغط يمارس ضد الحرية ومختلف أشكال التعبير عنها تدعو العنف كل مبادرة تتدخل بصورة خطيرة في حرية الأخر، وتحاول أن تحرمه حرية التفكير والرأي والتقرير.[1]

- **العنف اجرائيا:**

سلوك عدواني عنيف من قبل قاطني السكنات الاجتماعية ضد النفس أو ضد الاخرين بهدف الإيذاء و يرجع سببه الضغوطات الاجتماعية داخل البيئة التي يعيش فيها بفعل النقائص في المرافق العمومية و نتيجة للتنشئة الاجتماعية التي تلقاها الفرد في محيطه السابق ما ولد صراع ثقافات بين الأفراد الذي ينجر عنه سلوكات انحرافية اتجاه النفس واتجاه الآخرين.

تعريف الثقافة الفرعية:

الثقافة الفرعية إصطلاحا:

يشير مفهوم الثقافة الفرعية إلى الثقافة التي تتكون داخل المجتمع الواحد فتكون بعض الفئات

[1] أمينة قزمير: العنف المدرسي الموجه ضد الأساتذة من طرف التلاميذ في الطور المتوسط، مذكرة ماجستير، قسم علم اجتماع، جامعة سعد دحلب، جوان 2011، ص16-17. [1]

لنفسها ثقافة خاصة تختلف عن الثقافة العامة للمجتمع الذي تعيش فيه تلك الثقافة الفرعية على الرغم من تميزها عن الخط العام للمجتمع ، الا انها ليست منفصلة عنه تماماً بل هي تستمد اصولها منه و ترتبط به ارتباطاً عاماً .

كما يمكن للثقافة الفرعية أن تجمع بين مجموعات من الناس ذات خصائص مماثلة، مثل العمر والعرق والطبقة الاجتماعية أو الدين أو المعتقدات السياسية. كل ثقافة فرعية معينة تعكس المعارف والممارسات أو التفضيلات —الجمالية أو الدينية، أو السياسية أو الجنسية أو غير ذلك.

كما نفهم الثقافة الفرعية باعتبارها (اسلوب حياة)، وتشمل (خرائط المعنى) التي تشكل كيفية احساسنا وفهمنا للعالم. ويقصد من كلمة (فرعي) القاء الضوء على السبل التي تميل المجموعات التي تمت دراستها الى ان تكون مجموعات تابعة، او سرية او هدامة، وبالتالي تعد مجتمعات سفلية، ولكنها لم تخرج بعد عن اطار الثقافة السائدة. وبالتبعية لم يكتف علماء الاجتماع بدراسة اسلوب استهجان الاغلبية لتلك الثقافات الفرعية، الا انهم قاموا كذلك بفحص سبل إدراك اعضاء تلك الثقافات لاختلافهم والتصدي لوضعيتهم من خلال تبني اساليب معينة بديلة في مواجهة تلك الثقافة الواسعة النطاق[1].

[1] بدوي ، احمد زكي ، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** ، انكليزي – فرنسي – عربي ، مكتبة لبنان – بيروت ،1977، ص412

-الثقافة الفرعية إجرائيا:

هي نمط التنشئة الاجتماعية وأسلوبها في غرس القيم ومعايير الظوابط السلوكية التي تربى عليها الفرد وتركت له أثرا رغم تغيير مكان إقامته،والاحتكاك بثقافات أخرى ما تسبب في صراعات ثقافية حول طريفة التعامل وتكوين العلاقات داخل البيئة الواحدة.

تعريف السكن:

- **السكن لغة:**

هي مشتقة من كلمة أسكن إسكان مسكن، وهو مكان يوفر السكينة والأمن لقاطينية.

- **السكن اصطلاحا:**

هو عبارة عن الحي الموجود فيه والذي يتوفر على المراكز والخدمة الضرورية التي توفر الحياة الاجتماعية السليمة لأفراد المجتمع.[1]

- **السكن إجرائيا:**

هو المحيط الذي يحتوي على بنايات سكنية تقي المواطنين من قساوة المناخ و تحافظ على خصوصية وحرمة ساكنيها.

-الأحياء السكنية:

- **الأحياء السكنية لغة:**

[1] شارلز بولمر، **المدينة ومشاكل الإسكان**، منشورات دار الأفاق الجديدة ،بيروت، 1954، ص54.

هو مشتق من كلمة الحي التي تعني الحياة وهو اسم يقع على كل شيء حي وهو نقيض الموت.

-الأحياء السكنية اصطلاحا:

هو إطار إداري الذي يقع به المسكن بكل ما يتضمنه من مقومات مادية وروحية وثقافية فنجد أن الحي يضم المباني السكنية ومباني المؤسسات والمصالح والهيئات الواقعة به .[1]

كما أنها تعد **كتجمع** اسري متكامل يهدف الى خلق مراكز عمرانية تحقق استقرار ورخاء اقتصادي يقصد إعادة توزيع السكان عن طريق إعداد مناطق جذب مستحدثة خارج المدن والقرى.[2]

وحسب وزارة التهيئة والتعمير والبناء هي عبارة عن مناطق سكنية لها مساحة معينة متكونة من عدد معين من مساكن وعدد سكانه محدد والتي والتي نشأت من اجل إسكان وهدفها البناء وتوسع العمراني وزارة التهيئة والتعمير والبناء.

- الأحياء السكنية سوسيولوجيا:

هو عبارة عن مجمع له مقومات المجتمع القديم من حيث بناء النظام الاجتماعي في حقل أول وذالك للتغلب على المشاكل التي طرحها مجتمع القديم . [3]

- الأحياء السكنية اجرائيا:

[1] سيد خلفي عوض، **سكان المدينة بين زمان ومكان مكتب العلمي**، الاسكندرية، 1997 ،ص 195.

[2] شفيق الوكيل، **التخطيط العمراني مبادئ وأسس وتطبيقات**، الجزء 1 ،القاهرة، 2006 ،ص 140.

[3] مريم احمد مصطفى عبد الله الرحمان، **علم اجتماع المجتمعات**، دار المعرفة، الجامعة، مصر، 2001، ص56.

هو حيز عمراني يشكل مكان محدد في الأرض له مداخل و مخارج محددة، يضم مجموعة من العائلات التي تربط بينهم علاقات اجتماعية.

- **التخطيط العمراني:**

- **التخطيط العمراني اصطلاحا:**

هو استخدام الموارد المتاحة في المجتمع لتحقيق أقصى إشباع ممكن .[1]

- **التخطيط العمراني إجرائيا:**

التخطيط العمراني هو نظرية ممارسة تخطيط المدن وبنائها وذالك باستخدام الأرض واستغلالها لما يوفر ظروف صحية لسكان المدينة وذالك بتوفير جو ملائم ومريح والذي يتماشى مع الظروف الايكولوجية والاجتماعية.[2]

5-المقاربة السوسيولوجية:

إن ظاهرة العنف بشكل عام كانت محل بحث من منطلقات فكرية ونظرية ونظريات مختلفة التي تسعى لفهم ظاهرة العنف الاجتماعي والبيئي من خلال هذا نسعى لتقديم أهم النظريات التي عالجت ظاهرة العنف الاجتماعي والبيئي بالأحياء السكنية الاجتماعية من منظور سوسيولوجي.

[1] عبد الهادي محمد والي، **التخطيط الحضري**، دار المعرفة ،جامعة اسكندرية، مصر ، 1993، ص19.

[2] سهام غوت نوال بلغليغي، **البعد ايكولوجي في تخطيط العمراني بمدينة صحراوية بلدية الزاوية القايدية نموذجا دراسة ميدانية بمدينة تقرت مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية** ، ملتقى دولي تحولات مدينة الصحراوية ص229.

أ- نظرية صراع الثقافات:

تأخذ نظرية الصراع الاجتماعي أشكالا مختلفة في الفكر السياسي الاجتماعي، ويتمحور معناها حول الاجتماع والغموض الذي يكتنف القيم الاجتماعية التي ينهض عليها النظام الاجتماعي، ويشكك بعض المفكرين في وجود إجماع حول هذه القيم، ويذهبون إلى أن هذه القيم لا تعكس كل المصالح العامة، وإنما تعكس مصالح معينة أو خاصة الشيء الذي ينجم عنه صراع اجتماعي، وبالمقابل يقول البعض بوجود قيم مشتركة، ويغض الطرف عن الصراع ووسائل تطويقه بالقوة. صاحب هذه النظرية هو عالم الاجتماع والإجرام الأمريكي ثور سلين **THOR SELLIN** وتعتبر نقطة بداية في وضع قواعد القانون الجنائي والقانون الجزائي وتعكس أفكار الخلفية والمعنوية العامة لحضارة معينة ويعتبر سلين أن الجريمة هي صراع الثقافي وهو يرى أن علماء الاجتماع لا يجب أن يقتصروا بإهتماماتهم على الجريمة والمجرمين ويجب عليهم بدلا من ذلك دراسة الصراعات بين المعايير السلوكية المتفاوتة وتنشأ المعايير السلوكية كاستجابة من قبل الجماعة وتعد إسهامات سلين من الاسهامات الرائدة في مجال الجريمة والانحراف ويعطي سيلين تفسير النظرية على أساس أن المجتمع يتضمن مجموعات إنسانية متعددة الأسرة، المدرسة، الحي، النادي، وتختلف هذه المجموعات فيما بينها تبعا لعدد أفرادها ودرجة التضامن بينهم وطبيعة المصالح والأهداف التي تربطهم،تقوم هذه النظرية على فرضية:الصراع الثقافي يؤدي إلى خلق حالة من الفضى و التفكك داخل المجتمع،و تجعل بعض الأفراد يبحثون عن أنماط سلوكية تناسبهم،.[1]

[1] بسام محمد أبو عليان،**الانحراف الاجتماعي و الجريمة**،واد رأي الكتاب،ط 3،2017،ص 51.

ولقد تم اعتماد على نظرية صراع الثقافات على موضوع دراساتنا انطلاقا من أن ما يحدث في حال انطلاق انتقال الأسر إلى وسط جديد فهم يحملون مجموعة من قبل الخاصة بهم وبالمجتمع الذي كانوا يعيشون فيه وبالتالي يحدث نوع من التصادم والتنازع بين القواعد وسلوك موجود حتى هؤلاء الأسر وهذا ما يؤدي إلى صراع وتمرد وإحداث العنف ويؤدي حتما إلى سلوكات منحرفة والإجرامية .[1]

يعد مفهوم الصراع من المفاهيم المحورية التي تتعدد فيها الآراء بتعدد التخصصات في ميدان العلوم الاجتماعية، وبصفة عامة يمكن الإشارة إلى أن:

مصطلح الصراع عادة ما يشير إلى حالة أو وضع تقوم فيه جماعة من البشر بالإشتباك في نوع من المعارضة الواعية مع جماعة أخرى أو أكثر من جماعة، على أساس أن الجماعات المناونة تبدو أنها إلى أهداف لا تقبلها الجماعة الأخرى، فالصراع هو نوع من التعامل حول قيم ودعاوى بشأن موارد وسلطة، أي أن الصراع conflict ينطبق على التفاعل الذي يحدث بين البشر وبعضهم البعض ، [2]،وهو ناتج عن الاختلافات والتناقضات بين أهداف أفراد البيئة أو بين بيئات مختلفة من تاحية التفكير أو التعامل مع الأفراد والموارد المتاحة ذات الإستعمال المشترك وهذا ما نلمسه في أغلبية التجمعات السكنية بما فيها السكنات .

ب.نظرية التقليد والمحاكاة:

[1] حورية بهيوفي، **الشعور بالأمن داخل الأحياء السكنية الجديدة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم علوم الاجتماع ، جامعة خميس مليانة، 2018-2018، ص 41.

[2] الأزهر الصيف، جميلة زيدان، **نقد نظرية الصراع وإسقاطها في الوطن العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص189.

يعد العالم الفرنسي **جبريل تارد** DJEBRIL TARD من أبرز علماء الاجتماع الذين بحثوا في أسباب الجريمة والانحراف ويرجع أسباب العنف إلى البيئة الاجتماعية،فالإنسان لا يولد مجرما بل يتأثر بتصرفات الآخرين ويرتكب الجريمة بإيحاء والتقليد وإن أنماط تعلم الجريمة والجنوح تماثل الحد الكبير أنماط التعليم في أي مهنة أخرى .

وتتم عملية التقليد عن طريق الاتصال المباشر وغير المباشر بين طائفتين من أشخاص إحداهما منشأة وأخرى مقلدة.

ونستنتج من خلال هذه النظرية أن تقليد السلوكات المنحرفة داخل الحي السكني من أسباب العدوان والعنف وهذا ينعكس سلبيا على سلوك الأفراد وعلاقتهم.

و من خلال هذه النظرية يمكن القول أن الفرد يكتسب سلوكات عنيفة من البيئة والمحيط،

وتتم عملية التقليد عن طريق الاتصال المباشر والغير مباشر بين طائفتين من أشخاص إحداهما منشأة وأخرى مقلدة.

نستنتج من خلال هذه النظرية أن تقليد السلوكات المنحرفة داخل التجمعات السكنية ساعد على اختلال سلم القيم لدى أفرادها ودفعهم نحو التطبع والتشبع بسلوكات عدائية اتجاه الذات و اتجاه المحيطين حوله، و من أسباب تفشي أشكاله التي أخذ صداها يأرق صرح المنظمة القانونية في تطبيق السياسة الجنائية لمرتكبيها هو انتشار تعاطي المخدرات بين شبابها إضافة الى سرقة وتخريب الممتلكات الخاصة والعمومية وغيرها من السلوكات التي لا تحترم الشكلية البنائية للأحياء .لأن هذه النظرية تنطلق من فرض أن "الانسان يقلد سلوكات من يتفاعل معهم"،وعليه

فأي سلوك اجرامي مكتسب هو مثل لأنماط السلوكات الأخرى الغير سوية وتظهر أبعاد النظرية في النقاط التالية :

-أن قوة التقليد تكون حسب قوة العلاقة بين المقلد و المقلد. خاصة بين فئات الشباب أين أصبح المحيط عرضة لإكتساب سلوكات دخيلة عن ديننا الحنيف .

-أنماط السلوك تتداخل و تتطورفالمتغير هو أسلوب العنف و ليس العنف بذاته فطبيعة السلوكات الممارسة بالأحياء السكنية هي سبب في اللإستقرار داخله إظافة إلى تغيرأشكاله دون وجود ردع ورقابة .

فهذه النظرية لاتفسر جريمة بقدر ما تفسر سبب انتشارها من خلال التقليد وهذا ما نسعى من خلاله في موضوع دراستنا.

ج.نظرية النوافذ المحطمة:

جاءت هذه النظرية لإرساء القواعد وإشارة إلى تأثير الفوضى والتخريب على مناطق الحضارية المتمثلة في الجرائم والسلوكات المعادية للمجتمع في عام 1982 طرح جيمس **ويلسون JAMSE WILSON وجورج كلينج** ملاحظة محتواها إذا قام أحد أفراد نافذة إحدى مباني ولم يتم إصلاحها على وجه سرعة يكون في ذلك مدعاة الآخرين إلى كسر النوافذ أخرى[1].

[1] عبد الرحمان أبو توتة، **علم الاجرام** ، مكتب الجامعي الحديث،2007 ،ص 116.

وتؤدي تلك حادثة بإخلال بالنظام والإحساس بالخوف العام وعدم الأمن والرسالة العامة مفادها بأنه لا يوجد في المجتمع من يهتم بالجوار.

ومن بين أفكار هذه النظرية أنها تؤكد على التدهور الذي يعيشه الحي خاصة عندما يتعلق بالصراع

إن نظرية النوافذ المحطمة أو المكسرة ركزت على أهمية الروابط الاجتماعية والجوارية حيث تحمل هذه النظرية دور أساسي للشرطة وهذا تعزيز آليات غير الرسمية ولا يمكن النجاح في هذه المهمة إلا باستخدام المصادر الأمنية وذلك عن طريق اللجوء للشرطة من أجل القضاء على الفوضى.[1]

ترتبط هذه النظرية ارتباطا وثيقا بمفهوم اللا تمدن incivilité حيث يعد john conklin من الأوائل الذين استعملوا هذا المفهوم حين أشار إلى تأثير سلوكيات اللا تمدن على الحياة الاجتماعية والشعور بالأمن انطلاقا من بعض الدراسات التي قام بها في بعض المدن الأمريكية منذ سنة 1975، لكن يبقى المقال الذي نشره **James Q.Wilson** و **GeorgeKelling** في سنة 1982 من أجل التوصل إلى نتائج تأثير سلوكيات اللا تمدن على السلوك الإجرامي.

مبدأ هذه النظرية أن وجود نافذة مكسورة تشجع المارة على كسر المزيد ثم ينجر الفاعل فيكسر نوافذ السيارات،ثم يتحول إلى اقتحام البيوت و سرقتها،و عليه نستنتج أن هذه النظرية دعوة

[1] سواكري الطاهر، **العنف والجريمة لدى الشباب في الأحياء السكنية الهامشية**، مجلة آفاق علم الإجتماع، المجلد 9، العدد 1، جويلية 2019، ص172.

لعلاج الجريمة و العنف و الفوضى،و هذا بتعاون المجتمع و الشرطة،و اهتمام بحالات الاخلال من بدايتها.

نظرية النوافذ المكسرة تؤكد على أهمية العلاقات الاجتماعية الجزائرية،كما أنها تفوض للشرطة دور رئيسي تتمثل في تعزيز الآليات الغير رسمية داخل المجتمع،كانت هذه النظرية من النظريات المفسرة للجريمة حيث حاولت تفسيرها من خلال التركيز على بعض الجرائم المرتكبة في المناطق الحضرية و إحياء السكينة،و ركزت هذه النظرية على العنف و السرقة و الاعتداء و القتل.....الخ

و ترى هذه النظرية أن سبب انتشار العنف في الأحياء الاجتماعية راجع إلى الظروف الصعبة التي يعيشها الأفراد لذا لا بد من غرس روج التعاون والمبادرة بين مختلف الاطراف في إطارة التوعية النابعة من الحفاظ على البيئة والمحيط لأنه مكسب إجتماعي يحقق الفائدة للجميع.

د.النظرية الإيكولوجية:

يعود الفضل في ظهورها في دراسات اجتماعية مدرسة شيكاغو التي بدأت دراستها الأولى تحت إشراف العالمين الأمريكيين **روبرد باك أرناس برغس** في دائرة علم الاجتماع لجامعة شيكاغو حيث توصلت دراستهم الإيكولوجية حول اختلافات قائمة بين معدلات الجريمة وتفاوت نسبتها وفقا لمناطق الجغرافية .

وقد تجلت أفكار هذه النظرية من خلال أفكار لويس بارت تحت عنوان الحضارية كطريقة للحياة حيث تبين من خلالها أن حجم السكان وكثافتهم ودرجة ألا تجانس تجتمع لتشكل ثقافة حضارية،فيؤدي ذلك إلى تفكك الروابط التقليدية في القرابة و المجتمع،و هذا ما يؤدي إلى تمزق

الروابط الاجتماعية،فيصعب إقامة صداقة في المدينة،حيث يواجه سكان الحضر بصفة خاصة في الأدوار الجزئية و المؤقتة إلى حد كبير مما يؤدي إلى السطحية الاهمال،و تكون النتيجة لهذا الوضع الضعف المتكامل في الارتباط الاجتماعي وانتشار العنف. [1]

و يظهر الاتجاه الايكولوجي بالطرح الذي جاء به "**كليبادشو**" من خلال موضوع الحي و مدى اختلاف نسبة العنف و الجريمة بين الحي،و هذا بمقارنته لهذه الأحياء الهامشية ببقية أجزاء مدينة شيكاغو ،قد وصفها" **شو**" بأنها أحياء سكنية تتميز بسمات اقتصادية و اجتماعية و سكانية متدهورة تنتج المجرمين و الجائحين.

7- عرض الدراسات السابقة:

ترجع أهمية عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العنف الإجتماعي والعنف البيئي في الحي السكني دليل يساعدنا على بناء خطوات إجراء الدراسة ومصادر تساعد على بناء الفروض وتحديد أبعاد الموضوع وسوف نتطرق إلى بعض هذه الدراسات:

1. دراسات أجنبية:

الدراسة الأولى:

دراسة **فريديريك تاتشر (1927 trasher)** وتعتبر من الدراسات الرائدة في هذا المجال، جاءت دراسة تاتشر في كتابه المعنون ب (the gang a study of 1.313 gangs in chicago) (العصابة – دراسة 1313 عصابة بشيكاغو)، والذي أنجز في إطار إعداد أطروحة دكتوراه ، استغرقت مدة

[1] نفس المرجع السابق، ص 171.

07 سنوات. وصف في جزئيات من مؤلفه أسلوب الحياة داخل العصابات تنظيمها وبنائها وكذا تطرق إلى أهم مشاكلها، هدف من خلالها إلى التعرف على الخصائص الطبيعية والاجتماعية لعصابات الأحداث مستخدما إستبيانات استكشافية مستعينا بخرائط للمدينة، ليتوصل في الأخير إلى وصف طبيعة العصابات في مناطق سكنية معينة أطلق عليها مناطق حضانة الجنوح .[1]

الدراسة الثانية:

دراسة (**Gunpala**)، 2016 دور الجغرافيا الحضرية في التخطيط العمراني: الجغرافيا هي واحدة من التخصصات الشاملة تتكامل مع الكثير من التخصصات الفرعية. الجغرافيا الحضرية هي واحدة من التخصصات الفرعية للجغرافيا تعتبر النظرة المكانية في الجغرافيا فريدة من نوعها وتؤثر على احترافية الجغرافيين الحضريين يعتبر الجغرافيون الحضريون من الشخصيات البارزة في التخطيط الحضري بسبب تصورهم الشامل للمناظر الحضرية ظهرت الحاجة إلى التخطيط الحضري مع الثورة الصناعي ثلاثينيات القرن التاسع عشر في الغرب في بلدان العالم الثالث ، أصبح التحضر اتجاها مثيرا للجدل ومعقدا مع الزيادة السكانية في تطبيق نظريات ومفاهيم وافتراضات الجغرافيون الحضريون البارزين عمليا في مجال التخطيط الحضري الحالي.

الهدف من هذه هو تحديد أهمية دور الجغرافيون الحضريون في التخطيط الحضري وإبراز مساهمة الجغرافيون الحضريون البارزون الذين يتم تقديرهم للتخطيط الحضري الحالي.

[1] Thrcher M. Fredric , **The Gang A Study Of 1.313 Gangs In Chicago** , The Univercity Of Chicago Press, 1973.

2. دراسات عربية:

الدراسة الأولى:

أحمد الفقي حول الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة، تركزت هذه الدراسة على التعريف بحقوق الضحايا أمام الشرطة مثل التبليغ وحسن المعاملة وسرعة ضبط الجناة وحماية حياتهم، خاصة مع بيان دور الشرطة في كفالة حقوق ضحايا الجريمة باعتبارها الأقرب اتصالا بالجمهور والمعنية بالتعامل مع المجرمين الذين تسببوا في ضرر.[1]

وصنف الباحث أبعاد التضرر من الجريمة وفقا للمراحل التي تمر بها الإجراءات الجزائية التي تتخذها الشرطة ضد مرتكبي الجريمة ابتداءا من مرحلة تلقي البلاغات والشكاوى مرورا بمراحل التحقيق والاتهام والانتهاء بمحاكمة الجاني وتعويض المتضرر من الجريمة.

الدراسة الثانية:

دراسة سعود محمد تناول فيها الباحث موضوع ضحايا الجريمة في محورين، المحور الأول: عرض الجهود الدولية والإقليمية المبذولة لتوفير عدالة ضحايا الجريمة ، أما المحور الثاني: تناول دور الشرطة في حماية حقوق الضحايا الجريمة وفي مقدمة ذلك حق الشكوى والتبليغ وحماية الخصوصية.[2]

3. دراسات محلية:

---

[1] محمد أمين البشري، **التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة**، جامعة نايف العربية لعلوم المنية، الرياض، السعودية، 1999، ص24.

[2] نفس المرجع، ص 25.

الدراسة الأولى:

أطروحة دكتوراه مالك شليح العنف في الوسط الحضاري علم الاجتماع الحضري، جامعة وهران، يتحدث موضوع حول ظاهرة التحضر ويشكل موضوع أساسي للعلوم الاجتماعية وذلك من اجل تحليل حياة المدنية فهي شبكة معقدة من الروابط والمعاني بالإضافة إلى طبقة العلاقات والصراعات والتناقضات.[1]

الدراسة الثانية:

علاقة الجيرة في السكنات الجديدة المدينة الجديدة علي متجلي نموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماجستير إعداد سعاد بن سعيد، سنة 2004 – 2005 علم الاتصال الحضري جامعة منتوري قسنطينة.

اهتمت هذه الدراسة بمحاولة معرفة طبيعة العلاقة بين سكان الأحياء الجديدة وكشف عن علاقة الجيرة في السكنات الحضرية وتناولت هذه الدراسة طرح التساؤلات التالية :

- ما طبيعة العلاقة بين الجيرة في السكنات الحضارية الجديدة؟
- هل هذه العلاقات تتأثر بالخلفية الثقافية للسكان؟

وتمت صياغة الفرضيات كتالي:

[1] مالك شليح، **العنف في الوسط الحضري، دراسة ميدانية لمدينة وهران، حي الحمري، حي الصباح نموذجا**، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع، قسم علم الإجتماع، جامعة وهران، 2013–2014.

- تتأثر علاقات الخبرة في المناطق الحضرية الجديدة بنمط السكن والخلفية الثقافية والاجتماعية للسكان. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التفسيري وذلك لتصوير الوضع الراهن وتحديد العلاقة القائمة بين السكان حيث استخدمت الباحثة الملاحظة البسيطة والملاحظة بالمشاركة لرصد التصرفات العفوية التي تصدر عن السكان واستخدمت استمارة لجمع البيانات عن طريق المقابلة.[1]

الدراسة الثالثة:

واقع استفحال ظاهرة العنف في المدينة الجديدة علي منجلي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير إعداد جميلة العلوي تمحورت هذه الدراسة حول أزمة السكن بسبب زيادة في النمو الحضري والديموغرافي ونزوح الريفي المستمر الذي يساهم في بروز ظواهر عمرانية مشوهة مما جعلها مسرح لانتشار مختلف الآفات الاجتماعية في ظل هذه الظروف نشأت أحياء جديدة ذات صفة جمالية،انطلقت الباحثة من تساؤل محوري: ما هي أسباب استفحال ظاهرة العنف في المحيط الحضري للمدينة الجديدة؟، وطرحت التساؤلات الفرعية :

- هل قدومهم من أحياء مختلفة هو الذي شجع على تفشي ظاهرة العنف؟

وجاءت بفرضيات:

يشجع قدوم سكان المدينة الجديدة علي منجلي من أحياء مختلفة على خلق مناخ ملائم لنمو سلوكيات عنيفة .

[1] سعاد بن سعيد ، **علاقة الجيرة في سكنات الحضارية الجديدة**، رسالة ماجستير علم اجتماع الحقوق جامعة منتوري، قسنطينة.

يساعد نقص مرافق ترفيهية وتعليمية على انتشار ظاهرة العنف في الوسط الحضري.

الدراسةالرابعة:

مذكرة الدكتورة دليلة رزقة تحت عنوان سياسيات السكنية والإسكان من خطاب والواقع دراسة ميدانية بمدينة وهران، طرحت الباحثة تساؤل حول الإستراتيجية المتبعة لحل الأزمة وما مدى نجاحها في ظل نمو التحولات الاجتماعية وكذا الاقتصادية، وتوصلت الباحثة من خلال دراستها أن أزمة السكن حاصل تحصيل لسياسات حضارية التي تبنتها الجزائر خلال تشريعها دساتير والمواثيق من فترة مابعد الاستقلال إى يومنا هذا.

واستخدمت الباحثة في طريقة بحثها على المنهج الوصفي وتقنية الملاحظة والمقابلة لجمع المعلومات.[1]

الدراسة الخامسة:

دراسة موسى سيد على وسواكري الطاهر (2019) وردت هذه الدراسة كمقال علمي موسوم ب: الحي السكني كبناء فيزيقي – اجتماعي وانتشار الجريمة في أوساط الشباب هدف الباحثان من خلاله إلى الاجابة على التساؤل الآتي: إلى أي مدى يساهم الحي السكني كبناء فيزيقي اجتماعي في انتشار ظاهرة الانحراف والجريمة في أوساط الشباب؟ وقد استخدم الباحثان منهج دراسة الحالة واستفادا من الملاحظة والمقابلة كأدوات جمع البيانات،كما توصلا من خلالها بعد التحليل والمناقشة إلى النتائج الآتية:

[1] دلية زرقة، **سياسيات السكنية والإسكان بين خطاب والواقع دراسة ميدانية بمدينة وهران**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كية العلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، 2015، 2016.

الشباب يمارسون العنف والجريمة نتيجة لعدم توفر المرافق العمومية على اختلاف وظائفها، بالإضافة إلى وجود علاقة للرغبة في السيطرة على الحي السكني من طرف عصابات إجرامية ، كما أن صعوبة التكيف الاجتماعي في الأحياء الهامشية يساهم بدرجة كبيرة في ذلك[1].

الدراسة السادسة:

دراسة الخالدي، عادل إدريس فتح الله 2014 ، تقييم المخططات الحضرية في مدينة طبرق من منظور جغرافي: يعد المخ الحضري هو الأسلوب الفعال لعملية التنمية العمرانية إذ ما أحسن إعداده ونفذت محتوياته، وتشمل تلك التنمية جوانب عدة منها اقتصادية واجتماعية وتخطيطية وأخرى بيئية لخلق مركب حضري يناسب قاطنيه من خلال استعمالات الأرض الحضرية المختلفة للطبيعة المورفولوجية للمدينة، ولعل النوع والكم من أبرز معايير كفاءة تلك الاستعمالات التي يسعى التخطيط الحضري لتأمينها. وأول ما يتحسسه الجغرافي عند دراسته للمدينة ولاشك في أنه هدف من الأهداف الأصيلة في علم الجغرافيا من هذا المنطلق أن هذه الدراسة كأحد المحاولات التي تسعى إلى تقييم المخططات الحضرية لمدينة طبرق من خلال المقارنة بين مساحات الأرض الحضرية المقترحة وفق الأسس النظرية بالمخططات الحضرية المعدة للمدينة وبين ما طبق منها فعلا على أرض الواقع. ولغرض الوصول أهداف الدراسة عول على المنهجين الوصفي التحليلي والمنهج المقارن فمن خلال المنهج الأول أمكن جمع المعلومات عن استعمال الأرض الحضرية بالمدينة وتحليلها، ومن ثم تقييم ومقارنة تلك البيانات بما ورد من أسس نظرية معتمدة بالمخططات الحضرية بالمدن وهذا بالاعتماد على المنهج المقارن.

[1] موسي سيد على سواكري الطاهر، مرجع سابق، ص 89-87.

وخلصت الدراسة إلى حقيقة مفادها أن أغلب مساحات استعمالات الأراضي بالمدينة لم تصل للقيم التي تم تحديدها في المخططين الشاملين الأول والثاني، مما انعكس ذلك على معدل نصيب الفرد من تلك المساحات الذي لم يمر هو الآخر ما تم استهدافه في مخططات المدينة، وأهم الأسباب في ذلك تتمثل في فشل المخططات المعدة للمدينة في معرف إمكان النمو للمنطقة هذا من جانب، وعدم تنفيذ أغلب محتويات المخططات الحضرية للمدينة من جانب آخر.[1]

التعقيب على الدراسات السابقة:

رغم اختلاف متغيرات البحث وطريقة معالجتها في مجموعة الدراسات السابقة التي تم عرضها إلا أنها تجمع على وجود عوامل اجتماعية والايكولوجية تقع خلف وقوع ظاهرة العنف كظاهرة اجتماعية باختلاف أشكالها .حيث استفادنا من هذه الدراسات في مختلف جزيئات بحثنا ما تسنى لنا الاطلاع على دراسة أجنبية فريدريك تانشز توسيع مداركنا المعرفية بخصوص جماعة الإجرامية وعلاقتها بالمنطقة السكنية في المجتمعات .وتعتبر هذه الدراسة رائدة في مجال الإيكولوجيا الجريمة .

إضافة إلى دراسة توفيق شليح العنف في الوسط الحضري ودراسة جميلة علوي واقع استفحال ظاهرة العنف في مدينة جديدة طرق بناء مفاهيم دراسة كما أن دراستهم ساهمت في إثراء الجوانب النظرية من حيث البحث وخاصة فيما يتعلق بجوانب التخطيط الحضري.

كما استفادنا من دراسة موسى سيدعلي سواكري ودراسة سعاد سعيد من حيث صياغة الفرضيات بعد وتحديد مفاهيم تخدم البحث.

[1] جميلة توفيق طاهر، **تخطيط العمراني من منظور جغرافي**، مجلة AGSP، الإصدار الخامس، العدد50.

أما على مستوى التطبيقي فقد استفدنا من الدراسات في تصميم أداة جمع البيانات وكذلك طرق التحليل السيوسولوجي.

أما دراستنا تتمثل قيمتها المضافة في جزيئات بحثية لم تتطرق إليها دراسات سابقة خاصة فيما يتعلق بجوانب التخطيط العمراني غير مدروس وعلاقته بظاهرة العنف وتفردها بمعالجة ظاهرة العنف في حي سكني معين.

من خلال الدراسات نلاحظ أن العنف له جذور وهو موجود في كل مكان وزمان ولكن يختلف بطرق متعددة وأساليب كثيرة.

8-صعوبات الدراسة:

تتمثل الصعوبات البحث الذي قدمناه في:

- قلة الدراسات التي تناولت موضوع العنف الاجتماعي خاصة العنف البيئي في الأحياء السكنية.
- صعوبة جمع المعلومات وقلة مراجع مخصصة للموضوع.
- موضوع له عدة فروع ومجالات لا يمكن حصرها وتحكم فيها وتتطلب العمل بحذر.
- عدم وصول إلى إحصائيات دقيقة حول الظاهرة وذلك لحساسية الموضوع والتي تبقى معظم حالاته في كتمان وسرية.

خلاصة:

في هذا الفصل إبراز الإطار المنهجي العام الذي نلتزم به في البحث حاولنا إعطاء نظره عامة حول العنف الاجتماعي والبيئي وتوضيح الدراسة بكل جوانبها من تحديد المفاهيم وطرح إشكاليات الدراسة والسياق التساؤلات وعرض أهم الدراسات السابقة التي تخص موضوع البحث.

الفصل الثاني:

السياسة السكانية في الجزائر

الفصل الثاني: السياسة السكانية في الجزائر.

المبحث الأول: مفهوم سياسة السكن.

المطلب الأول: تعريف السياسة السكانية.

المطلب الثاني: تعريف السكن.

المطلب الثالث: أهمية السكن.

المبحث الثاني: تطور السياسة السكانية.

المطلب الأول: واقع الإسكان قبل الاستقلال.

المطلب الثاني: مخططات السكنية بعد الاستقلال.

المبحث الثالث: الصيغ السكنية في الجزائر.

المطلب الأول:السكن الاجتماعي الاجاري.

المطلب الثاني:السكن البيع بالايجار .

المطلب الثالث:السكن الاجتماعي التساهمي.

المطلب الرابع: السكن الريفي.

المطلب الخامس: السكن الترقوي.

المبحث الرابع: الأحياء السكنية الجديدة في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف الأحياء السكنية.

المطلب الثاني: أسباب إنشاء أحياء سكنية جديدة.

المطلب الثالث:شروط إنشاء سكنات جديدة.

المطلب الرابع: التجربة الجزائرية في مجال إنشاء الأحياء الجديدة.

المطلب الخامس: أشكال الممارسات الاجتماعية داخل الأحياء السكنية الجديدة.

خلاصة.

تمهيد:

تعد أزمة السكن إعاقة المشاكل المستعصية في كل الدول التي تعاني من نقص العروض السكنية والجزائرية واحدة من هذه الدول التي مرت بعدة عوامل زادت من الفجوة بين العرض والطلب لهذا تسعى السلطات المختصة على إيجاد الآليات وحلول لتخطيط وتوفير عروض سكنية تلبي اكبر عدد من الطلبات بمختلف الصيغ وفقا لهذه التغيرات عرفت المنظومة القانونية للنشاط الترقية العقارية تطورا مهما لمنظومة القانونية بهدف تجسيد مخططات التنموية في قطاع السكن.

المبحث الأول: مفهوم سياسة السكن:

المطلب الأول: تعريف السياسة السكانية:

تعرف السياسة السكنية على أنها عبارة عن مجموعة منتظمة من المقاييس المتبنات والموضوعة من قبل الدولة والهدف الرئيسي منها يكمن في وضع آليات التدخل في سوق السكن وضمان التوازن العام بين لطلب والعرض في ظل إحترام المعايير، السعر والكمية المحددة.

كما تعني إدارة توجهات الفعل في ميدان السكن عبر تشريعات واليات متبناة من طرف الدولة التي تسخر الوسائل واليات التدخل كالمؤسسات والجمعيات التعاونية وغيرها بغية تحديد الأهداف الوطنية السياسة الاقتصادية ولاجتماعية والعمرانية المنشودة.[1]

وتعرف أيضا أنها سلوك سياسة الدولة من الناحية الديمقراطية في الحاضر والمستقبل وتمثل مجموعة من الإجراءات والمخططات والبرامج التي تستهدف التأثير كما ونوعا في المتغيرات الهيكلية لسكان بما يتلاءم وحاجيات المجتمع وتتماشى ومتطلبات نموه ورفاهية الجماهير.

والسياسة السكنية كإحدى مجالات السياسات الاجتماعية للدولة تمثل اهتمام واسع لدى صناع القرار لما لها من أهمية بالغة في تحقيق الاستقرار النوعي للدولة من خلال توفير السكن اللائق والمحترم يحفظ كرامة المواطن في إطار ما نص به دستوره.[2]

1-أهداف السياسة السكنية في ظل برامج التنمية:

---

[1] عبد الرؤوف عبد العزيز الجرداوي، **الإنسان في الكويت**، كويت منشورات تركة عاصمة،1978 ص 11

[2] أسامة خوجة، **إصلاح السياسة العامة السكنية كآلية لإدارة أزمة السكن في الجزائر الفترة 2005-2014**، مجلة ناقد للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد1، ص165.

- ستسعى الحكومة في إطار مخطط تطبيق واستكمال وعود الرئيس في قضائها على مشكل السكن الذي يعد من بين اهتمامتنا وهذا ما له من تأثير على الواقع الاجتماعي والسياسي وكذا الثقافي للدولة والمواطن الجزائري، ومن بين أهداف نجد:

- إعادة متابعة المنجزات.

- إنجاز سكنات حضارية إيجارية موجهة للشريحة الأقل دخلا وطنيا، وذلك من خلال تدعيم المرقي العقاري وتحفيزه على إنجاز هذه السكنات أو السكنات التساهمية الاجتماعية عن طريق قروض بنكية مسيرة لفائدة ومشجعة على الاستثمارات.[1]
- تدعيم وترقية إمكانيات والرسائل الوطنية في إطار بناء السكنات عن طريق تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات الوطنية المتعلقة بقطاع السكن.
- مواصلة مضاعفة جهود المختصة الإنجاز القرى الريفية.
- القيام بعمليات تجديد واسعة لتنمية المجتمعات السكنية بالمدن والأرياف لتسوية المشاكل المتولدة عن المساكن القديمة ولإزالة القذارة التي توجد في الكثير من الأحيان.
- تمكين ذوي الدخل الضعيف في الحصول على السكن الإيجاري.[2]

المطلب الثاني: تعريف السكن:

[1] نفس المرجع السابق، ص 172.

[2] الياقوت عرعار، **تمويل العقاري** ، مذكرة ماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 151.

يعد السكن من أولويات التي يحتاج إليها إنسان حيث بمجرد لجوء الفرد إلى مأوى وإحساسه بالأمن والأمان والراحة والإسترخاء يكون قد أشبع حاجة من أهم حاجياته.

إن المفهوم البسيط للسكن يتألف من جدران والسقف ومفهوم السكن الذي يطلع عليه الإنسان حتى يعيش فيه.

المطلب الثالث: أهمية السكن

إن للسكن أهمية كبيرة في حياة الفرد باعتباره حاجة ضرورية لا يمكن الاستغناء عنه.

أ- الأهمية الاجتماعية:

يعتبر السكن فضائي إيديولوجي هام يساعد على معرفة مشكلات الأفراد وعاداتهم هو مجموعة من العلاقات التي تجمع بين هؤلاء الأفراد ومحيطهم الذي ينتمون إليه، يعتبر السكن من أهم ضروريات حياة الأفراد فالحرمان منه يؤدي به إلى الإحباط النفسي والاجتماعي ويجعله يسلك سلوك غير سوي.[1]

ب- الأهمية التربوية والثقافية:

يرى باشلار أن البيت هو أحد من أهم عوامل التي تدمج أفكار وذكريات تمسح الماضي والحاضر ومستقبل كما أن للسكن دور تمارس فيه أثر تنشئة الأطفال على طريقة خاصة تراها صالحة لمستقبل أطفالها وتضمن سبل التكيف مع المجتمع وتحمي من الانحراف.[2]

---

[1] أسامة خوجة، **إصلاح السياسة العامة السكنية في** الجزائر، مجلة ناقد للدراسات السياسية، ص 147.

[2] نفس المرجع، ص45.

ت- **الأهمية الحيوية البيولوجية:**

يعتبر السكن فضاء إيديولوجي هام يساعد على معرفة مشكلات الأفراد وعاداتهم وهو مجموعة علاقات التي تجمع بين الأفراد ومحيطهم الذين ينتمون إليهم، ويعتبر السكن من احتياجات السكن، فإنه إلى جانب فضاء يحتمي به الإنسان من العوامل الطبيعية، فهو في الحقيقة يوفر الطمأنينة والراحة الراحة النفسية والجسدية لقاطنيه.[1]

ث- **الأهمية السياسية:**

يعد موضوع الاهتمام بأوضاع السكنية من اهتمامات السياسية وأحد مظاهر الديمقراطية سياسية السكنية في وقت حاضر وإن السكن قطاع السكن أصبح مقياسا لتطور الاقتصادي والاجتماعي لأنه يعكس مستويات المعيشية للمجتمع.[2]

المبحث الثاني: تطور السياسة السكانية.

المطلب الأول: واقع الإسكان قبل الاستقلال.

[1] نفس المرجع.

[2] دليلة زرقة، **سياسات السكن والإسكان بين الخطاب والواقع، دراسة ميدانية بمدينة وهران، جامعة واهران**، كلية العلوم، الإجتماعية، ص44.

إن الوضعية التي آل إليها قطاع السكن غداة استقلال والتي جعلت معظم الجزائريون يعانون منها تعد قديمة ومتشابكة في آن واحد حيث يرجع خيوطها إلى عهد الاستعمار الفرنسي الذي لم يعالج موضوع السكن بجدية بإعتبار هذا الأخير يتعلق بجزائريين كانوا يخضعون لسياسة حد الكفاف والحدود الدنيا المعيشة فلقد كان أكثر من 30% من سكان كبريات المدن الجزائرية يسكنون الأكواخ والبيوت القصديرية حسب بيانات سنة 1954 ، أما المساكن التي يشغلها المستعمرون فقد تميزت بمواصفات عالية وجودة والعصرية لازالت شامخة حتى اليوم في الأحياء الراقية لمدننا الكبيرة.

المطلب الثاني: المخططات السكنية بعد الاستقلال.

عرفت الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال نمو سكنية هائلا وهو في تزايد مستمر حيث قدر عدد سكان سنة 1962 ب 10.23 مليون نسمة وازداد ارتفاعا في السبعينات والثمانينات حيث بلغ سنة 1987 حوالي 23 مليون نسمة وهذا راجع لدخول الجزائر مرحلة الاستقرار بعد الحرب مما أدى إلى تحسن مستوى المعيشي للفرد وكذلك عوامل الأخرى متمثلة في زيادة الولادات ونقص الوفيات.

أ- المخطط الثلاثي الأول 1967-1969:

اهتمت الدولة الجزائرية في هذه الفترة بالجانب الاقتصادي، وتوجهت نحو التنمية والتطوير قطاع الصناعات الثقيلة باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني على حساب القطاعات الأخرى، كقطاع السكن الذي اعتبر من القطاعات منعدمة الفعالية فهو لا يخلق مناصب شغل دائمة ولا يشغل محركا للتنمية وهذا ما جعل الدولة تخصص له اعتماد نالي لم يتجاوز 3.7 % من الميزانية

العامة، كما أن عدد المساكن التي تم تسليمها في هذه الفترة لم تتجاوز معدل 6500 مسكن ريفي وحضري، سنويا[1] وفي هذا المجال تضمن البرامج هذا المخطط كمايلي:

- إتمام السكنات في طور الإنجاز والمقدرة بحوالي 38 ألف مسكن .
- تسطير برامج سكنية لإنجاز 10500 سكن بتكلفة 100 مليون دج ينجز على مدى ثلاث سنوات.
- تخصيص برنامج سكني خاص لإنجاز حوالي 1500 سنة للمجاهدين وذوي الحقوق .
- تسطير برنامج لإنجاز 9548 سكن حضري بغلاف مالي قدر حوالي 160 مليون دج.

عرفت هذه الفترة عوائق كبيرة حالت دون إتمام إنجاز سكنات المسطرة كانعدام مصادر التمويل حيث أن الدولة في هذه الفترة تحملت عبئ التمويل السكن من الخزينة العمومية لوحدها.

ب- المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

يمثل هذا المخطط الخطوة الأولى والفعلية والتنمية في الجزائر ويتجلى ذلك من خلال البرامج الإستثمارات المسطرة في المجال الاجتماعي والثقافي وكان يرمي أساسا إلى إرساء سياسية الوطنية تهدف إلى تحسين ميدان السكن وخدمات اجتماعية والصحة العمومية والنشاطات الرياضية والثقافية والإعلام لإعادة بناء صرح اقتصاد الوطن، وخصصت الدولة جميع الإمكانيات المالية والمادية المتاحة لديها لتطوير وزيادة الإنجاز، وتحقيق سياسة استثمارية ناجحة. وهذا البرنامج كلف الدولة حوالي 27.5 مليار دج في بداية الأمر لتتجاوز بعد ذلك مبلغ 36 مليار دج وهذا من

[1] LAOUSSINE Qasmi, **Crise de l'habitatet respective de co-développement avec les pays de Maghreb ,**edition Punbliched, Paris, France, 1987, P53.

أجل تحقيق البرامج الطموحة والتي أعطت الأولوية إلى [1] تلبية الحاجيات الاجتماعية لشرائح المجتمع الأكثر تضررا من أجل الرفع من المستوى المعيشي.

– القيام بإنجاز التجهيزات الاجتماعية للحياة (المياه الصالحة للشرب) . إعطاء الأولوية للاستثمارات التي تسمح بخلق وتطوير مجالات التنمية المحلية لإنجاز الأسلاك الكهربائية الريفية. وفي هذا المخطط حضي قطاع السكن بنسبة 5.5% من إجمالي الاستثمارات وشمل برنامجا متوازيا حضريا وريفيا يمكن تلخيصه فيما يلي:[2]

تسطير برنامج لإنجاز 45 ألف سكن حضري بغلاف مالي قدره 1200 مليون دج، خاصة وأن جل المدن الجزائرية انذاك عرفت تمركزا صناعيا مما جعل الفئات الاجتماعية تتمركز حولها، وبالتالي خلقت ظاهرة النزوح الريفي.

ويجب الإشارة إلى أن هذا البرنامج لم يحقق كل الأهداف المسطرة حيث لم يتم إنجاز سوى 18 ألف سكن بغلاف مالي قدر بحوالي 1500 مليون دج. تسطير برنامج لإنجاز 40 ألف سكن ريفي بغلاف مالي قدره 305 مليون دج، وفي حقيقة الأمر تم إنجاز 24 ألف سكن ريفي بغلاف مالي قدره 994 مليون دج. وهذا البرنامج يهدف إلى تلبية حاجيات القطاع الزراعي من جهة، والتخفيف من حدة النزوح الريفي نحو المدن من جهة أخرى. وكان تصور هذا المخطط منصب حول إنجاز هذا النوع من السكن والذي يجب أن يرتبط بالزراعة ويخضع لمساهمة العائلات المستفيدة في إنجازه في شكل البناء الذاتي، حيث تقدم الدولة مساعدات للعائلات القاطنة في الريف بمواد البناء في حدود حجم مالي معين بينما يتحمل المستفيدون جانب تكاليف الأيدي

[1] داوديش احمد، **السياسة السكانية في الجزائر**، جامعة البليدة، ص15.

[2] **وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير حول مخطط الرباعي الأول**، 1970-1973 ، ص71.

العاملة وهذا ما يفسر ارتفاع حصيلة الاستثمارات المخصصة للسكن الحضري بحوالي أربعة مرات عن حصة السكن الريفي وفيما يخص جانب تمويل السكن، فإن السلطات العمومية لم تستطع أن تتحمل عبء التمويل وعليه فقد اتخذت عدة إجراءات تذكر من أهمها:

– تحويل ادخار العائلات المستفيدة من السكن لتمويل هذه الأخيرة وفق نمط جديد يسمى" ادخار – سكن".

– صدور تعليمة وزارية سنة 1971، وبموجبها أصبح نظام تمويل السكن يقع على عاتق الخزينة العمومية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط على النحو التالي:

تساهم الخزينة العمومية بنسبة 50% على مدة 30 سنة وبمعدل فائدة 1%

يساهم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنسبة 50% لمدة 20 سنة وبمعدل فائدة 4.75%.[1]

ج– المخطط الرباعي الثاني 1974– 1977:

أولت الجزائر خلال هذه المرحلة اهتماما كبيرا بقطاع السكن وذلك نتيجة النمو السكاني السريع الذي بلغ 3.5% سنويا من جهة والنزوح الريفي الذي ضاعف من تواجد البنايات القصديرية قرب المدن الكبرى من جهة أخرى. ونتج عن ذلك زيادة في الطلب على السكن وهذا ما أدى بالسلطات إلى رفع حجم الاستثمار في هذا المجال والذي بلغ 7.5% بعد ما كان 5.5% في المخطط الرباعي الأول.

[1] نفس المرجع السابق.

ونتيجة اكتظاظ المساكن بسبب تأخر الإنجازات والتزايد السكاني السريع، استوجب على الدولة العمل على تخفيضه مع بداية الثمانينات واعتمادا على الإمكانيات الاقتصادية والمالية، فإن التحسن الكيفي للمساكن يجب أن يتبعه التحسن الكمي خاصة في المناطق الريفية.

ومن أهم البرامج السكنية المسطرة في هذه المرحلة نجد [1] الانطلاق في إنجاز 100 ألف سكن بما فيها السكنات قيد التنفيذ مع محاولة تسليم 90 ألف مسكن خلال هذه المرحلة كحد أدنى.

إتمام 1000 قرية فلاحية وبدأ إنجاز أكثر من 300 قرية أخرى والتي مثلت الثلث من الأهداف المسطرة والتي ساهمت في تنشيط الريف في جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار تحسين المستوى المعيشي للمواطن، باعتبار السكن أحد الركائز الأساسية له.

إنجاز 20 ألف سكن ريفي في إطار تحديث وتوسيع القرى المتواجدة. إتمام عمليات البناء الذاتي في حدود 40 ألف سكن.

وبهذا تكون الأهداف المسطرة لكل من السكن الاجتماعي والريفي قد حققت طموحات جديدة في التنمية الشاملة إذا ما قورنت بالإنجازات السابقة في المخطط الرباعي الأول. وخلال هذه المرحلة تم إنجاز أكثر من 75 ألف سكن ريفي وهو ما يمثل 75% من الإنجازات خلال هذه المرحلة، بينما أنجز ما يقارب 45 ألف سكن اجتماعي أي بنسبة 45%. ومن خلال هذه الأرقام يظهر جليا الاهتمام الذي أولته السلطات الجزائرية في هذه الفترة بالريف، وهذا في إطار الحد من ظاهرة النزوح الريفي الذي عرفته المدن وبالتالي خلق جو من التوازن الجهوي، وفي هذه المرحلة أصبح تمويل السكن على النحو التالي:

---

[1] جيلالي بن عمران، **أزمة وأفاق التنمية الإشتركية في الجزائر**، ترجمة عبد الغني منصور المؤسسة الوطنية لكتاب، الجزائر ، ص292.

– الخزينة العمومية بنسبة 75% لمدة 40 سنة وبمعدل فائدة 1%. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنسبة 25% لمدة 20 سنة وبمدل فائدة 4.75%.

أ– المخطط الخماسي الأول 1980– 1984 :

أعطت هذه المرحلة دفعا قويا لقطاع السكن حيث تم رسم سياسة سكنية جديدة ويتجلى ذلك من خلال اعتبار قطاع السكن قطاعا أوليا، وتمحورت تصورات هذا المخطط لتنمية السكن حول ثلاثة محاور أساسية وهي:

– تنظيم المدن القديمة وتوسيعها.

تطوير الحياة السكنية في الريف وتحديث مراكزه الحضرية في الولايات والدوائر والبلديات

– إنشاء مدن جديدة في مناطق الهضاب العليا والصحراء، وهي وسيلة مثلى لاستغلال المجال الجغرافي استغلالا متوازنا.

وفي هذه المرحلة تم تخصيص ما يقارب 60 مليار دج لقطاع السكن، أي ما يعادل نسبة 15% من إجمالي الاستثمارات المتوقع إنجازها مقارنة بنسبة 7.5% في المخطط الرباعي الثاني[1]. هذا المخطط أسباب أزمة السكن إلى قلة التحكم في الناحية العملية للبناء وانعدام التناسب بين ويرجع هذا المخطط أسباب أزمة السكن إلى قلة التحكم في الناحية العلمية للبناء وإنعدام التناسب بين المشاريع وطاقات الإنجاز المتوفرة. ولذلك اقترح المخطط مجموعة من الإجراءات تمثلت في تطوير صناعة مواد البناء تنشيط البناء الذاتي لتقويم السكن الريفي، بيع المساكن في إطار قانون التنازل عن أملاك الدولة وترقية البناء الفردي.

[1] **وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير حول مخطط الخماسي الأول**،1980–1984، ص 174.

وفي هذه المرحلة بذلت الدولة جهودا معتبرة لتحقيق الأهداف المسطرة في هذا المخطط كبناء وتسليم 450 ألف سكن لمدة خمسة سنوات من بينها 300 ألف سكن حضري و150 ألف سكن ريفي. إلا أنها واجهت هذه عدة عراقيل وصعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية حالت دون تحقيق ذلك، حيث تميز الإنتاج في الفترة بوتيرة ضعيفة ويرجع ذلك إلى عدم التحكم في بعض تكنولوجيات البناء التمويل غير المنظم لمواد البناء والتحكم غير الكافي في تسيير وحدات البناء. كما عرف نمط تمويل السكنات الاجتماعية في هذه الفترة تغييرا، فبعد ما كان عبء التمويل يقع على الخزينة العمومية إلى جانب الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط, صدرت تعليمة وزارية رقم 1 في 23 ديسمبر 1979 وأوكلت مرة أخرى مسؤولية تمويل السكن الاجتماعي للخزينة العمومية ولوحدها، وذلك بمعدل فائدة 1% وعلى مدة 40 سنة. ويرجع السبب في ذلك إلى التمهيد إلى تبني سياسة جديدة، وذلك عن طريق ظهور نمط سكني جديد وهو "السكن الترقوي" الذي يقع عبء تمويله على الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

ب-المخطط الخماسي الثاني 1985- 1989:

نص المخطط الخماسي الثاني على مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي تهدف إلى التركيز على الصلة الأعمال التي تم الشروع فيها وتطويرها قصد التخفيف من حدة التوتر الذي يعرفه قطاع السكن، ومن الأهداف المسطرة في هذا المخطط نجدر أن إنهاء البرامج التي هي في طور الإنجاز المقدرة بحوالي 356 ألف مسكن.

- وضع برنامج جديد لإنجاز 318 ألف مسكن، وبالتالي بلغ البرنامج الإجمالي للبناء 674 ألف مسكن[1] ورغم كل الجهود المبذولة في قطاع السكن فإن نسبة الإنجاز لم تتجاوز 68%، ويرجع

[1] **وزارة التخطيط والتهيأة العمرانية، تقرير حول مخطط الخماسي الثاني**، 1985-1989، ص37.

السبب في ذلك إلى الأزمة التي عرفتها الجزائر سنة 1986 نتيجة انخفاض الإيرادات البترولية، فكانت علامة إخفاق نسبي في القطاعات بما فيها قطاع السكن على أساس الدور الكبير الذي يلعبه قطاع المحروقات في تمويل خزينة جميع الدولة. غير أنه ما يمكن ملاحظته في هذه الفترة، أن الدولة أعطت نفسا قويا لسياستها السكنية، ويتضح ذلك من خلال تحرير للمبادرة الفردية في الثمانيات على إثر صدور قانون 86-2017 في 4 مارس 1986، الذي فتح الأبواب للقطاع الخاص لمواجهة الطلب المتزايد على السكن، وظهر نمط سكني جديد عرف بالسكن الترقوي حيث تم تحديد الإطار القانوني المنظم له وتمت المصادقة عليه، ودخل حيز التنفيذ في فترة تميزت بظهور الأزمة الاقتصادية بسبب انخفاض الإيرادات البترولية، وظهور بوادر انتهاء الاقتصاد الاشتراكي. ومول هذا النوع من السكن من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط عن طريق موارده، وتكفلت بإنجازه عدة أطراف كمؤسسة ترقية السكن العائلي، ديوان الترقية والتسيير العقاري الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الخواص والبلديات وغيرها. وضعية السكن بعد مخططات التنمية.

المبحث الثالث: الصيغ السكنية في الجزائر.

تشكل السكنات الاجتماعية مطلب شريحة واسعة من المجتمع، تأمل في الحصول عليها وتسعى جادة لتحقيق ذلك، لدرجة أن هذه التسمية أصبحت متداولة بكثرة، وفي المقابل تمثل موضوع أحد اهتمامات الدولة الجزائرية على مر عدد من السنين، ويزداد بصفة أكثر في الأونة الأخيرة.

المطلب الأول: السكن الاجتماعي الإيجاري.

أتت الأحياء السكنية كحل استعجالي فرضته وتقيدت به دولة جزائرية لتقليل من حدة مشكلة السكن فوجود هذه وحدات سكنية في مجتمع ساعد في ظهور أشكال جديدة من ممارسات الاجتماعية والتي وتنوع العلاقات الاجتماعية.

إن هذه أحياء أصبحت مخبرا مهجريا لشتى أنواع الدراسات التي تهتم بنوعية وجودة ممارسات الاجتماعية بين أفراد وذلك وفقا لسياسات الترحيل التي اعتمدتها الدولة الجزائرية بأساليب مدروسة الامتصاص اكبر عدد ممكن من سكان الذين يعانون من مشكلة السكن.[1]

شروط الاستفادة من السكن العمومي الايجاري : أشارت إلى هذه الشروط المادة الرابعة من المرسوم السالف الذكر على أنه " لا يستفيد من السكن العمومي الايجاري في مفهوم هذا المرسوم إلا الشخص الذي يقيم منذ 05 سنوات على الأقل ببلدية إقامته الاعتيادية ولا يتجاوز دخله العائلي الشهري أربعة وعشرون ألف دينار 24.000 دج " ونصت المادة الخامسة من نفس المرسوم على أنه "يجب أن يكون سن طالب السكن إحدى وعشرين (21) سنة على الأقل عند تاريخ إبداع طلبه وبناء على ذلك يمكن تلخيص هذه الشروط فيما يلي :

1- الإقامة : أن يكون طالب الاستفادة مقيما في إقليم البلدية التي يودع فيها طلبه مدة 05 سنوات على الأقل عند تاريخ إيداع الطلب، ويتم إثبات ذلك بموجب شهادة إقامة مسلمة من طرف مصالح البليدة المعنية[2]

---

[1] حسيبة زعلامي، **الإطار القانوني الصيغ السكنية في الجزائر**، كلية حقوق وعلوم السياسية، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 15، ص 14.

[2] أسامة خوجة، **إصلاح سياسة العامة السكنية كألية الإدارة لإدارة السكن في الجزائر للفترة 2005-2014**، قسم العلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، ص174 .

2-تحديد السن : وقد اشترط المرسوم في طالب الاستفادة بلوغه سن 21 سنة على الأقل عند تاريخ إبداع، طلبه، كما حدد الحد الأقصى لأجر المستفيد من السكن الايجاري العمومي على أن لا يتجاوز 24.000 دج شهريا أي إذا تجاوز هذا الأجر ليس له الحق في الاستفادة من هذه الصيغة وإنما عليه اللجوء إلى صيغ أخرى حسب دخله.

- **المقصود بالسكن العمومي الايجاري:**

لقد عرفت المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 08/142 المؤرخ في 11/05/2008 المحدد لقواعد منح السكن العمومي الايجاري، السكن العمومي الايجاري على أنه " يقصد بالسكن العمومي الايجاري في مفهوم هذا المرسوم السكن الممول من طرف الدولة أو الجماعات المحلية والموجه فقط للأشخاص الذين تم تصنيفهم حسب مداخيلهم ضمن الفئات الاجتماعية المعوزة والمحرومة التي لا تملك سكن، تقطن في سكنات غير لائقة و/أو لا تتوفر لأدنى شروط النظافة. كما يمكن استعمال السكن العمومي الايجاري لتلبية حاجيات محلية ناتجة عن ظروف إستثنائية أو ذات منفعة عامة مؤكدة ".

غير أن السكنات الايجارية العمومية التي تسيرها دواوين الترقية والتسيير العقاري فهنا تمويل الدولة يكون عن طريق التخفيض في مبلغ الإيجار مقارنة للإيجارات التي هي في السوق الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: السكن البيع بالإيجار.

حظي هذا النوع من السكنات في هاته الفترة بمقدار جد لا بأس به وهذا نظرا إلى التأخر في انجاز السكنات التي كانت موكلة إلى الجهة التي أسندت لها عملية الإنجاز وفي هذا رصد لهذه

[1] درة آسيا، **تملك السكن العمومي الإيجاري الذي تسيره دواوين الترقية والتسيير العقاري في التشريع الجزائري**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 13، ص324.

الصيغة 129.115 ألف وحدة سكنية ضمن برنامج مليون سكن، كما ترمي إلى عرض المساكن المبادر بها مؤخرا إلى الاستجابة بقدر أفضل لاحتياجات الشرائح الاجتماعية المتوسطة الدخل. [1]
يمثل هذا النوع من السكن جزءا جديدا من عرض السكن الذي تم تأسيسه عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 105-01 المؤرخ في 23 أفريل 2001 المحدد لشروط وكيفية الشراء في إطار بيع السكنات المنجزة من الأموال العمومية عن طريق تأجيرها وتعتبر عملية البيع بالإيجار طريقة للحصول على سكن مع اختيار مسبق لامتلاكه عند انقضاء مدة إيجار محددة في إطار عقد مكتوب. يستهدف هذا النوع من السكن الطبقات المتوسطة من المواطنين الذين لا يتعدى مستوى دخلهم خمسة مرات الحد الأدنى للأجور، أي المواطنين الذين لا يمكنهم الحصول على سكن اجتماعي ولا على سكن ترقوي لارتفاع سعره وهذا النوع من السكن موجه لكل شخص
لا يملك عقارا سكنيا وليس في طور الحصول على أي ملكية سكن أو أي قطعة أرض.

- لم يستفد من إعانة مالية من الدولة للبناء أو لشراء مسكن.
- له دخل لا يتعدى 5 مرات الحد الأدنى للأجور.

- لا يتعدى سنه 65 سنة انطلاقا من تاريخ دفع أول دفعة مالية للحيازة على سكن صيغة البيع بالإيجار.

المطلب الثالث:السكن الاجتماعي التساهمي.

هو سكن يتم إنجازه أو شراؤه عن طريق إعانة من الدولة، وذلك تطبيقا للمرسوم التنفيذي 94-308 المؤرخ في أكتوبر 1994 المحدد لقواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في ميدان الدعم المالي للأسرة. ويستهدف عرض السكن المدعم طلبات السكن التي تتقدم بها الطبقات ذات الدخل

[1] Ministère de l'habitat Algérien, ipid.

المتوسط التي لا يمكنها الحصول على ملكية المسكن دون هذه الإعانة. ويمكن لأي شخص أن يستفيد من مسكن ريفي إذ كان:

-لم يستفد من سكن اجتماعي ولا يملك قطعة أرض أو سكن.

-لم يتحصل على أي إعانة مالية من طرف الدولة.

-مستوى دخله لا يتعدى أربع مرات الحد الأدنى للأجور.

بإمكانه دفع قيمة أولية حددت بمبلغ 250 ألف دج للمرقي العقاري المكلف بإنجاز هذا النوع من السكنات، ويمكنه الحصول على قرض من البنوك لدفع باقي قيمة السكن.[1]

تسهل الحكومة على مواصلة العمل ببرنامج المساكن الاجتماعية التساهمية الموجهة للفئات الاجتماعية المتوسطة الدخل من خلال:[2]

- إشراك المؤسسات المالية أكثر فأكثر.
- الرفع من المساهمة الحاسمة للسلطات المحلية لتطوير صيغة عرض المساكن.
- رصد الموارد المالية الضرورية في الميزانية العمومية لتغطية الإعانات بعنوان مساهمة الدولة.
- وقد خصص لهذا النوع من الصيغ ضمن البرنامج ما يساوي 243.351 ألف وحدة سكنية.[3] 33

---

[1] دردیش أحمد، **سياسة سكنية في الجزائر**، جامعة البليدة 2، ص16.

[2] شعبان فرج ، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام واحدس دراسة حالة الجزائر 2000 2010**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2012-2013، ص 302.

[3] كريم زمام "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد 07، (جوان (2010)، ص 220.

المطلب الرابع: السكن الريفي.

إن الحوكمة التي بادرت بمراجعة الإعانات التي تمنحها الدولة للسكن الريفي من خلال توحيد هذه المساهمة وتبسيط إجراءها تسيرها ومنحها، وفي هذا قد تم تخصيص ما يقدر 384.620 وحدة سكنية لهذه الصيغة[1].

السكن الريفي في شكل مجمع: الذي يتمثل في السكن الذي يتولى انجازه متعهد بالترقية العقارية معتمد في تجمعات ريفية يقل عدد سكانها عن 5000 نسمة موجه للأشخاص المؤهلين للحصول على مساعدة بعنوان السكن الريفي.

المساعدات الممنوحة من قبل الدولة: فيما يخص السكن الريفي تقوم الدولة في إطار سياستها السكنية بتقديم دعم مالي للمواطن الريفي وما على هذا الأخير إلا أن يتم لوحده عملية انجاز سكنه بشرط أن يكون مالكا لقطعة أرضية صالحة لانجاز السكن وأن يكون مقيما بالريف.[2]

الشروط الواجب توفرها في المترشح: للاستفادة من إعانة الدولة الموجهة لإنجاز سكن ريفي لقد تم النص على هذه الشروط في نص المادة 04 من المرسوم التنفيذي -10-235 وهي كالاتي:

1. ألا يكون مستفيدا من سكن إيجاري عمومي أو سكن تم اقتناؤه في إطار عقد البيع بالإيجار أو سكن اجتماعي تساهمي أو إعانة عمومية في إطار اقتناء أو بناء أو تهيئة سكن.
2. ألا يكون مالكا لقطعة أرضية صالحة للبناء إلا إذا كانت هذه القطعة مخصصة لبناء سكن موضوع المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة في إطار السكن الريفي.

---

[1] Ministère de l'habitat Algérien, ipid, p 03.

[2] إبتسام حواشلي، **سياسة سكنية في الجزائر**، الواقع والآفاق، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003،2002، ص105

3. أن يكون المترشح لتلقي الإعانة من اجل بناء سكن ريفي وتوسيعه وتهيئته منخرطا في مختلف برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أو يمارس نشاط في الوسط الريفي وهذا الشرط جاء ضمن التعليمة الوزارية المؤرخة في 23 ماي 2006 الخاصة بتصميم وتنظيم السكن في العالم الريفي.

أن هذه الشروط تم تحيينها وتعديلها بموجب نص المادة 03 من القرار الوزاري المؤرخ في 19 جوان 2013 الذي يحدد كيفيات الحصول على المساعدات المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء سكن ريفي حيث اشترطت فقط أن يكون المترشح للحصول على المساعدة الممنوحة من قبل الدولة لبناء سكن ريفي [1]يقيم منذ أكثر من 05 سنوات في البلدية ويقوم بممارسة نشاط في الوسط الريفي، وبهذا تكون قد وسعت من نطاق إمكانية الاستفادة.

المساعدة المباشرة الممنوحة من قبل الدولة في إطار انجاز السكن الريفي:

لقد حدد المشرع الجزائري قيمة المساعدة الممنوحة من الدولة في إطار انجاز السكن الريفي بمبلغ قيمته 700000 دج إذا كان دخل المترشح للاستفادة من هذه المساعدة اقل من 06 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يساويها وهو ما نصت عليه المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 13-325 السابق الذكر التي عدلت المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 105-235. كما نوهت ذات المادة على انه يمكن ان يتم رفع مستوى هذه المساعدة إلى:

800000 دج في ولايات الأغواط بسكرة بشار، ورقلة، الوادي، غرداية.

1000000 دج في ولايات تندوف، أدرار، تمنراست، اليزي. الفرع الثالث: الجهة القائمة على عملية منح المساعدة المالية في إطار انجاز سكن ريفي تتمثل بصفة أساسية في الصندوق الوطني

[1] إبتسام حواشلي، **سياسة سكنية في الجزائر مقارنة مع تونس والمغرب**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص105.

للسكن الذي يتكفل بتقديم دعم مالي باسم الدولة في مجال السكن خاصة الاجتماعي منه بصفة عامة والسكن الريفي بصفة خاصة، حيث تتم عملية الدفع على حصتين:

الحصة الأولى: تقدر بنسبة 40% تحرر في شكل تسبيق عند تقديم رخصة البناء، وتخصص لانجاز أشغال الأساس والأشغال الكبرى تحرر في شكل تسبيق عند تقديم رخصة البناء، وتخصص لانجاز أشغال الأساس والأشغال الكبرى.

الحصة الثانية تقدر بنسبة 60% عند الانتهاء من الأشغال الكبرى أو جزء منها، يتم إثباتها عن طريق محضر معاينة يعد من قبل المصالح التقنية المؤهلة للسكن بالولاية أو بالمجلس الشعبي البلدي بحيث تصرح فيها عن مدى تقدم الأشغال.

أما في حالة استعانة المستفيد بمتعامل أو مؤسسة أشغال لانجاز مسكنه فانه يمكن للصندوق الوطني للسكن دفع حصص المساعدة مباشرة لفائدة هذا المتعامل بموجب وكالة.

المطلب الخامس: السكن الترقوي

خصصت الحكومة خلال هذا البرنامج ما يقدر بـ 380.68 ألف وحدة سكنية رغبة منها في الحد والتقليل من وحدة أزمة السكن التي يعاني منها المجتمع الجزائري، وقد ساهمت هذه الصيغة في زيادة الطلب عليها.[1]

أعادت الجزائر في هذه الفترة الاعتبار للسكن الترقوي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93 – 03 الصادر في 1 مارس 1993، بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية الجديدة التي شرع في تطبيقها مع بداية التسعينات ومع النظام الجديد الذي شرعت في تبنيه أي نظام اقتصاد السوق. ويهدف هذا المرسوم إلى تصحيح النقائص التي جاء بها قانون سنة 1986، بالإضافة إلى اهتمامه بمشكل السكنات الشاغرة الموجهة للكراء، حيث تم وضع قواعد صارمة تسمح للمالكين لمثل هذه السكنات

[1] Ministère de l'habitat Algérien, ipid, p 03.

بحيازتها بدون أي خوف أو خطر يهدد ملكيتهم. وأوكلت مهمة إنجاز السكن الترقوي لعدة مرقين عقاريين ويتكفل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بصفة مطلقة بتمويل هذا النوع من السكن عن طريق موارده الخاصة. ويجب الإشارة إلى أن المرقين العقاريين قد يكونون تابعين للقطاع العام وبالتالي يدخلون في إطار إنجاز السكن الترقوي العمومي (مؤسسات ترقية السكن العائلي دواوين الترقية والتسيير العقاري مؤسسة الترقية العقارية للمدخرين, المجلس الشعبي البلدي والمؤسسات العمومية) أو تابعين للقطاع الخاص بالتالي يدخلون في إطار إنجاز السكن الترقوي الخاص.[1]

المبحث الرابع: الأحياء السكنية الجديدة في الجزائر.

المطلب الأول:تعريف الأحياء السكنية.

تعرف المناطق السكنية الجديدة على أنها مجمع سكني يضم عدة مناطق صغرى يرتبط بعضها ببعض بواسطة مجموعة من المؤسسات والهيئات الخدمية التي تقع في حدود أما للمنطقة السكنية الصغرى، أو وحدة الجيرة، فهي مجموعة متكاملة من المجموعات السكنية تتميز متجانسة وهي أكثر من مصطلح جغرافي، وتضم وحدة الجميرة المساكن والهيئات والمؤسسات الثقافية ذات الخدمات اليومية والمستمرة كالمدارس الحدائق الملاعب محلات البيع والشراء، فعملية تحديد الكثافة السكانية تستهدف معرفة مدى تمتع سكان بأماكن الفضاء، والتي تسمح بالإضاءة والتهوية والترقية، وتحدد ارض وحدة الجيرة بالشوارع المأهولة، وكقاعدة عامة تكون واقعة خارج منطقة المواصلات العامة الحديثة، فعلى المخطط الحضري أن يضع في اعتباره العادات الاجتماعية والمظاهر الفيزيقية للمجتمع، كذلك المسافة التي يقطعها الفرد من منزله إلى السوق للحصول على احتياجاته، والمسافة التي يقطعها الطفل الفرد من منزله إلى السوق للحصول

[1] دردیش أحمد، مرجع سابق، ص19.

على احتياجاته، والمسافة التي يقطعها الطفل من منزله إلى المدرسة.[1] (في حين يعرفه مجموعة أخرى من الباحثين على أن الحي السكني الجديد هو مجموعة من المشيدات السكنية الحديثة والتي تتكون من حديد وأسمنت في شكل عمارات ذات نمط هندسي ضخم يلبي احتياجات سكانه. إذ يتميز الحي السكني الجديد باكتظاظ والتصاق العمارات ببعضها البعض مما قد يؤدي إلى غياب الهدوء على مستوى المسكن الرواق المشترك وحتى الحي بأكمله كحلقة محورية تجمع قاطنيه، كما تجدر الإشارة إلى أن أغلبية التعاريف التي كنا قد اطلعنا عليها أن هذه الأحياء السكنية تحتوي على كافة الشرائح الاجتماعية معناه يوجد من شأنها أن تخلق نوعا جديدا من العلاقات الاجتماعية وتشكل

Une Mixité Sociale: أشكالا جديدة من التجمعات السكنية التي قد تفتح المجال للدراسات البحثية المهتمة بهذا من المواضيع. كما تعرف الأحياء السكنية الجديدة على أنها مناطق سكنية تشتمل على مجموعة من الشروط التي تجعلها قائمة ككيان عمراني منها العلاقات الاجتماعية كالتعارف والزيارات والقيام بأمور مشتركة كالتجمعات وشتى صور التكافل بينهم، محتوى اجتماعي ووظيفة محددة هي التي تكون حدود الحي، [2] وعلى حسب الله أحمد عبد الله فإنه يعرف الأحياء السكنية الجديدة على : أنها مساكن حضرية تختلف من بيئة لأخرى ومن مكان لآخر يسبب المناخ وطبيعة كل منطقة إذ أن الإنسان يكون بيئته والبيئة بدورها تكونه فكلما تكتسب ممارسات وعادات في حياتنا اليومية فرضتها علينا المدينة التي نعيش فيها. [3]

---

[1] قماس زينب، المجمعات السكنية **الحضرية، بمدينة قسنطينة واقعها ومتطلبات تخطيطها**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص علم الإجتماع الحضري، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص 79-80.

[2] فارس الفيني، **التخطيط الحضري**، دار البرزوزي، الأردن، 2009 ، ص 102.

[3] محمد أحمد عبد الله، **التخطيط المناطق الصناعية، مكتبة أنجلو المصرية**، مصر، 1975، ص 11.

ويصف السوسيولوجيون الأحياء السكنية الجديدة بمثابة النمط العمراني الذي استطاع في مرحلة معينة أن يستجيب لحاجات المجتمع ولو بالقليل يستطيع تسجيلها لتفاديها مع الزمن. وفي تحليل آخر لرواحي سناء في أطروحة الدكتوراه الخاصة بها والمعنونة بـ "الخصائص الاجتماعية والعمرانية ككيان عمراني منها العلاقات الاجتماعية كالتعارف والزيارات والقيام بأمور مشتركة كالتجمعات وشتى صور التكافل بينهم، محتوى اجتماعي ووظيفة محددة هي التي تكون حدود الحي. [1] وعلى حسب محمد أحمد عبد الله فإنه يعرف الأحياء السكنية الجديدة على أنها مساكن حضرية تختلف من بيئة الأخرى ومن مكان لآخر بسبب المناخ وطبيعة كل منطقة إذ أن الإنسان يكون بيئته والبيئة بدورها تكونه فكلما تكتسب ممارسات وعادات في حياتنا اليومية فرضتها علينا المدينة التي نعيش فيها. [2]

ويصف السوسيولوجيون الأحياء السكنية الجديدة بمثابة النمط العمراني الذي استطاع في مرحلة معينة أن يستجيب لحاجات المجتمع ولو بالقليل يستطيع تسجيلها لتفاديها مع الزمن. وفي تحليل آخر لروابحي سناء في أطروحة الدكتوراه الخاصة بها والمعنونة بـ "الخصائص الاجتماعية والعمرانية للمناطق الحضرية الجديدة فإنها اعتبرت المناطق السكنية الحضرية مجموعة من التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وكذا المشاكل الحضرية التي عرفتها منذ الاستقلال هي عبارة عن تحولات جذرية لمشاكل مستعصية، فجاء اختيار منطقة حضرية جديدة لأسباب مختصرة:

[1] فارس الهيتي، نفس المرجع سابق.

[2] أحمد عبد الله، نفس المرجع سابق.

1-عدم وجود توازن بين النمو العمراني والنمو الديمغرافي أثر في سياق التحضر، كما أن فشل برامج الدولة في الارتقاء بمستوى أداء المدن الجزائرية لخلق بيئة منسجمة ومتناسقة، وتزايد أزمة السكن إلى تفاقم الوضع فيها بسبب العجز في إنجاز البرامج السكنية والمرافق التابعة لها.

2-قصور وعدم إدراك حجم التغيرات والاحتياجات الحضرية، لأن كل الاهتمام كان منصباً نحو ما يعرف بالثورة الصناعية، الثورة الزراعية، في وقت كان القطاع الحضري يحتاج إلى تدخل محكم ومدروس.

3-سياسة المناطق الحضرية الجديدة التي هي وليدة الوضعية الراهنة للمدن الجزائرية كرؤية استشرافية لها، وحلول للمشكلات التي تعانيها، كما أنها إدماج وانخراط جماعي للمجتمع في النماذج التنموية السائدة والقضاء بصفة جذرية على الأحياء الهشة.[1]

المطلب الثاني: أسباب إنشاء أحياء سكنية جديدة:

إن أسباب نشوء الأحياء السكنية الحضرية الجديدة يعود إلى العديد من الأسباب والعوامل التي مهدت لظهورها تذكر منها:

- فشل مساعي الدولة في الارتقاء بمستوى أداء المدن الجزائرية لخلق بيئة متناغمة ومريحة أيضاً بطء النمو العمراني مقارنة بسرعة النمو الديمغرافي ما انعكس مباشرة وأثر في سياق التحضر.

-تضخم وتفاقم أزمة السكن التي وصلت إلى وضع متأزم بسبب تراكم حجم العجز في إنجاز برامج السكن والمرافق التابعة لها.

- تنصيب الاهتمام بالجهد والمال والوقت حول الصناعة وإهمال حجم التحولات والمطالب الحضرية في الجانب الحضري.

[1] روابحي سناء، **خصائص إجتماعية عمرانية للمناطق الحضارية**، دراسة ميدانية، باتنة، حملة3 ، نموذجا، أطروحة دكتوراه، علوم إجتماع والديمغرافيا، جامع باتنة1، 2020، ص 101.

– تغيير وجه المدينة الجزائرية التي كانت مشوهة بالأحياء القصديرية فكانت المناطق الحضرية الجديدة فلسفة.

–جاءت المناطق السكنية الحضرية الجديدة كرد فعل على التشبع الذي حصل في السوق العقارية الرسمية وهو يمثل رافد إضافي لعملية إنتاج المجال الحضري، موجها للخارجين عن السوق الرسمية يتعدد الفاعل فيها، وتنوع فيها أشكال واستراتيجيات التعمير وقد توطن في مناطق الفصل بين المدن والأطراف ذات الطابع الريفي، وفي الجيوب الحضرية والشاغرة في المناطق غير الصالحة للتعمير، وحول محاور الطرق ومناطق الارتفاق وأنتج أشكالا عمرانية متعددة، كالبناء الذاتي في شكل تحصيصات غير قانونية بأشكال عمراني راقية أحيانا وفي شكل تلقائي أو أكواخ أحيانا أخرى وكان انتشاره واسعا في مجال للمدن وصورة توزيعي المدن عكس واقع الاختلافات والفوارق الاجتماعية بين السكان[1]

المطلب الثالث: شروط إنشاء سكنات جديدة.

لابد من تطبيق مخطط تعمل على تفعيليه وتجسيده السلطات على أرض الواقع، ومن بين الشروط الواجب توفرها لقيام أحياء سكنية جديدة متكاملة تذكر ما يلي:

–خدمات تعليمية كافية حسب عدد السكان (مدرسة ابتدائية روضة، أو دار حضانة على الأقل).

– خدمات صحية حسب الكثافة السكانية (مركز صحي على الأقل).

– خدمات ترفيهية متنوعة تناسب كل الأعمار ألعاب أطفال ملعب شباب، حديقة عامة، مركز ترفيهي نسائي مقهى عام، مقهى انترنت مكتبة عامة).

[1] بن سعيد سعاد ، **علاقة الجيرة بالسكنات الحضرية الجديدة**، دراسة ميدانية في المدينة الجديدة علي منجلي، الوحدة الجوارية رقم 6، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم الإجتماع الحضري، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 99-100.

– سوق تجاري يكفي لتوفير الحاجيات الأساسية للسكان.

– مسجد يسد حاجة سكان الأحياء.

– محطة وقود لسد حاجة السكان من الغاز والبنزين والنفط وغيرها.

– خدمات بلدية لجمع النفايات، بعد تحديد مراكز معينة لجمع النفايات تخدم كل عمارة سكنية.

خدمات اتصال كافي كخطوط إيصال شبكة الانترنت وخدمة الهاتف الثابت.

– خدمات أمنية ودفاع مدني

–توزيع مناطق خضراء وساحات ضمن الوحدات السكنية والتي تعد متنفس للأطفال الصغار.

– توفير مواقف سيارات كافية ضمن الوحدات السكنية وعند مراكز الخدمات.

–منع المرور النافذ بوسط الأحياء وتفضيل العمل بأسلوب الطرق المغلقة.

–توفير ممرات للمشاة تربط بين كل أجزاء الأحياء لغرض التنقل من خلالها نحو الخدمات دون الحاجة إلى استغلال السيارة، وفي تلك العملية فوائد عديدة منها: تحقيق الأمان للسكان، كما تحقق منفعة صحية، حيث تعد رياضة المشي شيء مهم لكل إنسان.

–توفير خدمات البنية التحتية من ماء وكهرباء وصرف صحي ضمن المرات الرئيسية إذ من خلال ملاحظة النظام التخطيطي في مدتنا فإنه من المؤسف أنه تفتقد على المبادئ الأساسية في التخطيط، حيث لم يطبق نظام الأحياء السكنية أو المحلة السكنية، ويتم تخطيط مجمعات من الأبنية اليتيمة التي لا تتوفر فيها الخدمات المطلوبة ولا تحقق الأمان الكابلي لسكانها[1]، ويعود ذلك على الجهل في تخطيط المدن والذي يتم إسناده إلى كوادر قد تكون هندسية وليست تخطيطية،

[1] خالد حسن الديلمي، **أسس تخطيط المجاورة السكنية المحلية**، مجلة: Neighborhood المسترجع من الموقع الإلكتروني: .www .araburban.net، تاريخ الإطلاع، 20 ماي 2023.

علما أن التخطيط شيء والهندسة شيء آخر ولكن لم يطبق نظام الأحياء السكنية أو المحلة السكنية، ويتم تخطيط مجمعات من الأبنية اليتيمة التي لا تتوفر فيها الخدمات المطلوبة ولا تحقق الأمان الكافي لسكانها، ويعود ذلك على الجهل في تخطيط المدن والذي يتم إسناده إلى كوادر قد تكون هندسية وليست تخطيطية، علما أن التخطيط شيء والهندسة شيء آخر ولكن يكمل بعضهما الآخر، فالتخطيط الحضري هو تخطيط المدينة وتوزيع استعمالات الأرض إذ بعد الانتهاء من مهمة التخطيط يبدأ عمل للمهندس في تصميم تلك الاستعمالات حسب ما يحدده المخطط، ونظرا للتداخل المذكور في المهام المذكورة أعلاه، كثرت مشاكل مدننا غذ تحولت إلى بيئة غير آمنة وغير صحية، وعليه نحتاج إلى وقفة جادة في بناء أجيال قادمة تمتلك القدرة على توفير البيئة الحضرية المناسبة من خلال التخطيط السليم وفق الأسس والمعايير التخطيطية الصحيحة.

المطلب الرابع: التجربة الجزائرية في مجال إنشاء أحياء سكنية جديدة.

كغيرها من مختلف السياسات الحضرية وجهت لنموذج مناطق السكن الحضري الجديدة عدة ملاحظات كعدم تحقيقها الأهداف المرسومة، وأنها أدت إلى ظهور مشاكل حضرية أكثر تعقيدا أو تشعبا، تفتقد إلى حيوية المدينة رغم أنها صممت لتستجيب لهندسة معمارية عصرية.

كما أنها تحولت خلال فترة قصيرة إلى مجالات بدون هوية تعاصر الأنوية الحضرية القديمة، تفقدها أصالتها وتشكل مصدرا للقلق وضيق التنفس لدى السكان ووكرا لانتشار الأمراض الاجتماعية. كما أن لسوء تحديد مفهوم هذه المناطق الحضرية الجديدة، وعدم إعطائها الوظائف الأساسية التي تدرجها في مسار تنمية عمران المدن.

غياب كامل المشروع حضري جزائري ولسياسة وطنية للمدينة، وعدم الأخذ بعين الاعتبار مختلف الظروف الاجتماعية والثقافية والنفسية، وكل ما يتعلق بهوية وتقاليد المجتمع الجزائري.[1]

سياسة مستوحاة من الخارج وعمليات التقييم تؤكد أنها لم تنجح في إتباع نسيج حضري مؤهل، الذي خلق مشاكل متنوعة ومن العوامل التي أبرزت جوانب الفشل في هذه السياسة ما يلي:

* نمط معياري موحد تمثل في تكرار نفس نمط المباني المتشابهة، مع عدم الاهتمام بتحسين الإنتاج المعماري وتوعية البناء وغياب المعمار الحضري.

* الوظيفة الأساسية كانت هي الإيواء مع إغفال الجوانب الاجتماعية الأخرى (ضعف علاقات الجوار) إضافة إلى تنوع الأصول الجغرافية لسكانها وتباين مستوياتهم الاجتماعية وارتباط السكان بالعمل والخدمات المتوفرة خارج هذه المناطق.

* عدم احترام المقاييس العمرانية الكفيلة برفع مستوى أداء الخدمة الحضرية انعدام مساحات خضراء، مرافق ترفيهية، ...)

* تجاهل الخصوصيات الخاصة للمجتمع الجزائري (عادات تقاليد) ما دفع بالسكان إلى إدخال تعديلات على المباني التي تشوه المنظر العام لهذه المناطق.

* نفس النمط المعماري ونفس التجهيزات في المناطق الساحلية وفي الهضاب العليا والصحراء، رغم اختلافها جغرافيا، بيليا، واجتماعيا.

* هذه المناطق مدرجة ضمن المشاريع العمومية لوزارة التعمير والإسكان في حين هي ضمن برامج المخطط التوجيهي للتعمير الذي هو الأداة القانونية والتنظيمية الأساسية للتهيئة الحضرية.

[1] روابحي، مرجع سابق، ص 92-93.

كان لها الأثر والدور الإيجابي في حل مشكلة السكن وأسهمت في تحديد وتعزيز الحظيرة الوطنية للسكن.

* ومهما يكن فإن مناطق السكن الحضري الجديد، كان لها دور في مواجهة أزمة السكن، باعتبارها أحد العناصر الأساسية للتنمية الحضرية، وإن كانت نتائج هذه السياسة غير مشجعة، فإنه من الضروري تثمين هذه التجربة وإعادة إحياءها وهيكلتها والعمل على استكمال إنجاز المرافق الثقافية والترفيهية والتجارية وحمايتها، مع صيانة وحماية للمباني السكنية الجماعية، بخلق إجراءات وهياكل تتولى هذه المهمة، كل ذلك في إطار تفعيل آليات جديدة لنمط الإدارة والتسيير المناسبة هذه المناطق.[1]

المطلب الخامس: أشكال الممارسات الإجتماعية داخل الأحياء السكنية الجديدة.

صارت الممارسات الاجتماعية بمختلف أشكالها وأنواعها لقاطني الأحياء السكنية الجديدة محط دراسة العديد من الباحثين وعلماء الاجتماع بمختلف تخصصاتهم وجنسياتهم، إذ يوجب أن يوظف المنهج العلمي كحلقة وصل بين الباحثين وعينة البحث التي تكون فاعلة في إنتاج شتى أنواع الممارسات الاجتماعية، حيث ركز الباحثون جهودهم على تحليل هذه السلوكيات من خلال إجراء مسح دائم ومستمر إذ تعتبر دراسة الممارسة الاجتماعية من الدراسات المهمة والصعبة في آن واحد وذلك لأنها تقتصر على المجتمع والفرد كأداتين مهمتين في الوصول إلى نتائج دقيقة بدرجة عالية.

إذ ستعرض من خلال هذا العنوان شكلين أساسيين في تطبيق مفهوم الممارسات الاجتماعية لدى عينة بحثنا وهما كالاتي:

[1] روابحي، نفس المرجع السابق.

أ- التواصل الاجتماعي:

تشير معظم النظريات الاجتماعية كيف يشرع الأفراد والجماعات في الحصول على ما يريدونه من خلال ما يعرف بنظرية الفعل الاجتماعي " الذي يتم بدور يتم بدوره على الحاجة والتفاعلية، بمعنى أن البشر يتصرفون حيال الأشياء على أساس ما تعنيه لهم وأن هذه المعاني هي نتاج للتفاعل الاجتماعي والمتمثل في مختلف طرق التواصل يتم تداولها غير عملية تأويل يستخدمها الفرد في تعامله [1]وبالعودة إلى التعاريف في حقل علم الاجتماع فعرفه الكثير على انه علاقة بين فردين، أو دولتين، أو مجتمعين، بغرض تحقيق المنفعة المتبادلة بين الطرفين.[2]

ب- العلاقات الاجتماعية:

لقد سطر القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة قواعد التواصل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية لترتقي المجموع المؤمنين إلى أعلى المراتب في الدنيا والآخرة. وأنها الناس إنا خلقناكم من ذكر ولكن وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ن إن أكرمكم عند الله أتقاكم فإن ال لة عليم عيد "[3]

فهذه الآيات ثبتت مبادئ التواصل الاجتماعي، إذ موضوع التواصل الاجتماعي أمر فطري لا نقاش فيه إذ طبيعة الإسلام في ذاتها تقتضي وجود جماعة متكافلة متكاتفة تقوم بالتكاليف الجماعية[4]

---

[1] مؤمون طربية، **علم الإجتماع في الحياة اليومية، قراءة سوسيولوجية معاصرة لواقع معاش**، طبعة1، بيروت، دار الطباعة للنشر والتوزيع، 2011، ص 21.

[2] محمود حسن اسماعيل، **مبادئ علم الإتصال والنظريات والتأثير**، مصر، دار العالمية للنشر والتوزيع، 2003، ص30.

[3] القرآن الكريم، سورة الحجرات الآية 113.

[4] ماجد رجب، العيد سكر، **التواصل الإجتماعي أنواعه ضوابطه آثاره معوقاته**، دراسة قرآنية موضوعية، مذكرة ماجستير منشورة في تفسير وعلوم القرأنن الجامعة الإسلامية، غزة. 2011، ص 5.

إن العلاقات الاجتماعية التي يكونها الأفراد على مدار عيشهم هي مهمة اجتماعية صعبة ولكنها مستمرة، فكلما زادت مهارات تكوين العلاقات وتفعيل أساليب جديدة للحديث، كان للتواصل مصداقية وفعالية.

إذ الفرد القاطن في هذه الأحياء السكنية الجديدة يتشارك مع جاره في معظم مظاهر الحياة اليومية التي قد تستخلصها في نقطة:

ج-الجيرة والعلاقات الاجتماعية:

هي ذلك العالم الصغير الذين يشتركون فيه مثلا: التسائد المستمر من أجل المحافظة على علاقات الجيرة القائمة بينهم ومنهم من يرى بأن علاقات الجيرة تكاد تكون قرابة وما يؤكد صحة افتراضاتهم هي) الانتماء الجغرال وآثاره في خلق نفس الظروف إذ استمرارية الجيرة بطابع التعاون التلقائي والشعور بالانتماء الجغرافي يجعلهم يشاركون في العديد من العادات والتقاليد ، بحيث يمكن لهذه العلاقات الجوارية أن تتطور وتتمدد إلى علاقات طويلة الأمد فمثلا الطفل الصغير منذ نعومة أظافره يتردد على بين جواله ومنزله بغرض المساعدات الودية القائمة على تبادل المصالح والتسامها بطابع الإحسان[1] أما بالنسبة للمستوى الثالث فإن وورت يؤكد على أن المدينة في هذا المستوى تكون ذات كثافة سكانية عالية جدا ومن صفات المجتمع المدروس أنها متغيرة وغير متجانسة بدرجة أكبر من المستوى السابق إذ يكاد يكون مفككا....

أ- أشكال الممارسات الاجتماعية داخل الأحياء السكنية الجديدة:

أن للتكافل الاجتماعي أشكال وأنواع بين أهالي الأحياء الجديدة قد اختلفت باختلاف التمثلات الذهنية لمفهوم التكافل الاجتماعي، سنذكر بعضا منها على سبيل المثال لا الحصر:

[1] بن سعيد، مرجع سابق، ص 38.

1- جمع الإعانات للعائلات المعوزة أو المتدنية اقتصاديا:

إن الحي السكني عبارة عن مجتمعات سكنية تضم مختلف العائلات من مختلف المناطق بتصنيفات اجتماعية الأمر الذي دفعنا إلى جش نبض روح الإنسانية في هذا الحي فكما هو متعارف عليه فإن عملية جمع الإعانات للفئات المعوزة تكون إما عن طريق لجان الأحياء التي تشرف على قائمة العائلات البسيطة، النقطة الثانية تكون بتعيين رجل من الحي بمواصفات معينة لتسليم الإعانات إلى الأهالي المعنية يدا بيد. ولربما أن مساهمة المسجد في خلق ذلك النوع من التضامن والتعاون الاجتماعي له أهمية كبيرة في تثبيت وترسيخ قيم ومتطلبات التعاون الجماعي والذي يعم بالفائدة للصالح العام. [1]

الأمر الذي أردنا الإشارة إليه أن عملية جمع التبرعات هنا لفائدة العائلات المعوزة القاطنة بالحي قد تختلف ممارستها وتسمياتها من منطقة إلى أخرى ففي منطقة القبائل يوجد ما يسمى التويزة التي هي في الأساس هبة تضامنية تقوم على مبدأ التعاون بين أفراد المجتمع الواحد، وذلك في إطار تجسيد روح التكافل والعمل الجماعي الذي يقضي على الفرقة، أين يقوم أفراد الحي أو القرية بإعانة صاحب الحاجة دون أن يطلب منهم أو يدعوهم لذلك، لأن المنطلق الذي يعملون به هو مبدأ المساعدة الذي لا يحتاج إلى دعوة مسبقة فالمبادرات التي تتطلب التعاون والتضامن بين أبناء المجتمع الواحد عديدة، فعلى سبيل المثال لا الحصر: المساعدة في بناء مسكن، قتل الكسكسي النسيج والأشغال الفلاحية، مثل عملية الحصاد جني الزيتون وتسييج الأراضي، غرس الأشجار، شق الأشجار وإزالة مخلفات الفيضانات... إلخ، إذ يعتبر نظام التويزة نظاما تعاونيا اجتماعيا يحمل دلالات عميقة وراسخة في المجتمع الجزائري حيث تحقق أهدافا كثيرة وإنسانية في نفس

[1] شويشي زهية، **مجتمع القصور**، دراسة في خصائص إجتماعية وعمرانية وثقافية لقصور مدينة توقرت، تخصص علم الإجتماع الحضري، قسم علم الإجتماع والديمغرافيا، جامعة قسنطينة، 2005-2006، ص 82.

الوقت، فهذه الهبة التضامنية للعائلات المعوزة سواء كانت في الأحياء السكنية الجديدة وفي مختلف مناطق الجزائر تساعد على حل المشاكل وتقوي الروابط الإنسانية بينهم، فالشكل المتميز بدون أن ننسى مما ذكرناه سابقا فإن المرأة هي الماكينة لتمتين العلاقات بين الجيران وتأصيل علاقات المحبة إذ علاقات الجيرة تنفي كل من الصراع والشجارات اليومية المعرض إليها أهالي الأحياء السكنية الجديدة.[1]

[1] شويشي زهية، نفس المرجع السابق.

خلاصة:

في الختام السكن حاجة إنسانية في حياة المواطن الجزائري وهذا ما يؤكد على انه لابد من أخد بعين اعتبار هذا أمر لتحقيق التكامل في إسهامات الإسكان وانتهجت الجزائر بعد استقلال سياسة السكانية تعتمد في مجملها على الدور أساسي لدولة في انجاز والتوزيع السكن .ولكن هذه سياسة برهنت مع مرور الوقت فشلها في تحقيق الأهداف المنشودة وقامت حكومة منذ بداية التسعينات باتخاذ إجراءات مختلفة لإنعاش قطاع السكن كالتنويع في أنماط السكن الحضري ورغم كل جهود مبذولة من اجل النهوض بقطاع السكن إلا إن هذا الأخير عرف تفاقما في أوضاعه عدم كفاية الموارد المالية وعجز قطاع البناء عن تأدية دوره بإضافة إلى تدهور في الطاقة الإنتاجية والى جانب النمو ديمغرافي السريع أدى إلى زيادة الطلب على السكن بشكل كبير .

الفصل الثالث:

ظاهرة العنف الاجتماعي والبيئي

الفصل الثالث: ظاهرة العنف الاجتماعي والبيئي

تمهيد

المبحث الأول: ماهية العنف

المطلب الأول: تعريف العنف.

المطلب الثاني: أنواع العنف.

المطلب الثالث: أسباب العنف.

المطلب الرابع: النظريات المفسرة للعنف.

المبحث الثاني: ماهية العنف الاجتماعي

المطلب الأول: تعريف العنف الاجتماعي

المطلب الثاني: أشكال العنف الاجتماعي

المطلب الثالث: استراتيجية التعامل مع العنف الاجتماعي

المبحث الثالث: العنف البيئي

المطلب الأول: تعريف البيئة

المطلب الثاني: تعريف العنف البيئي

المطلب الثالث: أشكال العنف البيئي

المبحث الرابع: الثقافة الفرعية

المطلب الأول: مفهوم الثقافة

المطلب الثاني:مفهوم الثقافة افرعية

المطلب الثالث: خصائص الثقافة الفرعية

المبحث الخامس: التخطيط العمراني

المطلب الأول: مفهوم التخطيط العمراني

المطلب الثاني: مبادئ التخطيط العمراني

المطلب الثالث: أهمية التخطيط العمراني

المطلب الرابع: أهداف وخصائص التخطيط العمراني

المطلب الخامس: واقع التخطيط العمراني في الجزائر

خلاصة

تمهيد:

ظاهرة العنف الاجتماعي والعنف البيئي من المواضيع المهمة التي تعكس أهميتها أبعاد مختلفة على المجتمع وانتشارها بشكل متزايد وخاصة في الآونة الأخيرة نظرا لتغير الذي صاحب تغيرات اجتماعية وفقدان المدينة لطابعها وخصوصيتها الثقافية ولانعدام السلوك الحضري والثقافي الاجتماعي وتهدف هذه الدراسة لمعرفة أسباب ودوافع التي تؤدي بالشباب وغير الشباب من قاطني أحياء السكنية بدون استثناء إلى ارتكاب العنف ضد أشخاص وضد البيئة وتشويه المحيط العمراني.

المبحث الأول: ماهية العنف

ظاهرة العنف هي واحدة من بين الإشكاليات التي تشابك مع التغير الاجتماعي والتي صرح بقوة في الآونة لأخيرة حيث يشكل العنف دوما موضوع اهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية من خلال الدراسات التي تعالج مسائله وعوامله وأسبابه المتعددة والأمر الذي دفع بالباحثين في الدراسات السوسيولوجية في كل المستويات لسعي بشكل جدي لمعرفة أسباب الظاهرة وآثارها وارتباطها بالظواهر الاجتماعية الأخرى كالفقر والبطالة والتهميش وغيرها من الظواهر المرضية.

المطلب الأول: تعريف العنف.

يعرف العالم أدلر العنف: هو استجابة تعويضية عن الإحساس بالنقص أو الضعف إما بيرفيو فينظر إلى العنف على أنه ضعف جسدي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي ينزله الإنسان بالإنسان[1] .العنف هو استعمال غير القانوني لوسائل القصر المادي والبدني في ابتغاء تحقيق المرغوب فيه أي استعمال القوة الاسترجاع حقوقه المهدورة أو لحمايتها كما يعرف سوسيولوجيا انه لغة التخاطب الأخيرة الممكنة في الواقع حيث يشعر المرء بالعجز عن إيصال صوته لوسائل الحوار العادي[2] ، ومنه العنف سلوك عدواني يرتكبه الفرد ضد آخرين بهدف إيذاء.

النظريات المفسرة للعنف.

المطلب الثاني: أنواع العنف

---

[1] بلقاسم سلاطنية، **قضايا العنف والتغير الاجتماعي في الجزائر**، ط 1 ،ص 34.

[2] خالدي خيرة، **العنف المدرسي ومحدداته الما يدركه المدرسون والتلاميذ** ، اطروحة دكتورا علم اجتماع جامعة الجزائر 2006. 2007، ص 95.

لقد تعددت أنواع وطرق العنف بحيث أنها لم تقتصر على أعمال العدوانية الجسدية فقط بل شملت أيضا وسائل الضغط المعنوية والأخلاقية صور العنف نجد:

أ-**العنف الجنسي:** ويتمحور حول:

- **زنا المحارم:** ممارسة العلاقة الجنسية مع أفراد العائلة بإكراه
- **البغاء:** وهي دفع المراهقين ولأطفال لممارسة العلاقات الجنسية تحت تأثير المخدرات **الاعتداء على الأطفال:** ممارسة الجنس مع أطفال رغما عنهم
- **العنف الجسدي:** هو استخدام القوة الجسدية بشكل متعمد اتجاه آخرين [1] ومن أشكاله:
- **الضرب:** إصابة الجسد بقوة وذالك بدرجات متفاوتة وقد يؤدي إلى كسر الجمجمة أو العظم ويمكن أن يصل به إلى الموت الحرق غالبا ما تكون ماء الساخن أو السيجارة ويعتبر حوالي 10 إلى 20 من المراهقين والأطفال هم ضحايا العنف عن طريق الحرق مما ينجم عنه تشوهات

ب-العنف النفسي:

وهو أذية عن طريق الكلام أو تجريح مما يحدث أضرار نفسية وهو عنف اللامادي.

ج- العنف اللفظي:

[1] صفوان مبيضين، **العنف المجتمعي الأسباب وحلول**، ص 87.

وهذا نوع يكون باللفظ فهو وسيلة العنف بالكلام بهدف إيذاء وألفاظ الغليظة ويشمل السب وشتم ولاحتقار وتفضيل الذكر على أنثى أو العكس وهو نوع العنف يكون باللفظ فوسيلة العنف هنا هي الكلام يهدف هذا نوع إلى التعدي على آخرين وإيذائهم عن طريق الكلام وألفاظ الغليظة.[1]

د-العنف الاجتماعي:

يظهر هذا النوع في مختلف الولايات والتجمعات السكنية الخطيرة منها الريفية والمؤسسات التربوية والجامعية نتيجة انتشار البطالة خاصة في الفئة الشبابية، الغياب الدائم الو المتواصل لتزويد المواطنين بالماء الشروب وسوء توزيع في المدن الحضارية التذبذب الدائم في الكهرباء العمومية عامة والمنزلية خاصة في الجنوب الجزائر أثناء فصل الصيف عدم توفر الغاز الطبيعي في بعض أحياء المدن الكبرى والقرى انتشار القمامة وعدم جمعها مما يؤدي إلى انتشار أمراض وتشويه المظهر العام وأمثلة لا حصر لها التي تدفع إلى ظهورا في الوسط الحضري والسكاني بين المواطنين إذ أن الغياب التام للمسئولين المحلين أو جهورين من الرقابة أحياء والمدن للحد من القضاء على هذا النوع من العنف في الوسط الحضري والسكاني بين المواطنين أن يزيده العنف تفاقما وانتشارا.

المطلب الثالث: أسباب العنف

[1] مالك شليح، **توفيق العنف في الوسط الحضري** دراسة ميدانية بمدينة بمدينة وهران حي الحمري وحي الصباح نموذجا ، مذكرة دكتورا جامعة وهران 2014 2013ص111.

إن ما يسهم في شرح ظاهرة العنف وفهمها هي الوقوف على أهم العوامل وأسباب التي أدت إلى وقوعها:

1-أسباب الاجتماعية:

هناك عدة أسباب منها تفشي ظاهرة الفقر والبطالة والجعل والتفرقة العنصرية الطبقية وقلة المساكن الاجتماعية المحلية في أي دولة اعتبرت مصادر كافية واتخذت مظاهر ايجابية اندلع منها العنف الإحساس بالظلم والاضطهاد وشعور الإنسان باستلاب إنسانيته ودونيته وحرمانه من التمتع بالحقوق جعلت الفرد والجماعة يقدمون على العنف بالقناعة تامة باعتبارها السبيل الذي يغير أوضاع كونيته وحرمانه من التمتع حقوقه.[1]

2- الأسباب السياسية:

تلعب السياسة دور مهم في تفجير العنف في الأوطان من خلال إقرار النظام السياسي طبقيا وعرفيا يتم التميز بين أبناء المجتمع من خلال إعطاء امتيازات لفئة وحرمان آخرى ويجعل المحرومين يتوجهون للعنف وظهور الطبقية وعدم تكافؤ في توزيع الامتيازات كلها عوامل تؤدي إلى تمرد أبناء المجتمع وتوجيهم للعنف ويظهر العنف كذالك عند الإيمان الكامل بعدم إمكانية التغير السلمي وبأن الحلول السلمية أو التغيرات ذات الطابع السلمي غير العنيف مستحيلة.

3- الأسباب الثقافية والدينية:

[1] ابراهيم الجندري، **سوسيولوجيه العنف ولارهاب**، بيروت لبنان ، ط 1 ،2015 ص 26

في الوطن إسلامي نجد السبب الديني والثقافي من أبز مسببات العنف وذلك بتعامل التعصب الديني مع جمود الثقافي والجفاف الفكري وتوظيف نصوص الدينية كعامل لاختلاف في أديان والعقائد من أهم مسببات العنف التي أسفرت عن محاولة التعدي على الأقليات الدينية أو التنافس بين الجماعات المنتمية لهذه مذاهب المختلفة لإقرار وجهة نظرها.

وللعنف ثلاثة أنماط هم: [1]

1-العنف الموجه للذات : ويقسم هذا النمط إلى :

أ. **سلوك انتحاري** : يتضمن الأفكار الانتحارية ومحاولات الانتحار والذي يدعى في بعض الدول أيضاً " الانتحار التظاهري " أو " الإصابة الذاتية المدروسة " والانتحار التام.

ب. **انتهاك الذات** : ويشمل أعمال كالتشويه الذاتي .

2-**العنف بين الأشخاص** : والذي يقسم إلى :

أ. **العنف العائلي وبين القرناء وثيقي الصلة:** ويقع هذا النوع من العنف عادة في المنزل ولكن ليس بشكل مطلق، مثل انتهاك الأطفال وعنف القرناء وثيقي الصلة وانتهاك المسنين.

ب. **العنف المجتمعي:** وهو العنف الذي يقع بين أفراد لا قرابة بينهم، وقد يعرفون بعضهم أو لا يعرفون، ويقع بشكل عام خارج المنزل، مثل عنف العصابات والأعمال العشوائية من

[1] صاحب اسعد ويس الشمري، **أسباب العنف لدى تلاميذ مرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات** ، جامعة لكريت.كلية التربية ، سامراء ، مجلة الدراسات تربوية ،2002، العدد18، ص228.

العنف أو الاغتصاب بوساطة الغرباء والعنف في المؤسسات كالمدارس وأماكن العمل والسجون.

3-**العنف الجماعي** :

وفيه يفترض وجود دافع محتمل للعنف ترتكبه الزمر الأكبر من الأفراد أو الدول ويقسم على ثلاث أقسام هي:

أ. **عنف اجتماعي:** فقد يراد من وراء العنف الجماعي التعجيل ببرنامج اجتماعيا خاصا مثل جرائم الكراهية المرتكبة من قبل مجموعات منظمة والأعمال الإرهابية وعنف العصابات الإجرامية.

ب.**عنف سياسي:** ويشمل المعارك الحربية والعنف المرتبط بها وعنف الدول والأعمال المشابهة التي تنفذ بوساطة مجموعات أكبر.

عنف اقتصادي: وتشمل هجمات المجموعات الأكبر بدوافع مكاسب اقتصادية كالهجمات التي تنفذ بهدف تعطيل الفعاليات الاقتصادية وتعطيل تحقيق الخدمات الأساسية، أو إنشاء تقسيمات أو تجزئة اقتصادية. [1]

المطلب الرابع: النظريات المفسرة للعنف

أولا: النظريات السوسيولوجية

[1] صاحب اسعد ويس الشمري، نفس المرجع السابق.

1-نظرية التبادل الاجتماعي:

تحظى نظرية التبادل الاجتماعي بأهمية منهجية خاصة أضفت عليها نوعا من المطوائية العلمية جعلت بالإمكان تفسير كل من الظواهر بالاعتماد على مقاربتها،لا لسهولة مفاهيمها فحسب بل لأنها اتخذت من التفاعلات اليومية القائمة بين إفراد الوحدة التحليلية الرئيسية التي يمكن عن طريقها تفسير العمليات الاجتماعية التي تحكم البيانات المعقدة للجماعات والمجتمعات.

تطرح التبادلية في تفسيرها للعنف اتجاهين،الأول يؤكد على التناسق والتكافؤ في نوع السلوك المتبادل،ويمكن التعبير عن هذه الحقيقة من خلال الطبيعة لمشاعرنا اتجاه الآخرين،إذ أن المشاعر التي تظهر على وجه الشخص هي انعكاس المشاعر التي على وجه الشخص الآخر ،وبذلك يكون العنف شكلا من أشكال السلوك المتبادل بين الأشخاص طبقا للقاعدة التي تطرحها هذه النظرية،وبهذا فان أي سلوك عدواني من قبل أي فرد سوف يقابله سلوك مماثل،أي إن العنف على فق الصيغة السابقة لا يتعدى إن يكون سلوكا انتقاميا يعوض من خلاله الفرد من أذى خلق لديه قدرا من الألم والمعاناة ، من ثم فهو هجوم مضاد يرمي إلى تحقيق العدالة و عملا بمبدأ(العين بالعين و السن بالسن).[1]

أما الاتجاه الثاني فيؤكد أن العنف لا يحدث نتيجة لعمليات التبادل و القوة أو الأثر المؤذي حسب،و إنما ينشأ نتيجة لوجود خلل اسماه جورج هومانز"التوازن العلمي العظيم"،أو يحدث عندما تكون المنافع و الفوائد المترتبة عن السلوك معين أقل من الكلفة أو الخدمة،و في مثل هذه الحالات

[1] أسماء جميل،العنف الاجتماعي،دار الشؤون العامة،بغداد،2007،ص 67.

يجد الناس أنفسهم في مواقف ضاغطة و محبطة تنعدم فيها البدائل أمامهم عند عند ذاك يفشل التبادل و يظهر التوتر و يصبح الصراع هو البديل المحتمل أمامهم.[1]

وتؤكد أيضا هذه النظرية على ظانه إذا قام شخص ما بسلوك عدواني ضد شخص آخر فلا بد أن تكون النتيجة سلوكا عدوانيا مماثلا، ويمكن أن يوجه العنف ضد المؤسسة الاجتماعية سواء كانت الأسرة، المدرسة، المؤسسة الاقتصادية أو الاجتماعية، فالسلوك لمعتادهو استجابة للعنف الذي تمارسه مؤسسات المجتمع ضد الفرد المتجسد في الجزاءات والضوابط.[2]

2- النظرية التفاعلية الرمزية:

الفكرة الأساسية لهذه النظرية كما يوجزها "هربت بلرمر"أحد أهم أقطابها،إن الأفراد يتصرفن حيال الأشياء على أساس ما تعيش تلك الأشياء المعروفة للمعاني.

و يقدم هذا الاتجاه منظورا معرفيا في دراسة الشخصية،يعتمد على تحليل التفكير و عملياته من خلال تأيد على المعاني،فالتفاعل الرمزي هو ذلك النشاط الذي يفسر الناس من خلال أفعال بعضهم و تصرفاتهم و إيحاءاتهم على أساس المعنى الذي يضفيه هذا التفسير وعادة ما يتصل ذلك التفسير و عادة ما يتصل ذلك التفسير بالسلوك الخارجي.[3]

و بما أن هذه النظرية تعتبر الرموز و الكلمات والاشارة في مبادئها الأساسية،لذا يعتبر العنف الموجه ضد الأفراد سواء كان العنف لفظيا أو جسديا واحدا من تلك التعبيرات الأساسية للنظرية التفاعلية الرمزية.[4]

---

[1] أسماء جميل ،نفس المرجع السابق،ص 75.

[2] معن خليل عمر،**النظريات المعاصرة في علم الاجتماع**،دار الشرق،عمان،1997،ص 17.

[3] أسماء جميل، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[4] أنتوني غندز،**علم الاجتماع**،مؤسسة ترجمان،عمان،2005،ص 76.

و بهذا إن سلوك الفرد و الجماعات ما هو إلا تجسيد للرموز التي يشاهدها الفرد و يتأثر بها سلبا أو إيجابا بشكل مباشر، و إن العمليات الادراكية و المعرفية عند الأفراد هي التي بإمكانها تحديد و معرفة نوع العلاقات بين الأفراد و باستطاعتها أن تكبح العدوان أو تسهله،و تجدر الإشارة إلى أن التفاعلية الرمزية تعاملت مع العنف بوصف مشكلة اجتماعية تهدد الاتفاق الجماعي المشترك بشأن الواقع،إذ أن الصراع بين الأفراد و الجماعات يؤدي إلى انهيار الاتصال بين هذه الجماعة المتصارعة و يصبح من الصعوبة امكانية الإتفاق بشأن القضايا المشتركة.

و فيما يتعلق بأسباب الاعنف نجد أن التفاعلية الرمزية قد تعارضت عن التغيراتالبيولوجية و النفسية و أضحت بدلا من ذلك بتقصي الظروف التي تحت ضلها يلجأ الناس إلى النف إلى إدارة علاقاتهم. [1]

ثانيا:النظرية النفسية(التحليلية):

تتبع هذه النظرية من فرضية مفادها إن الاحباط يؤدي غلى العنف،حيث يرى العالم الاسكتلندي"فريد" إن العنف غريزة فطرية،و إن الانسان يولد ولديه صراع بين غريزتي الحياة والموت،وهذه الغرائز هي التي تحدد الاتجاه الذي أخذه السلوك.[2]

و بحسب فرويد فإن الشخصية الانسانية تنطوي على ثلاثة عناصر متصارعة متناقضة،و هي:ألهو أو الهي،و تعني الدوافع القوية التي تبحث عن الاشباع بأي طريقة.

الأنا العليا و هي عبارة عن الصرة المثالية و الفضائل الأخلاقية التي نتعلمها من الصغر ،و هي بمثابة الواعظ المثالي الذي يؤدي إلى الضبط الداخلي،الأنا وعي الذات في صورها الناقلة التي

[1] أسماء جميل، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2] أحمد حسن علاوي،سيكولوجية العدوان و العنف في الرياضة،مركز مكتب النشر،ط1،مصر،1997،ص 49.

تكبح جماح الأنا العليا ،فإذا عجزت الأنا عن تقويم كل من ألهو–الهي الأنا العليا وقع الانسان في صراع داخلي،و هنا إما أن تتغلب الأنا العليا،فيتجه الفرد إلى الزهد والتعبد أو ألهو–الهي و بذلك يتجه الفرد إلى الانحراف و العدوانية.

و بحسب هذه النظرية فإن العنف هو محصلة مجموعة من العوامل المتعددة و المتشابكة يرجع بعضها الآخر إلى عوامل اجتماعية و اقتصادية،ذلك أن السلوك العدواني ما هو إلا استجابة لموقف معين يرتبط بالفرد بوصفه كائنا اجتماعيا يعيش في أوساط اجتماعية عديدة كالأسرة و المدرسة وغيرها.

كما يرى فرويد أن دوافع السلوك تتبع من طاقة بيولوجية عامة،تنقسم على نزعات بنائية"دوافع الحياة" و أخرى هامة"دوافع الموت"، تعبر دوافع الموت عن نفسها في صورة دوافع ععدوانية عنيفة،و قد تأخذ هذه الدوافع صورة القتل و الحقد و التجني.

المبحث الثاني: ماهية العنف الاجتماعي.

أثارت ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري ومنذ أكثر من عقدين العديد من التساؤلات عن أسبابها وخواصها والدوافع التي تغذي استمرارها بسبب طغيان منطق القتل والتدمير على لغة الحوار والتفاهم بين مكونات مجتمع يرتكز على مشروع حضاري عربي إسلامي وتحول العنف في الجزائر إلى ظاهرة شديدة ربك المجتمع بأكمله وخاصة في ضل فشل امني وانتشار مختلف الأسلحة البيضاء في أيادي أفراد والعصابات بكل سهولة وهذا ما يحدث في معظم أحياء مدن الجزائرية ونضرا لان ظاهرة العنف مشكلة اجتماعية خطيرة تهدد كيان المجتمع برمته وتعوق تقدمه أصبح من ضروري التفكير بجدية من قبل المسئولين والباحثين في ميدان العلوم اجتماعية إعطاء

حلول فعاله لمحاربة الظاهرة ولهذا سنتطرق لمفهوم العنف الاجتماعي لفهم موضوع دراسة ميدان العلوم اجتماعية .

المطلب الأول: مفهوم العنف الاجتماعي

العنف هو كل قول أو فعل ضد الرزانة والرفق والين وهو فعل يجسد الطاقة والقوة مادية وإلحاق ضرر مادي أو معنوي قانونيا هو كل فعل أو سلوك كان فعليا أو تهديدا الذي ينتج عنه تحطيم الممتلكات وإلحاق الأذى أو الموت بالفرد وجماعة[1] .

أما المجال النفسي يرى الباحثون أن العنف هو استجابة سلوكية يظهر في شكل من أشكال ممارسة القوة فوق إرادة الناس لآخرين ويعني إثارة الرعب والفزع والهلع والخوف النفسي (تغريد كشك موقع الكاتب) يظهر العنف اجتماعي نتيجة عوامل التي تضغط على الفرد وتعمل على تقليص قدرته في توجيه سلوكه بصورة ذاتيه كما تجعله عاجزا عن تقبل الضوابط ولأحكام في المجتمع متأزم.

إن العنف الاجتماعي يتضمن العنف الأسري والعنف ضد الأطفال والعنف الذي يقع على المرأة والعنف في أثناء المشاجرات إضافة إلى العنف الذي يقع من خلال الجرائم العادية بإشكالها المختلفة ويمتد التعريف الاصطلاحي للعنف إلى ثلاث اتجاهات رئيسية[2] .

اتجاه :1 استخدام العقلي للقوة المادية لإلحاق الضرر ولأذى بأشخاص وتخريب الممتلكات

[1] عبد الرحمان العيسوي، **سيكولوجية جنوح**، دار النهضة العربية، 1984 ،ص 36.

[2] صارة الضويقي، **ظاهرة العنف ضد أشخاص وتخريب في المجتمع جزائري**، (2011)

اتجاه 2: استخدام الفعلي للقوة المادية وتهديد باستخدامها ليشمل سلوك القولي إلى جانب السلوك الفعلي اتجاه 3 ينضر إلى العنف بوصفه مجموعة من اختلافات والتناقضات الكاملة والهياكل اجتماعية ولاقتصادية والسياسية للمجتمع ويمتد أشكال منها – عدم إتباع حاجات أساسية – حرمان قوى معينة داخل المجتمع عن المشاركة سياسية – غياب العدالة اجتماعية

المطلب الثاني: أشكال العنف اجتماعي:

أ-العنف ضد المرأة:

تشكل العنف ضد المرأة إحدى أخطر الظواهر اجتماعية التي استفحلت في معظم دول العالم بصورة متزايدة كما أن العنف ضد امرأة ليست مشكلة خاصة بالجزائر فقط بل توجد في مختلف أنحاء العالم وكشف البروفسور مصطفى حباطي في تصريح له عبر الإذاعة الجزائرية بمناسبة يوم عالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الذي يصادف يوم 25 نوفمبر من كل سنة أن إحصاء نسبة العنف تم تسجيل 811 حالة عنف ضد المرأة مسجلة عند أجهزة الأمن.

ب- **العنف في الوسط المدرسي:**

كشفت إحصائيات الرسمية عن تنامي رهيب لظاهرة العنف المدرسي في الجزائر بلغت مجموعها 25 ألف حالة خلال السنة الماضية وحسب إحصائيات التي قدمها وزير التربية فإن سنة دراسة 2011- 2010 شهدت 3543 حالة عنف على تلاميذ ابتدائي وأكثر من 13 ألف حالة عنف في طور المتوسط، أشكال العنف على التلاميذ مدرسة:

- **العنف الجسدي:** ضرب بأي وسيلة.

- **العنف النفسي:** التهديد والتجريح
- **العنف الجنسي:** استخدام ألفاظ والشتائم البذيئة على حرمة الجسد، العنف المادي: سرقة الممتلكات مدرسة وأفراد[1].

ج-العنف السياسي:

من دوافع العنف السياسي غياب المشاركة سياسية لشتى الشرائح المجتمع وتبدأ بتداول السلمي على السلطة وتزوير انتخابات وقمع معارضة سياسية على مستواها الفردي وجماعي قمعا مباشرا بفتح السجون ومعتقلات وتفشي الفساد في أجهزة القضائية وذالك كله يعنى لجوء لأقرب طرق وأسرعها وأسلوب العنف كتعبير عن اليأس وإحباط وفشل أي مشروع سلمي[2] .

المطلب الثالث: إستراتيجية التعامل مع العنف الاجتماعي

*إن تصدي لظاهرة العنف لا يقتصر على طرف دون أخر وإنما يتطلب تضافر الجهود كل الفاعلين في المجتمع من جمعيات وسلطات معينة ورجال إعلام والأئمة في عملية التحضر والتربية لخلق مجتمع متوازن لا يسوده الفوضى والعنف ولا يتحقق هذا إلا بشروط منها.

* ضرورة قيام بدراسات سوسيولوجية ونفسية وافية ومجمعة حول ظاهرة العنف حتى تعطينا فكرة عن مواطن وقوع ظاهرة العنف سواء داخل المدن أو في الأرياف.

---

[1] سهيل مقدم، **من أجل استراتيجية فعالة في مواجهة العنف الإجتماعي**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد8ن جوان 2012، ص 380.

[2] عثمان لحباني، **ظاهرة العنف في المؤسسات التربوية** ،جريدة يومية الجزائرية مستقلة، العدد 25، 2011 ص56.

* الحل التربوي ونشر ثقافة الدينية عن طريق التنشئة الاجتماعية ونشر ثقافة الحوار في الوسط الأسري والاجتماعي.

المبحث الثالث: العنف البيئي.

المطلب الأول: تعريف البيئة:

هي كل ما يحيط بالإنسان من ارض وماء وهواء وكائنات حية أو جماد وهي مكان الذي يعيش فيه الإنسان ويحي ويمارس أنشطته المختلفة وأي اختلال بالتوازن الذي خلقه الله تعالى بهذه البيئة من الأرض أو الهواء أو الماء والذي نسميه تلوثا ينتج عن العنف البيئي.

المطلب الثاني: تعريف العنف البيئي:

هو ظاهرة تغزو كوكبنا وتغتال كل ماهو جميل مما يخل بمنظومة الحياة حولنا والعنف هنا مقصود به هو سلوك منحرف وشاذ من الإنسان تجاه الطبيعة أو البيئة سواء بتدخله المبرر أو غير مبرر عن قصد أو دون قصد وهذا سلوك مدمر للمحيط البيئي. [1]

*أسباب التعدي على البيئة:

- ✓ محاولة السيطرة على الطبيعة.
- ✓ الحصول على مكاسب مادية.
- ✓ خلق جو لا أمن والتوتر.

[1] سارة طالب سهيل ، مجلة الأمد للإعلام .

- ✓ تدمير الطبيعة.
- ✓ تدمير المستقبل وحقوق أجيال القادمة.

المطلب الثالث: أشكال العنف البيئي:

تلوث مياه الشرب: أدت إفرازات الصناعية والتكنولوجيا التي اجتاحت العالم خلال القرنين السابقين رغم زيادة الإنتاجية لكنها أدت إلى وفرة من المخلفات الملوثة الناتجة عن هذه الثورة العلمية والتقنية مما احتاج إلى ضرورة التخلص منها وكان ذلك أن استخدمت قوة جاذبية ولانحدار الطبيعي للمياه لتصريف الفضلات في مجاري والأنهار مما ألحقت أضرار كبيرة بالحياة البيولوجية.

وهنا تظهر أهمية حماية البيئة مع استخدام الأفضل موارد الطبيعية من اجل حياة سليمة وصحية أمنة الإنسان والحيوان

تلوث الهواء: يحدث ما ينتج من ملوثات المصانع البيئية سواء الغازات تحمل مواد ضارةصحيا أو دخان نتيجة العملية الصناعية بصورة تعجز معها القدرات الطبيعية للغلاف الجوي عن استيعابه أو إزاحته

تلوث التربة: هو ذالك تدمير الذي يحدث للأرض نتيجة مواد السامة أو كيماوية أو نووية أو ما يحدثه مساع الملوثة أو استخدام مواد زراعية سامة مما يؤثر على الزراعة التي تنمو بهذه الأرض والتي يتغذى عليها الإنسان بشكل مباشر أو غير المباشر يتناوله للحيوانات التي تتغذى على هذه المحاصيل السامة أو الملوثة.

يجب أن نعترف أن البيئة تتعرض لتحديات عالمية خطيرة بداية من تغير المناخي في تلوث الهواء وقلة الموارد المائية والتنوع الحيوي وبوادر تصحر الأرض وغيرها وسببه الإنسان وسلوكياته وحالة الامبالات المصاب بها.[1]

لايكفي اهتمام بهذه الظاهرة بل محاولة إيجاد حلول جذرية وإيقاف انتهاكات التي ترتكب ضد الطبيعة.

المبحث الرابع: الثقافة الفرعية.

المطلب الأول: مفهوم الثقافة:

يلعب مفهوم الثقافة دورا بارزا في مختلف العلوم الإنسانية وخاصة العلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع وعلم الإنسان وعلم الإدارة وعلم النفس ويهتم احد فروع علم النفس بدراسة الثقافات المختلفة ويتخذها محور لاهتمامه وهذا هو علم الانتربولوجيا الثقافية ولما كانت السمة الغالبة لهذا العلم تؤكد الإطار الثقافي كما تطور من الماضي إلى الحاضر فإن فرعا جديدا قد ظهر أخيرا هو عالم ثقافات المستقبل ليضيف بعدا جديدا الأهمية هذا المفهوم في الحياة العملية حاضر ومستقبلا.

ويعتبر ادوارد تايلور أول مع وضع تعريفا للثقافة بأنها ذلك الكل الذي يتضمن المعرفة والعقيدة والفن هناك تفسيرات عديدة حول نشأة الثقافات الفرعية وأسباب ظهور الثقافة الفرعية المنحرفة هذا ما جاءت به نظرية التحول الثقافي الذي يطلق عليها البعض أحيانا نظرية الثقافة الفرعية وتشير إلى أن السبب في استمرار ارتكاب الجرائم في بعض المناطق الجغرافية هو نتيجة الانتقال معايير الانحراف من جيل إلى جيل ومنهم تم ربط الثقافة الفرعية والجريمة من حيث الصراع بين معايير

[1] سارة طالب سهيل، نفس المرجع السابق.

يولد سلوك الانحرافي بالقول أن هناك عدة طبقات اجتماعية وعدة جماعات عرقية تتمسك بنماذج ثقافية في السلوك لا تنسجم مع الأوامر السارية ضد أنماط معينة من الجريمة وان هذه النماذج السلوكية غير شرعية تدعم وتعزز بمعايير فرعية أو خاصة[1].

المطلب الثاني: مفهوم الثقافة الفرعية.

تعرف الثقافة الفرعية بأنها الميل الذي يحتوي على متغيرات ثقافية توجد في أقسام معينة عند شعب بالذات ولا تتميز الثقافة والفرعية بسمة أو سمتين منفصلتين بل أنها تشكل انساقا ثقافية متماسكة نسبيا وتقوم كمجموعة عوامل داخل العالم الأكبر المتمثل في الثقافة العامة أو القومية[2] .هناك من يرى أن الثقافة الفرعية هي كحل جمعي أو حل متجددة للمشكلات الناجمة عن طموحات الأفراد المحيطة أو لوضعهم المكتسب في المجتمع الكبير وهكذا تكون الثقافات الفرعية كيانات متميزة عن الثقافة الأكبر ولكنها تستعبر منها رموزها وقيمها ومعتقداته ويستخدم مفهوم الثقافة الفرعية نطاق واسع في ميدان دراسة علم الاجتماع الانحراف كما يشيع بشكل خاص في دراسة ثقافة الشباب[3] .

المطلب الثالث: خصائص الثقافة الفرعية.

أن خصائص الثقافة الفرعية تنظم وتتشكل بها في الواقع فإننا نلاحظ تباين هذه الخصائص من مجتمع لأخر و من ثقافة الأخرى ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مقارنة بين ثقافة مجتمع متقدم كنموذج للثقافة المتقدمة وبين ثقافة مجتمع متخلف كنموذج للمجتمعات البسيطة والنامية

---

[1] عبد العاطي،مرجع سابق، ص 49.

[2] احمد عبده ص 199.

[3] مارشال ص464

ومن خصائص مجتمع أمريكي على سبيل المثال بما انه يحتل صدارة في الرقي الاقتصادي والحضاري ويتميز بخصائص التالية:[1]

- الاعتقاد في النجاح المادي الأفراد والتقدم القومي العام .
- الاعتقاد بالامتداد المكاني من خلال انجاز المشاريع الكبرى .
- الاعتقاد الراسخ في التعليم والعلم كوسيلة لحل مشكلات .
- الشعور بالقوة والسيطرة في كل جوانب الحياة

وتتميز ثقافة المجتمعات البسيطة المتخلفة عامة الجزائر بصفة خاصة بأنها:[2]

- تتميز بالانتشار الأمية وغياب الوعي الحضاري
- ضعف النظم التكنولوجيا وبساطة الوسائل المستعملة
- سيادة مظاهر التضامن الآلي بين الأفراد والمجتمعات

4-ماهية التخطيط العمراني.

1-مفهوم التخطيط:

[1] محمد احمد ايوبي، **المجتع والثقافة ولشخصية** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 1986، ص75.

[2] قباري محمد اسماعيل ، **علم اجتماع ومصادرها** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية ،مصر ،1978، ص 262 263.

التخطيط أداة التعبير الاجتماعي ووسيلته، وهو الذي يساعد على توجيه السلوك الإنسانى وجهة منظمة تعمل على محاولة إشباع الحاجات المتعددة في توازن مع الإمكانات والموارد المجتمعية المتاحة حاليا والتي يمكن إتاحتها مستقبلا من أجل تحقيق التقدم المنشود في زمن محدد. ولقد أصبح التخطيط منهجا أساسيا وعاملا لتقدم الأمم والشعوب والانطلاق لبناء مجتمع الرفاه الاجتماعي.[1]

يشير التخطيط بصفة عامة إلى عملية إدارية يتم من خلالها حشد الموارد البشرية والمالية الأهداف، خلال فترة زمنية قصيرة أو متوسطة، أو طويلة المدى، وظهر أول مرة لتحقيق جملة . من مفهوم التخطيط بعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة للدمار الذي ألحقته الحرب بالبنى التحتية للدول الغربية كفرنسا وألمانيا وروسيا سعت تلك الدول إلى وضع جملة من المخططات لإصلاح ما دمرته الحرب.

لذلك ظهر التخطيط أول مرة مرتبطا بالمحال الاقتصادي، وطبقته الدول التي تبنت النظام الاقتصاد الاشتراكي كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، من خلال رصد الميزانيات العامة وتوجيه الاستثمارات نحو مختلف القطاعات والإشراف على السياسات المالية والموارد البشرية.[2]

المبحث الخامس: التخطيط العمراني

المطلب الأول: مفهوم التخطيط العمراني:

[1] طلعت مصطفى السروجي، **التخطيط الاجتماعي نظريات ومناهج مكتب جامعي الحديث**، الإسكندرية مصر 2013ص7.

[2] ماجد حسن صبيح، **مسلم فايز أبو حلو، التخطيط والتنمية الإجتماعية.**، شركة العربية لتوزيع وتسويق، 2014، ص35.

التخطيط بشكل عام هو أسلوب علمي يهدف إلى تقديم الحلول أو بدائل الحلول للمشكلات الحالية أو المتوقعة للمجتمع وذلك في إطار خطة منظمة ذات سياسة وأهداف واضحة، خلال فترة زمنية محددة، تأخذ في الاعتبار الإمكانات والموارد المحددة الحالية أو المستقبلية سواء كانت بشرية أو طبيعية . أما التخطيط العمراني فهو أداة ووسيلة لتحقيق المصلحة العامة، لكافة قطاعات وفئات المجتمع من خلال وضع تصورات مستقبلية لتوزيع الأنشطة والاستعمالات المختلفة للأراضي في المكان الملائم وفي الوقت المناسب بما يحقق التوازن بين احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل القريب والبعيد ؛ أي تحقيق ما يعرف بالتنمية المستدامة، وذلك في إطار تشريعي وقانوني واضح ملزم، ومن خلال عمليات وإجراءات محددة، وبتنسيق وضمان مشاركة مجتمعية فاعلة في إطار التهيئة الحضرية.[1]

المطلب الثاني: مبادئ التخطيط العمراني:

يوجد العديد من المبادئ العملية التخطيط العمراني لإنتاج أفضل صورة من التخطيط، وفيما يأتي ذكر لهذه المبادئ:

1-التأكيد على العلاقة المترابطة ما بين العمارة والسلوك الإنساني، وذلك من خلال مراعاة الجوانب السكانية والاجتماعية من جهة، والنفسية والثقافية من جهة أخرى.

2-المرض على الترابط ما بين جميع مكونات المدينة وعناصرها.

3-مراعاة القرارات السياسية والمالية في المدينة المراد التخطيط لها. مراعاة الترابط بين المدينة والإقليم والدولة.

[1] حيدر فاروق ، **تخطيط المدن والقرى**، مركز دالتا للطباعة، مصر، 1994، طبعة1، ص10.

4-مراعاة الفروقات في البنية المجتمعية للمدينة وتوزيع الفراغات بطريقة مناسبة تحقق التجانس المجتمعي. مراعاة توزيع الخدمات في المدينة بتوازن.

5-مرونة التخطيط وقابليته للاستمرارية لمواكبة المتغيرات والمتطلبات الجديدة التي قد تطرأ.

6-الحرص الشديد على مشاركة السكان بشكل أساسي في عملية التخطيط كونهم العنصر الأساسي في هذه العملية.[1]

المطلب الثالث: أهمية التخطيط العمراني.

تكمن أهمية التخطيط العمراني في إتباع التسميم المناسب لجميع المساحات التي يستخدمها الإنسان، ويشمل ذلك الشوارع، ومراكز المدن والأحياء السكنية، والضواحي، والحقول العشبية، والمناطق الصناعية، فيحدد التخطيط العمراني طبيعة المباني، وتصميمها، وموقعها والمسافات بينها، وطرق ربطها ببعضها البعض، وذلك في سبيل تحسين المنظر العام للبيئة المادية، وتحقيق الاستفادة الكاملة من المباني والمساحات، وحل المشكلات التي يمكن أن تواجه الأشخاص في بيئة عيشهم وعملهم، فيعالج التخطيط العمراني كيفية إدراك الناس لبيئتهم وطريقة استخدامها، إذ يهتم الأشخاص بمظهر مجتمعاتهم وقابليتها للعيش، وبما أن الإدراك والسلوك البشري يتأثر بالمحيط المادي للأشخاص، فإن التخطيط العمراني يتضمن أيضا فهم السلوكيات والتفضيلات الثقافية، والعوامل الاقتصادية، والأنشطة الوظيفية المرتبطة بالبيئة المادية.[2]

---

[1] جميلة توفيق الطاهر، **التخطيط العمراني من منظور جغرافي**، المجلة العربية للنشر، AJSP، العدد50، تاريخ الإصدار: 2 كانون الأول 2022، ص141.

[2] جميلة توفيق الطاهر، نفس المرجع السابق.

المطلب الرابع: أهداف وخصائص التخطيط:

1-أهداف التخطيط العمراني:

يسعى التخطيط العمراني إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تكون عبارة عن ترجمة حرفية للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية كالمرونة والواقعية والسهولة في التنفيذ، كما ترتبط بالموارد المالية والبشرية للمستقرات الحضرية وهي كالآتي:

- تحسين البيئة الطبيعية للمجتمع المحلي، وجعلها صحية ومريحة لتوجيه عملية التنمية الحضرية التحسين الصحة العامة والأمن والراحة والاقتصاد وتوفير الخدمات العامة للسكان جميعهم. تنظيم العلاقات بين الاستعمالات المختلفة للبيئة الحضرية وتقسيمه.

- تحسين المنفعة العامة لسكان البيئة العمرانية كافة وتنميتها.

- توسيع القاعدة الاقتصادية للبيئة العمرانية المحلية وتقويتها.

- التنسيق بين السياسة العامة التي يضعها مجلس المدينة وعمليات التنمية التي يقوم بها الأفراد. توفير للمعلومات الفنية وجعلها توجه عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية الحضرية. ربط عملية التنمية الخاصة على المدى الطويل بعمليات التنمية الخاصة على المدى القصير.[1]

2-خصائص التخطيط:

يتميز التخطيط العمراني بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

[1] رولا أحمد مياء، **التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة**، مجلة دمشق للعلوم الهندسية، مجلد، 25العدد1، ص278.

*ضرورة تقسيم العمل والتخصص، وتنفيذ ذلك على مختلف مستويات الدولة، بما يخفف عن كاهلها الأعباء الإدارية بإسناد جزء منها إلى هيئات وسلطات محلية حضارية مستقلة العمل على تكافئ الأعباء المالية على البيئات المختلفة مع الخدمات التي تتلقاها، وتتوفر العدالة لها حتى لا تستأثر بينها أو المدن بالنصيب الأعلى. من الخدمات على حساب الأجزاء الأخرى.

*التغلب على مساوئ الروتين الإداري المركزي، فعن وحدة نمط ورتابة الأسلوب الإدارية لا يجعله أي التخطيط كفؤا لمواجهة الاحتياجات المحلية التي تتطلب تنوعا في الشكل، وتعددا في الطريقة والأسلوب بما يتناسب مع حاجات التحضر وإمكانياته وظروفه.

*ضرورة وأهمية مساهمة ومشاركة أهل التحضر في إدارة شؤون مدغم مسألة لا تتطلب الروح الديمقراطية فحسب بل تتطلبها أيضا قواعد الإدارة الناجحة لأنها طريق الحرية والمسؤولية في نفس الوقت.

*تدعيم البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة عن طريق تعزيز القوى الكامنة في البيئات المحلية، ومحاربة روح السلبية واللامبالاة التي تظهر وتصاحب الأسلوب المركزي في إدارة وتخطيط البيئات الحضرية.

*تشجيع التنافس البناء بين المدن وإيجاد الحوافز للنهوض بالمجتمع القومي، واعتبار التخطيط الحضري وسيلة تنظيمية وإدارية للتدبير، والتقدير والتنبؤ بمستقبل البيئة الحضارية الواحدة في إطار البيئة الاجتماعية العامة. [1]

[1] هاشم عبود الموسوي وحيدر صالح يعقوب، **التخطيط الحضري لمدينة عنابة ، دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية** ، الأردن ، عمان 2006ص30م.

المطلب الخامس: واقع التخطيط العمراني في الجزائر:

تعاني المدن الجزائرية من عدة اختلالا في مختلف المجالات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، فعدم تكافؤ الفرص في المدن الجزائرية أدى إلى اختلال في الكثافات السكانية الشمال الى الجنوب، وزاد هجرة السكان فأدى ذلك إلى خلق الفوضى فيها، وانتشار لعمران الفوضوي رغم وجود قوانين تتعلق بالمدينة وضوابطها. جاء القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 المؤرخ في 20/02/2006م، الذي يمثل إستراتيجية في تخطيط المدن لإيجاد حلول للمشاكل والاختلال التي تعاني منها المدن الجزائرية، جاء هذا القانون لاستكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وحماية الفضاءات الحساسة وتنميتها وترقيتها، حيث تقوم على عدد من المبادئ والاعتبارات تتمثل في: [1]

- وضع إطار تشريعي منسجم يضمن ترقية المدينة.
- تكريس مبدأ التشاور والتكامل في إطار إستراتيجية متعلقة بسياسة المدينة.
- الإسهام في إنجاح وترقية الاقتصاد الحضري والتنمية المستدامة.
- تجسيد مهام المراقبة متابعة كافة النشاطات المتعلقة بالمدينة. تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية.

[1] الزير سالم، **القانون التوجيهي للمدينة الجديدة**، الثلاثاء 22 ديسمبر 2009، نقلا عن الموقع الإلكتروني http://www.Digurd.Blogspos.com، 15 ماي 2023، تم الإطلاع عليه الساعة: 11:30.

- حدد القانون التوجيهي للمدينة إطارا مؤسساتيا وتنظيميا لتسيير المدينة واعتماد قواعد التدخل والاستشارة التي تقوم على مبادئ والشراكة الخاصة بالقواعد المركزية للسياسة العمرانية: مضمون القانون التوجيهي للمدينة يحتوي هذا القانون على 29 مادة مقسمة إلى 06 فصول:

– المادة الأولى وتتضمن أهداف القانون التوجيهي للمدينة، وهي مادة مستقلة عن الفصول.

– الفصل الأول: ويتعلق بالمبادئ العامة لسياسة المدينة والمدرجة في المادة الثانية وتضم المبادئ العامة لسياسة المدينة وهي : " التنسيق والتشاور، اللاتمركز التسيير الجواري ويتعلق بالمبادئ العامة لسياسة المدينة والمدرجة في المادة الثانية وتضم المبادئ العامة لسياسة المدينة وهي: " التنسيق والتشاور، اللاتمركز، التسيير الجواري[1] ، التنمية البشرية، التنمية المستدامة، الحكم الراشد الإعلام الثقافة المحافظة، الانصاف الاجتماعي"

– الفصل الثاني: ويتعلق بالتعاريف والتصنيف ويضم 03 مواد:

– المادة الثالثة: وتضم مفهوم كل من: " المدينة، الاقتصاد الحضري، عقد تطور المدينة"

– الفصل الثالث: ويضم الإطار والأهداف التي تطبق من أجلها سياسة المدينة ويضم سبع مواد.

– المادة السادسة: وتضم أهداف سياسة المدينة ومن أهمها: " الرقي بالسكان، التحكم، التدعيم، الخدمة العمومية، حماية البيئة الوقائية والاندماج"

– المادة الثامنة وتضم أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري.

[1] القانون رقم 06 – 06 المؤرخ في 12 محرم 1427هـ، الموافق ل 20 فيفري 2006م، والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

- المادة التاسعة: وتضم أهداف المحال الاجتماعي والثقافي تفاعل مكونات المحال الحضري).

- المادة العاشرة: وتضم أهداف المحال الاجتماعي (الحياة الاجتماعية)

- المادة الحادية عشر: وتضم أهداف مجال التسيير إلى ترقية الحكم الراشد.

- المادة الثانية عشرة: وتضم أهداف المحال المؤسساتي.

- الفصل الرابع: ويتعلق بالفاعلين والصلاحيات التي تترتب عن هذا القانون ويضم 05 مواد:

- المادة الثالثة عشرة: وتتضمن سلطة الدولة في إدارة سياسة المدينة.

- المادة الرابعة عشرة: وتتضمن الطرق التي تحدد بها السلطات العمومية سياسة المدينة.

كما تضم تصنيف التجمعات السكانية إلى:

- المدينة المتوسطة 50.000 إلى 100000.

- المدينة الصغيرة 20.000 إلى 50.000.

- التجمع الحضري 5.000

- الحي (جزء من المدينة)

- المادة الخامسة: وتضم معايير إضافة لتصنيف التجمعات السكانية كالوظيفة والتاريخ.[1]

[1] نفس المرجع السابق.

خلاصة:

تم في هذا الفصل تحديد مفهوم العنف واهم أشكاله المتمثلة في العنف الاجتماعي والعنف البيئي ودراسة جوانبه العلمية ومعرفة أهم أسباب مؤدية للعنف في أوساط السكنات الاجتماعية

وتوصلنا من خلال دراستنا النظرية إلى أهم النتائج متحصل عليها اختلاف ثقافات سلوكات وطرق العيش في أحياء وغياب مرافق الضرورية في أحياء لها دور كبير في تشكل الجريمة والعنف.

الفصل الرابع: الإطار التطبيقي

الفصل الرابع: الإطار التطبيقي

تمهيد

المبحث الأول: مجالات الدراسة

المبحث الثاني: تقنيات البحث

المبحث الثالث: تحليل بيانات الدراسة

المبحث الرابع: عرض نتائج الدراسة حسب الفرضيات

خلاصة

تمهيد:

هذا الفصل الذي هو عبارة عن دراسة ميدانية قمنا بها في أحد أحياء مدينة خميس مليانة ولاية عين دفلى حول موضوع العنف الاجتماعي والبيئي في هذا الحي وقد استخدمنا تقنية المقابلة التي تتمحور حول الفرضيات التي قمنا بطرح ومن خلال تحليل العينة والمقابلات التي تشترك في أسئلة وتختلف في أجوبة من حيث أفكار وتصورات وسنتطرق في هذا فصل إلى تحليل البيانات والنتائج العامة حول موضوع البحث.

هذا الفصل يوضح أهم المعلومات التي حصل عليها الباحث من خلال الأسئلة التي حددت في استمارة الاستبيان في جزئها الخاص بالمعلومات الأولية عن المبحوثين، والتي مكنتنا من التعرف على التفاصيل المهمة عن مجتمع البحث، ونقل صورة الأفكار النظرية إلى حيز الاختبار الميداني، وذلك انسجاماًمع ما اتفق عليه علماء الاجتماع من ضرورة اهتمام الباحثين بالعلاقة المتفاعلة بين النظرية والتطبيق عند دراسة المشكلات والظواهر الاجتماعية، وان لا يكتفي الباحث في الدراسات الاجتماعية بالحصول على البيانات المتعلقة بعينة الدراسة، وإنما عليه أن يسعى إلى تفسيرها وتحليلها من خلال الاستعانة بالأدوات الإحصائية والتعرف على إبعادها (النوعية،والعمرية، والمهنية، والتعليمية، والاجتماعي).

المبحث الأول: مجالات الدراسة وطريقة البحث

المطلب الأول: مجالات الدراسة

1-المجال المكاني:

أجريت هذه دراسة الميدانية بمدينة خميس مليانة ولاية عين دفلى وتحديد في حي السكني 950 مسكن (القايد) المبادرة يحده من الشمال حي درارة ومن الغرب حي بوطان ومن شرق حي سوفاي الجنوبية ومن جنوب حي عاجة.

2-المجال الزماني:

أجريت هذه دراسة على أفراد ضحايا العنف وكانت بداية الدراسة الميدانية بتاريخ 13مارس2023 إلى غاية 3ماي2023 وقسمت بين الدراسة الاستطلاعية والميدانية.

3-المجال البشري:

أجريت هذه الدراسة على عينة من شباب الحي 950مسكن وقدر عدد المبحوثين6 حالات وحدد أعمارهم بين 20الى 50سنة وباختلاف مستوى ثقافي بينهم بين ابتدائي متوسط ثانوي جامعي.

المطلب الثاني: تقنيات البحث:

1-الدراسة الاستكشافية الاستطلاعية:

في مرحلة دراسة استكشافية قمنا بجمع و بحث اكبر عدد ممكن من معلومات وبيانات وكانت بدايتها في 13من شهر مارس من هذه سنة إلى غاية أواخر شهر مارس حيث قمنا ببحث عن

كتب وقراءتها وتصفح مجالات و مواقع انترنت وقراءة مذكرات تخرج دكتورا وماجستير وقمنا أيضا بجمع معلومات من أساتذة و مختصين حول هذا موضوع، بعد جمع قدر من معلومات ومفاهيم حول الظاهرة العنف حاولنا تحديد إشكالية مناسبة و صياغة فرضيات تناسب البحث ،وفي جانب ميداني القينا نظرة على الحي الذي حددنا عليه موضوع وقمنا بملاحظة استكشافية ثم قمنا بتحديد أسئلة مقابلة وتم من خلالها جمع معلومات وأخير استنتاج معلومات وعرض نتائج.

2-الدراسة الميدانية:

وهي ثاني مرحلة والتي كامن بعد التاكد من فرضيات الدراسة ثم صياغتها ومن بعدها التمكن من صياغة أسئلة المقابلة التي قسمت على ثلاثة محاورمن الدراسة بالتركيز على مؤشرات البحث وأبعاده من (الثقافة الفرعية – دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية –سلوكات الأفراد–خلفيات الأفراد من ناحية التفكير والتعامل –التوعية الاجتماعية –التضامن بين الجيران –مدى توفر المرافق العمومية–درجة الحفاظ على النظافة والممتلكات–الاحساس بتوفر الأمن بالحي–كيفية التعامل مع سكان الحي–مدى توفير الأمن من قبل الجهات المعنية....)وقد دامت شهرا كاملا مهو شهر أفريل أين اكتشفنا جملة من النقائق والتجاوزات المسكوت عنها التي سوف نوضحها في عرض المقابلات وتحليلها سوسيولوجيا وصولا لنتائج الفرضيات .

المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة في الدراسة

في إطار الحديث عن استخدام التقنيات المناسبة لموضوع وتحديد نوعها فقد بدا لنا استخدام تقنية المقابلة واعتماد على شبكة الملاحظة لان تقنية المقابلة والملاحظة تعتبر أكثر طرق معتمدة

للحصول على معلومات إضافية تحدد موضوع البحث. إن مقابلة تتيح لنا وصول إلى تلك أمور الكامنة في دراسة المبحوثين عن طريق أسئلة المفتوحة.

1-الملاحظة:

تعني المراقبة المقصودة والتي تهدف إلى رصد متغيرات التي تحدثت عن موضوع الملاحظ عليه.

الملاحظة أداة من أدوات البحث العلمي والشائعة في العديد من الدارسات والبحوث الاجتماعية خاصة تلك متعلقة بالدارسات الاستطلاعية والوصفية.

وهناك عديد من تعريفا العلماء والباحثين للملاحظة كأداة في البحث العلمي. هناك من يعرفها بأنها وسيلة قديمة لجمع المعلومات وتتميز الملاحظة العلمية التي يعتمد عليها علم اجتماع بأنها تسعى إلى تحقيق هدف علمي واضح.

ويعرف الدكتور محمد طلعت عيسى الملاحظة بأنها الأداة الأولية لجمع المعلومات وهي النواة الأولى التي يمكن إن يعتمد عليها للوصول في المعرفة العلمية والملاحظة في ابسط صورها هي النظر إلى أشياء وإدراك الحالة التي هي عليها.

تعني المراقبة المقصودة والتي تهدف إلى رصد المتغيرات التي تحدثت عن الموضوع الملاحظ وعليه فإن هناك شخص يلاحظ وشخص ملاحظ عليه، حيث تم ملاحظة الشباب الذي يمارس العنف والجريمة في الأحياء الهامشية، وهذا من خلال طرح الأسئلة عليهم، وملاحظة مدى تأثرهم

بها في شكل ملامح وإيماءات عند الإجابة عليها، وكذا ملاحظة سلوكياتهم عند تفاعلهم مع الآخرين وهذا ماأثرى الجانب الميداني من حيث التحليل.[1] ومن أهم الملاحظات مايلي:

– معظم المبحوثين بظهر عليهم ملامح التأسف والحصرة على الوضعية التي يعيشونها.

–أغلبية المبحوثين خائفون من حالات العنف التي يشهدها حيهم ومتوترين و يريدون تغيير مسكنهم

2–المقابلة: تعتبر المقابلة من أكثر الأدوات شيوعا في بحوث دراسة الحالة خاصة إذا كانت الحالة شخصا وهي وسيلة سهلة تمكن الباحث من الحصول على معلومات بطريقة مباشرة من الحالات المدروسة .

وتعرف المقابلة مواجهة شخصية يقوم بها الباحث للعميل المراد دراسة اتجاهاته حيث يستخدم استمارة وقد لا يستخدمها بل تكتفي بمناقشة العميل في موضوع معين ويتركه يسترسل في الحديث أو نقاط هامة من الموضوع .

تعد تقنية المقابلة من أهم أدوات جمع البيانات والمعطيات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية، وبعد التحقيق بواسطة المقابلة تقنية يطرح من خلاها الباحث المجموعة من الأسئلة المدروسة والهادفة في خدمة موضوع البحث على مجموعة التختار من عينة البحث؛ حيث تعد الطريقة الأكثر استخداما في البحث، وهي شكل من أشكال الاتصال للميز في المجتمع الحديث، وتعد

[1] صلاح مصطفى الفوال مناهج البحث في علم الاجتماع مكتب غريب للنشر، القاهرة، 1980، ص 270.

المقابلة محادثة موجهة يقوم بها الباحث مع أفراد عينة البحث بهدف الحصول على اللمعلومات التي تفيد بعله. [1]

المقابلة هي وسيلة لتقصي الحقائق والمعلومات باستخدام طريقة منظمة، وتقوم على الحوار أو الحديث اللفظي الشفوي المباشر بين الباحث والمبحوث، وذلك بتوجيه مجموعة من الأسئلة المفتوحة في الغالب.[2]

المطلب الرابع: العينة وكيفية اختيارها

1-تعريف العينة:

هي جزء من مكان يختاره المحققون لاستطلاعات الرأي العام بطريقة تؤمن الحصول من أصغر عدد ممكن من الأفراد على الأكثر صحة المجموعة الإنسانية المعينة واختيار العينة يؤثر بشكل أساسي على صحة الاستطلاع وبالتالي يجب أن تكون العينة تمثيلية حتى يمكننا استخراج خصائص الكل من خصائص الجزء.[3] فيشير هذا المصطلح في علم الإحصاء إلى نسبة من العدد الكلي للحالات تتوافر خاصية أو عدة خصائص معينة وتتكون العينة من عدد محدود من الحالات المختارة في قطاعات مجتمع معين لدراستها.[4] فالعينة وحدة إحصائية يعتمد عليها الباحث في دراسته أخذ بعين الاعتبار توافق العينة مع طبيعة موضوعه وكذا العوائق التي يمكن أن يجدها في

[1] زهرة تيغرة وآخرون، **منهجية البحث وتقنياته في العلوم الإجتماعية**، مركز المغربي لدراسات الاستراتيجية وسياسية، برلين ، ألمانيا، 2016، ص 67.

[2] Madeline Grawits, Méthodes Des Sciences Sociales Paris, 1990 p225.

[3] أحمد سعفان: **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية الدولية**، ط1، عربي انجليزي فرنسي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2004، ص 264.

[4] محمد عاطف غيث : **قاموس الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995، ص16.

طريقه، هذه العينة يتم الحصول عليها بطرق مختلفة وذلك تبعا لطبيعة الموضوع وأهداف الدراسة وهناك أنواع عديدة من العينات تستخدم في الإحصاءات من بين هذه الأنواع "العينة القصدية".

2-طريقة اختيار العينة:

وقد اعتمدنا في دراستنا على العينة القصدية أو الهادفة أو الحكيمة،[1] أو ما يسمى بالعينة العمدية هي العينة التي يعتمد الباحث أن تتكون من وحدات معينة لاعتقاد أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا.

قمنا باختيار عينة تخدم بحثنا من خلال اختيار إجراءات البحث في الحي الاجتماعي 950 مسكن القايد خميس مليانة في المجتمع الجزائري فقمنا بالمقابلة فاخترنا عينة تتكون من 8 حالات وذلك بطرح الأسئلة عليهم ثم قمنا بتحليل وتفسير واستخلاصنا للنتائج.

متمثلت خصائص العينة القصدية فيما يلي:

-مفردات العينة القصدية جميعهم يسكنون بالحي الاجتماعي 960 مسكن القايد بخميس مليانة.

-الحي الاجتماعي 950 مسكن القايد بخميس مليانة هوالذي يحتوي يوميا على أكبر حالا إجرامية وانحرافية مقارنة بالأحياء الأخرى.

-معظم أفراد العينة هم شخصيا تعرضوا للعنف أو أحد أفراد أسرتهم.

-جميع أفراد العينة متذمرين من العنف الاجتماعي والبيئي المتواجد بالحي.

[1] قوقية حسين رضوان: **منهجية البحث العلمي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2007، ص127.

3-المنهج المستخدم في الدراسة:

المنهج المستخدم هو منهج الوصفي التحليلي وهو أسلوب الذي يسير على نهجه الباحث لتحقيق أهداف بحثية ولإجابة عن أسئلة.

المنهج الوصفي: يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة الموجودة في الواقع يهتم بوصفها وتحليلها

– منهج وصفي هو منهج الملائم لطبيعة الموضوع المدروس وعليه حاولنا إتباع خطواته في وصف الظاهرة العنف الاجتماعي والبيئي في الحي السكني

– إن البحث الوصفي هو سبيل المناسب في بناء المقاييس والتصميمات العملية الدراسة في بحث الظواهر المختلفة بالاعتماد على المؤشرات.

وكيفية استخدامه تمثلت فيما يلي:

–وصف ظاهرة الانحراف الاجتماعي ومؤشراته داخل الاحياء السكنية الاجتماعية من خلا تعاملات الجيران وتربية أبنائهم وتصرفات شبابهم.

–بيان مدى غيرة سكان الأحياء الاجتماعية على حيهم من ناحية النظافة –ترميم الطرق – التضامن و التعاون بين الجيران –تقديم النصيحة والموعضة الحسنة.

–تجسد الوصف والتحليل في بداية الدراسة الاستطلاعية وأثناء الدراسة الميدانية.

–وصف ملامح المبحوثين وسلوكاته ومواقفهم اتجاه العنف بمختلف أشكاله من قبل بعض سكان الحي خاصة شبابه ويكونون قدوة لأطفاله.

-تحليل أقوال المبحوثين بالربط بالجانب النظري لتمكن من الوصول الى نتائج تخدم الموضوع بكلا شقيه وتكون اجابات عن الفرضيات المطروحة.

المبحث الثالث: عرض بيانات الدراسة وتحليلها:

المطلب: عرض المقابلات وتحليلها

الحالة الأولى: تاريخ **المقابلة 2023/5/14**

أولا: البيانات الشخصية:

مكان المقابلة: الحديقة

مدة المقابلة:25دقيقة

الجنس: أنثى.

السن: 25 سنة

المستوى التعليمي: ماستر.

الحالة العائلية: عزباء.

منصب الدخل: لا يوجد عاطلة عن العمل.

السكن السابق: سكن كراء.

ثانيا: مضمون المقابلة:

الحالة أعلاه هي امرأة، من بلدية خميس مليانة ولاية عين الدفلى تبلغ من العمر 25 سنة تعيش في بيت متكون من ثلاث غرف استفادت منه عائلتها ضمن برنامج السكن الاجتماعي سنه 2018 حي 95 مسكن القائد حددنا معها موعدا وتقابلنا معها في حديقة البحري بخميس مليانة طرحنا عليها الأسئلة وقامت بإجابتنا وكان أول ما طرح عليها هو موضوع الراحة النفسية في السكن الاجتماعي حيث أجابت بعبارة:" ما رانيش مرتاحة السكنة هذه جابت لي الضيقة مكان هواء مسقم نفسوه كيما الناس مكان بلاصه نخرجو ندورو فيها الريحة دايرة حالة"، ثم تناولنا معها موضوع طريقه التعامل قاطني العمارة معها فقالت:" كل واحد وكيفاش يتعامل مع جاره كاين المليح وكاين دونجي كاين اللي كيشوفني جارته يحشم وكاين اللي ما ينحيش عينه مني كاين اللي يشوفني كيما جارته واخته وكاين اللي دايرني تحسب برانيه كاين اللي محترم روحه وجيرانه وكاين اللي كي تشوفه تسميه منه"، ثم تطرقنا إلى موضوع أهم الضغوطات التي تعاني منها هذه المرأة وجيرانها في الحي الاجتماعي فأجابت:" السرقة بالزاف تغفل يطيروا بك لا دروغ الصاروخ يدور في الحومة كثر من الدوليبران، الخدمة مكش الشبيبة نهار كامل وهي مقابلة الحيوط قاعدين غير للتبرقيق، الزقا والحس"، سألناها عن كيفيه مواجهة ومعاملة هذه الضغوطات فأجابت:" منحطوش معاها خطش كون نحطو معاها متسلكش على خير نديرو روحتا غق مشفناش".

ذهبنا معها بعيدا في الحوار وإحساسها بأنها مرتاحة معنا طلبنا منها رأيها حول الاختلافات الفكرية والسلوكية بين قاطني حيها فقالت : "هيه واش نحكي وش نخلي، كاين الجاري عسل حسو متسمعوش وكاين لي ينساك كي تحطي راسك على المخدة وهوا يبدأ يدردك، وكاين لي متحضر

في عقلوو سلوكو سبحان الله يبانلك إنسان مثقف الوسخ يحطو فبلاصتو وينقي بلاصتو وكاين لي من تاقة ويقيس" .

وعندما سألناها حول وجهة نظرها في تغيرات أسباب الجرائم المرتكبة في حيها الاجتماعي قالت:" الغير الشبيبة مكانش فاش تعمر وقتها، والمونك تع الإدمان ولاوكب ميضربوش بيناتهم تحسبهم مشي قع هوما" . وعندما سألناها عن واقعة ارتكاب الجريمة قالت:" كان خويا قاعد في طريق وجاو ليه جماعة مافيا وخلطو فيه بهدرة ناض ليهم خويا ايا ضربوه".

ومن ثم استفسرنا عن إجراءات العقابية لمثل هذه سلوكات قالت :" محكمومهمش هربو وهما باين جماعة مافيا موالفة بحباس حاجة متخلعهم".

وكان محورنا الثالث تدور أسئلته حول التخطيط العمراني للسكنات الاجتماعية له دخل في انتشار العنف الاجتماعي والبيئي وسؤال الأول الذي طرحناه على مبحوثة عن وجود مساحات الخضراء في حيهم قالت:" مكاش مدرونا والو".

تم سألناها هل تتوفر في حيهم مرافق الضرورية أجابت مبحوثة:" ايه كاين لابوليس ولاكنينيك وليكول"، ثم طرحنا عليها سؤال يخص أسباب التي أدت للعنف البيئي أجابت:" المكان غير ملائم هو سبب غياب وعي البيئي".

ثالثا: التحليل السوسيولوجي للحالة الأولى:

وضحت الحالة (1) من أصل(8) حالات مدروسة أن مبحوثة تنحدر من حي سكني أفقي وبالإستناد إلى الأقوال المبحوثة عدم رضاها وغير مرتاحة في التجمع السكني التي تقطن فيه وهذا راجع لعدة اعتبارات تتعلق بسلوكات الإجتماعية الأفراد الذين يمارسون سلامات المنحرفة وشاذة

إلى جانب الأنعدام ثقافة التبليغ إلى في حالات نادرة وصرحت المبحوثة على لسانها:"يعجبك هنا كل واحد يخمم في روحو مكاش ليوقف مع حق:" في إشارة واضحة أن تجمع السكني يعيش حالة من الفردانية والامعيارية ولا وجود الإنتماء الفعلي لمكان السكن ويمكن القول أن أنماط الثقافة السلوكية المتصارعة في التجمعات السكنية هي معيار لحدوث الضرر الشخصي.

ومن أسباب العنف الرئيسية تؤكد المبحوثة بأن سوق المخدرات تعتبر حكرا على جماعة إجرامية وهي من أسباب تفشي جريمة والعنف في الحي وحدوث تجاوزات عنيفة على أشخاص والبيئة وبخصوص هذا تذهب دراستنا إلى إسقاط نظرية التقليد ومحاكاة على هذا البحث فأفكار نظرية تتجلى في تأثير جماعة معينة على جماعة أخرى من حيث سلوك وفعل وهذا ما أقرت به المبحوثة عندما تحدثت عن ظاهرة المخدرات التي تغزو الحي.

أما عن توفر المرافق من عدمها تفسير المبحوثة إلى عدم توفرها ونقص في مرافق الضرورية وهذا ما يخدم الجماعة التي تسعى لتخريب وتعنيف البيئة واعتداء عليها وعلى أشخاص ففي وجود مرافق وأماكن العمومية يعني حركة سكان وما يتبعه من رقابة دوريات أمنية وهذا ما توصلت إليه دراسة موسى سيدعلى سواكري الطاهر الذي أكد أن شاب يمارس العنف نتيجة إحباطات التي يتعرضون إليها ونظرا الانعدام مرافق الخاصة و العمومية،

الحالة الثانية

تاريخ المقابلة: 05/15/ 2023

مكان المقابلة: حديقة عمومية.

مدة المقابلة:30دقيقة.

أولا: البيانات الشخصية:

الجنس: أنثى.

السن: 32 سنة.

المستوى الثقافي: جامعي.

الحالة العائلية: عزباء.

منصب الدخل:

الموقع الجغرافي السابق: سكن كراء.

ثانيا: مضمون المقابلة:

المبحوثة من جنس أنثى السن 20 سنة مستوى الثقافي درجة جامعي الحالة عزباء الموقع الجغرافي السابق سكن الكراء.

كان أول ما طرحناه عليها: هو موضوع هل هي مرتاحة بالحي الاجتماعي الذي تسكن فيه وأجابت أنها غير مرتاحة ولا تشعر بأمان وجاء في قولها:" منيش مهنية في كارتي هذا جيران يضلو يعسو طالع وهابط وهراج وحس بزاف."

وعند سؤلنا: عن رأيها هل يوجد اختلاف في طريقة تعامل بين قاطني الحي اجتماعي كان ردها :"نعم يوجد اختلاف في طريقة تعامل فهناك من يمللك حس المعاملة مع الجار وهناك ما تكون أولى اهتمامه إيذاء الجار وكان إجابتها بصريح العبارة إيه كابن بزاف فرق كل واحد وكيفاش يتعامل كاين جيران الله يبارك وكاين يحوس غير كيفاش يضرك."

سؤال الثالث كان: ما هي الضغوطات التي يعاني منها المواطنون في أحياء السكنية لاجتماعية وكيف تتعامل مع هذه ضغوطات؟ أجابت المبحوثة:" الشجارات والضجيج وكلام الشوارع وتتعامل مع هذه الضغوطات بالتجاهل حيث قالت المفاتنة و هدرة وعياط وانا منحطش معاهم."

سؤال الرابع:"هل هناك اختلافات فكرية وسلوكية بين قاطني أحياء اجتماعية وفيم تتمثل؟ أجابت المبحوثة:" اجل يوجد اختلافات فهناك من يمتلك سلوك حضري وهناك من يحرم نوم على الجيران."

ثم سألنا عن: تفسيراتها لأسباب الجرائم المرتكبة بالإحياء السكنية الاجتماعية قالت:" المخدرات والفقر.

سؤال سادس:" عن نوع سلوك إجرامي الذي تعرضت له هي أو أحد أفراد أسرة قالت الضرب تعرض أخي لضرب بواسطة أسلحة البيضاء."

ما هي أسباب التي أدت إلى ارتكاب هذا سلوك إجرامي وكيف كانت واقعة ارتكاب الجريمة؟ **أجابت:**" انه كلام شوارع أمام النافذة حيث قالت سمع ليجان يهدرو قدام تاقة تاعنا هدرة عيانة خرج يحاوزهم أيا دابز معاهم واحد فيهم كان شاد موس وضرب خويا وهرب."

وعند سؤلنا عن: ردة فعل جيران الحي أثناء ارتكاب الجريمة؟ أجابت:" جلسوا يشاهدون فقط ولا أحد تدخل؟

ثم طرحنا سؤال:" عن إجراءات العقابية لمثل هذه سلوكات إجرامية أجابت المبحوثة إيداع شكوى لدى مصالح امن بعدها توجهنا لطرح أسئلة تخص الفرضية الثانية والتي تمحورت حول التخطيط العمراني لسكنات لاجتماعية له دخل في انتشار العنف اجتماعي والبيئي.

ثالثا:التحليل السوسيولوجي للحالة الثانية:

من خلال مقابلة التي أجريناها مع مبحوثة تبين لنا أنها غير راضية على أوضاع السكن في الحي وغير مرتاحة وأنها تجد صعوبة في تعايش فيه وهذا بسبب اختلاف الثقافات وطرق تعامل بين جيران .

لاحظنا اختلاف الثقافات وتباين في سلوكيات وهذا ما لمسناه من إجابة مبحوثة عندما سألناها عن وجود اختلاف في تعامل قاطني الحي أجابت:" نعم هناك من يعاملك بحسن معاملة وهناك عكس"، وتدل مؤشرات أن دوافع عنف راجع إلى صراع الذي يحدث بين أفراد فصراع ثقافي. من أسباب العنف فكيف لشخص يعيش في جو غير مناسب بإضافة إلى ضيق مساحات وانعدام مرافق ترويحية وظروف حياة غير لائقة ومشاكل اجتماعية أن لايفكر بارتكاب العنف أو يتعرض بدوره إلى العنف مهما كان نوعه وهذا حسب قول المبحوثة عند سؤالنا عن ضغوطات

التي يعاني منها سكان الحي أجابت :" الشجارات والضجيج وكلام الشوارع"، لنقف عند تصور المبحوثة حول تفسيراتها عن أسباب الجريمة أن آفات الاجتماعية وأوضاع مزرية هي سبب رئيسي في أحداث العنف داخل الحي وهذا بقولها المخدرات الفقر من أسباب تفشي ظاهرة العنف. ويجب محاربتها لخلق جو امن واستقرار في حي عن طريق معاقبة المجرمين متورطين في أحداث أعمال شغب والعدوانية.

الحالة الثالثة:

تاريخ المقابلة: 05/15/ 2023

مكان المقابلة:جامعة جيلالي بونعامة

مدة المقابلة:42دقيقة.

أولا: البيانات الشخصية:

الجنس: ذكر.

السن: 30 سنة.

المستوى الثقافي: جامعي.

الحالة العائلية: أعزب.

منصب الدخل: 53,000 دينار جزائري.

الموقع الجغرافي السابق: سكن فوضوي.

ثانيا: مضمون المقابلة:

المبحوث محمد / س، يقطن في بلدية خميس ميانة ولاية عين الدفلى، يعيش في سكن اجتماعي مكون من عده غرف بحي 950 مسكن القائد، مع أمه وأخته حائز على شهادة الماستر، ويعمل محاسب لدى أحد الخواص، التقيت به في باحة حي 950 مسكن، بوجه بشوش ساعدني على انجاز مهمة المقابلة، كان أول ما ابتدأت به هو المقابلة: هو الاستفسار عن حالته النفسية داخل هذا المسكن فقال لي:" كيفاش راح نتهنى وأنا التبليت بجيران كون نعيش معهم في قصر نهرب ونخليه".

فاستفسرت أيضا: عن أهم الضغوطات التي يعاني منها المواطنون في حيه فقال:" السرقة والله ما تقدر تخلي تلفونك وتدخل تشري ما الحانوت تخرج تلقى الريح، وبلا ما ننسى لا دروك كانت الدور غير الصاروخ بكري دوكا ولينا مع الحمراء فرونسي والماء اللي يجي مره على مره تحسب راهم يطلقوه لنا من البراج تاعهم والحس تحسب صطاد تقول السكاف راهي تلعب كون ماشي الواحد يدير روحه ما شافش يباصي عليهم نورمال".

تطرقت معه بعده إلى الاختطافات الفكرية والسلوكية بين سكان حيه فقال:" أنا مازال ما طحتش في حبه نقيه غير ليزابط وجههو ويستنى فيك على غلطه بصح كل واحد والبلاصة اللي جاء منها سألته بعدها عن تفسيراته أسباب الجرائم المرتكبة في السكن الاجتماعي فقال الدراهم ما كانش البيي قليل شبيبة تنوض الصباح تحوس على حبتها وشبيبه لاهيه في بعضها وكل واحد يستنى الاخر على غلطه".

استفسرت منه هل وقع له اعتداء من قبل من قبل احد المجرمين فقال: "ديت ضربه بالموس في صدري غير ربي والدايم ربي كانوا يسالوني دراهم ضمنت في السيد هذا السيد خارج الطريق درهابيه وهرب استناوني كي كنت خارج من الخدمة وطاحوا علي عند الدخلة تاع الباطمة قالوا لي أنت ولا الدراهم هذا باش نتعلم ما نضمنش في الرخاص قلت لهم ما عنديش غفلني واحد فيهم من اللور شدني من رقبتي وجاني كيف قدامي ضربني بالموس في صدري دخل لي 2 سنتيمتر الأرض لعبت بيا مزية لحقوني الجيران الحق تاع ربي وقفوا معايا كل ماشي هما كون رني في سيدي عبدقه".

ثم انتقلت بعدها إلى الأسئلة المحور الثالث فابتدأت هذا المحور بالسؤال عن وجود مساحات خضراء بالحي الذي يقطن به فقال:" لا لا شويشجر جايين على الطرق الهواء مسكم وما نتنفسوهش وقال لي إحنا ناقص بزاف كابن ثلاثة حوانت الحي فيه 950 مسكن خاصتنا فارماسي صيام جامع خاصتنا يسقمونا الطريق سوقته اللي جاية قدام الكلينيك البسمة ألدخله تاعها تراب وكي طيح شتا منحكيلكش".

سالت عن أهم أسباب انتشار العنف فقال:" الرقابة مكاش ارميه وين حبيت ما كانش اللي يقول لك علاش أشعل النار في الشجرة ما كانش اللي يقول لك واش راك تدير وهنا قاطعته ولهذا لم تشتاق حول أوضاع سكنتكم فقال لي شدينا وسكنا والسكن وما كان والو أنت تشوف السيد ينتهك في حرمه الدار بالسب وما كانش اللي يحطه عند حده قاع خايفين منه وأنا نعذرهم إحنا فينا حاجه برك كي تطفر ونقولوا علاه وليه".

استفسرت عن رد فعل المواطنين القاطنين بحييه في حاله مشكل ما قال:" نخرج قاع على الطريقة ونروحوا نشكو للمصالح المختصة".

سألته هل تعتبر عدم وجود التوعية ساهم في العنف ضد البيئة قال لي:" اجل إيه ما كاينش اللي يعينا ولا يقولنا هيا نشجرو ولا نغرسوا حشيش ولا نقوا الطريق والو".

تطرقت بعدها الاستفسار عن سبب العنف وهل غياب المرافق ساعد على انتشارهم فأجاب:" إيه بالصح لمربي مربي ما كان له نحصلها في المرافق ما كانش دائما اللي يقعد نهار كامل في الحوم بالصح والله ما يؤذيك وكاين اللي يخرج دقيقه يدير زبله".

ثم ختمت المقابلة بسؤاله: عن المساهمة من طرف السكان في النظافة وهل يوجد قانون لردع منتهيكي حرمة السكن خاصة في جانب النظافة والسلوك فأجاب:" لا لا واحد ما يساهم كل واحد لاهي في صوالحه ما كان حتى قانون في هذا الحي".

ثم قبل أن نفترق ناديته وقلت له بقي هناك سؤال أخير حول التضرر من المشاكل البيئية الموجودة بالحي فقال:" لا لا غير هذا الحي للحمد لله كي أنا كي دارنا قاع لا باس".

ثالثا:التحليل السوسيولوجي للحالة الثالثة:

على ضوء المقابلة التي تم إجراؤها مع المبحوث محمد زين أنه غير مرتاح تماما وغير راضي بالظروف والوضعية الاجتماعية التي يعرفها حيهم السكني الاجتماعي ما انعكس على حالته النفسية وأداء أدواره الاجتماعية داخل أسرته وخارجها بفعل السلوكات الانحرافية والتصرفات الغير عقلانيه من قبل جيرانه وهذا راجع للاختلافات القيمة والثقافية التي تنبثق من أشخاص عايشوا وترعرعوا في بيئات مختلفة ما ترك أثار انعكست سلبا على المستوى التفكيري والعلاقات ما بين أفراد المحيط الواحد وهذا ما أدى من خلال نظريه صراع الثقافات التي تبرز صراع المعايير السلوكية المتفاوتة كاستيجابات من قبل جماعات ساهمت في نشر الجريمة والانحراف بشتى

أشكالها والتي أثرت مباشره في المتعاملين معهم انطلاقا من الأسرة والتي بدورها تعد الحلقة الأولى التي كان لها الانعكاس السلبي الذي يغرس تفكير ومشاعر عدائيه اندفاعية غير مبليه بردود أفعال الآخرين لان الهدف الأساسي أصبح خدمه المصلحة الخاصة على حساب راحة الآخرين، وحسب اعتبار المبحوث فان السلوكات أصبحت كتقليد هذا راجع لعدم وجود ردع ومحاسبه اجتماعيه من طرف السلطات وحتى من طرف القاطنين بالحي وهذا ما أدى إلى خلق عده ظواهر أصبح كان نمط يتعايش معاها، فظاهره تعاطي المخدرات بكل أنواعها أصبحت أمام الملا وعند كل أفراد الحي دون اختلاف الفئات العمرية فمن يسكن في هذا الحي يوما يريد أن يفر منه لان كل فرد أصبح معرض شخصيه للخطر أما بالاشتراك في الجريمة أو التعرض لها وتعد نظريه التقليد والمحاكاة المدرجة في الدراسة هي التي خلقت جو اتساع دائرة الجريمة داخل البيئة الواحدة بظهور أنماط جديدة للتعلم والتوسع في انتشار بين شبابها الذي خلق بدوره انحرافات أخرى كالسرقة في المناخ السكني والراحة النفسية أصبحت غير موجودة داخل الحي لان كل شخص أصبح كعدو وبسلوكاته الأشخاص الآخرين فالصورة النمطية التي صاغها المبحوث عن الأفراد القاطنين بالحي تشكلت الخوف من السكن أو الحي أو التعامل مع أفراده وحتى فالجرائم اليومية المرتكبة بالحي لان الأسباب تختلف والدوافع تتنوع لكن لا توجد حلول راضية للحد من تفشي هذه الظاهرة.

لان المساهمة وتضافر الجهود من طرف السكان الحي وحتى السلطات المحلية لم تأخذ إجراءات تخيريه مسبقة تدرس من خلالها الخريطة البنائية والتعبيرية المعماري للجان وهيئتها المختصة في هذا الجانب ومن ناحية أخرى كيفيه تعمير هذه السكنات الأشخاص لهم مبادئ تساهم في الحفاظ على الهيئة الجمالية والتنظيمية للحي ويتجلى ذلك بوضع قوانين رادعه والتي انعدمت في اغلبها حين التعرض إلى مشكل إجرامي أو شكاوى بيئيه من قبل سكانها وهذا ما استعملناه من تصريحات

المبحوث وهذا ما أكدته دراسة جميله العلوي حول واقع استفحال ظاهره العنف في المدينة الجديدة حيث يعود سبب انتشار تشوهات للبيئة بسبب الخلفيات الثقافية لسكانها التي خلقت استعددت واضطرابات نفسيه لا يمكن التحكم فيها أمام تلك الاختلالات ما يسبب لا استقرار داخلها ومن مظاهر حسب المبحوث عدم استغلال المساحات الموجودة بالحي، عدم وجود نظافة، عدم احترام الغير. والشيء المهم هو ضرورة الالتزام بالردع القانوني ليأخذ كل لي حق حقه

الحالة الرابعة:

تاريخ المقابلة 16/05/2023

مكان المقابلة : جامعة جيلالي بونعامة .

مدة المقابلة: 25 دقيقة.

أولا: البيانات العامة

الجنس: أنثى

السن 21: سنة

المستوى الثقافي: الجامعي

الحالة العائلية: عزباء

منصب الدخل: طالبة جامعية

الموقع الجغرافي السابق: سكن مع الأهل

ثانيا: مضمون المقابلة:

المبحوثة من جنس أنثى تبلغ من العمر 21 سنه طالبه جامعيه في السنة الثالثة ليسونس تقيم في السكن الاجتماعي حي 950 مسكن رفقه أبيها وأمها وإخوتها الثلاثة يتكون هذه السكن من ثلاث غرف لاحظت عليها حاله لا مبالاة فارتأت أن استدرجها ببعض الأسئلة عن حالتها وحالة أهلها وكيف هو وضعها مع الدراسة ثم انطلقت في طرح الأسئلة عليها بسؤالها هل هي مرتاحة في هذا السكن فقالت:" لا لا ما كانش رآها الباطمة قبر تندفن فيها وأنت حي".

ثم بادرت بسؤالها عن طريقه التعامل جيرانها في الحي الاجتماعي قالت:" كل واحد ومعاملته معايا ومع دارنا كابن وكاين بالصح مانيش مداصرتهم".

ثم سألتها عن أهم الضغوطات التي يعاني منها قاطنوا الإحياء السكنية فأجابت:" المشاكل بزاف ما كانش اللي يسمح من حقه الحس كون ماشي الجيران يسلكوا تصرا كبيره"، ثم أجابتني عن الاختلافات السلوكية والثقافية بين قاطني حيها حيث صرحت:" كل واحد ومعاملته وكل واحد وثقافتوا كابن اللي يفوت عليك وعلى باباك غير جاري ما خصك والو كاش ما تستحقوا راني هنا وكاين اللي كي تفوت عليه لا قدر لا حشمه السب والتطياح".

بحثت معها عن تفسيرات المؤدية لأسباب الجرائم المرتكبة في الإحياء السكنية فقالت:" المخدرات واش نحكي واش نخلي قع ولاو يبيعوا وقع ولاو ياكلوها بلا مننساو بطالة".

بعدها قصه لي قصه تعرض أخيها للسرقة حيث تعرض أخوها للسرقة هاته وأغراضه بعدما كان راكبا سيارته بالشراء:" كان خويا مقاري وانسي الكارو مفتوح كان حاط التليفون والدراهم في القجر

تاع الطوموبيل دخل شرا كي خرج صاب السيد عند الطوموبيلتو الجراو راه مكان والو ديرها جيرانا وقفوا معه بالسيف باش حكموه مي رجع الصوالح خويا اسمح له ما شكيش به".

انتقلنا بعد ختام أسئلة المحور الثاني إلى أسئلة المحور الثالث قالت:" لي ما كاينش مساحات خضراء بالعكس كابن غير الوسخ والديقه في النفس".

"إيه عندنا مرافق شويا كيما قاعة علاج بريفي، إبتدائية، مقاهي.....إلخ ، بصح ناقصين قي بزاف صوالح كيما الطرق، خصنا متوسطة وجامع وأنا نضن بلي سكن حتى معايير تشييد هذو سكنات".

"البلاصة دايمن معرضة للغبار جاية في مكان مسطح دايمن عرضة للرياح".

-"مكنش شكايات الحمد لله سكاني ملاح "

-"نخرجوا كامل نحتجوا عند مصالح مختصة ".

-"مكنش توعية قع أرني وين جات مكنش لي حاسبك".

-"المرافق تمتص طاقة الشباب بصح كل واحد وكيفش كابن لي تحطو في حي فيه كلش يدير كلش".

-"كاين حملات نظافة يديروها قع نشاركوا فيها ومكن حتى قوانين تع إحترام النظافة".

-"لا مكنش واحد فينا تضرر" .

ثالثا:التحليل السوسيولوجي للحالة الرابعة:

من خلال من خلال مقابلة للمبحوثة رقم أربعة: المدعوة سعيد ت تبين أنها غير مرتاحة في السكن الاجتماعي وواصفه إياه بالقبر نظرا للظروف السائدة في هذا السكن الاجتماعي خاصة ما تعلق بالسلوكيات الانحراف من قبل جيرانها والتي ولدت لديها ضغوطات نفسيه أعاقتها عن التخطيط الجيد لسيرورة حياتها الاجتماعية فاختلاف طريقه المعاملة لدى جيرانها راجع إلى الاختلافات الفكرية والسلوكية والاخلاقية فكل له قيمه وكن له مبادئ.

فكل فرد من جيرانها وبيئته التي كبر فيها وفيها ثقلت أفكاره ومبادئه هذا الاختلاف في القيم والأفكار أنشئ صراعات ثقافيه في القيم والمبادئ فكل أسرة لها طريقه في التنشئة الاجتماعية فما هو مباح في قيم أسرة من أسر هو في السكنات هو غير مباح لدى أسرة أخرى في نفس اسر هيئته السكنات.

كما أن الفارق الشاسع في المستوى الاقتصادي لدى كل أسرة زاد من حده الشرح والصراع الحاصل بين ثقافات سكان هذا الحي وهذا ما تطرقنا إليه في النظرية الصراعية التي تتمحور حول الصراعات القيم والمبادئ الثقافية هذه الصراعات كان لها دور مهم في استفحال الجريمة وتشتي أنواع الانحرافات والفكرية والاجتماعية.

فحسب المبحوثة استفحال تعاطي المخدرات في كل أصناف قاطني الحي الاجتماعي بل ليس التعاطي فقط بل حتى البيع أصبح أصبح كتقليد انه في كل عماره من هذا الحي الاجتماعي تجد مروجا على الأقل.

هذا التقليد هو ما تحدثت عنه نظريه التقليد والمحاكاة التي تطرقنا لها في دراستنا فالانحراف المتولد عن التنشئة الاجتماعية الخاطئة أصبح تقليدا لدى سكان هذه الإحياء الاجتماعية كما أن

نمط التخطيط العمراني البيئي الذي يفتقد لمعايير البناء الذي زاد من الطين بله فغياب المساحات الخضراء أدى لتشوه المنظر الطبيعي داخل هذه السكنات هذا التشوه أدى ببعض منعدمي التوعية إلى رمي النفايات يمنة ويسره.

أما بخصوص القمامة فأكمام القمامة تبدأ بكيس واحد صاحب هذا الكيس وفي غياب الرادع القانوني يستهوي الكثير من سكان الحي لرمي النفايات مثلها نظرا لبعد مكب النفايات فكيف ثم كيس ثم 10 أكياس وهكذا دواليك حتى نصل هذا التطور في العنف ضد البيئة هو ما فسرته النظرية التي تطرقنا إليها في دراستنا إلا وهي نظريه النوافذ المنكسرة ولغيه التوعية بضرورة الحفاظ على نظافة الحي دور مهم في تفشي ظاهره العنف ضد البيئة فما فائدة حمله النظافة في ظل غياب قوانين الردع ضد معني في ومشوهه البيئة هذا ما أدته جميله علوي في دراستها حول واقع استفحال ظاهرة العنف في السكنات الاجتماعية بحي 950مسكن القايد.

الحالة الخامسة:

تاريخ المقابلة:2023/05/20

مكان المقابلة:متجر

مدة المقابلة:15دقيقة.

أولا: البيانات الشخصية:

الجنس: أنثى

المستوى الثقافي: جامعي

السن:21 سنة

الحالة العائلية : عزباء

منصب الدخل:/

الموقع الجغرافي السابق: سكن مع الأهل

ثانيا: مضمون المقابلة:

الحالة أعلاه هي فتاه تدعى سوزان/ ب من بلديه خميس ميانة ولاية عين الدفلى تقدم بحي 950 حددنا معها موعدا وتقابلنا في الجامعة وأول ما سألته وطرحته عليها هو موضوع راحتها في السكن فأجابت:" أنا مرتاحة اجل".

وآما عن طريقه معامله جيرانها فقالت:" جيراني قاع لا باس غير جاره واحده تحب تقطع الطريق على لي فوتو"، ثم تناولنا موضوع الضغوطات في هذا الحي الاجتماعي فأجابت:" الفوضى بزاف، السرقة، المخدرات.

وكل ما نتجاهلوش هذا الضغطات ما تكملش على خير".

ثم قالت لي حول موضوع الاختلافات الفكرية والسلوكية قالت:" لي شوية كابن اللي تلقاه يعاملك مليح وكاين اللي تلقاه يعاملك كي شغل ماشي جارتو".

وبخصوص تفسيراتها لأسباب الجريمة في حيها قالت:" الانتقام الثار كل واحد يسألها الأخر، وبخصوص اعتداء لها أو لأحد أفراد عائلتها قالت:" لم نتعرض إلى إي سلوك إجرامي أو اعتداء".

ثم انتقلت بعدها إلى أسئلة المحور الثالث قالت:" بأنه لا يوجد إي مساحات خضراء مكانش حتى وين تتنفس مكان حتى مرافق في الحي تاعنا فحينا يشكو نقص الأمن، متوسطه ما كانش، دور لي الحضانة".

ثم قالت: "ما كان حتى معايير في ذو السكنات حتى الشمس ما تدخلش غير مرة على مرة".

أما بخصوص العنف البيئي فأجابت:" السلوك تاع الناس هو السبب الأول والأخير في العنف البيئي".

ثم قالت: "لا توجد إي شكاوي من قبل من قبل المواطنين وكي تروح تريسينتي والماء نخرجوا قاع نشتكوا ثم أضافت إيه التوعية عندها دور كبير في الحد من العنف ضد البيئة وإحنا في حينا ما كانش حتى خدمة اجتماعية"، أما بخصوص المرافق قالت:" أجل أسباب العنف هو غياب المرافق التي تستوعب الطاقة الشبابية"، أما بخصوص حملات النظافة فقالت:" هي شبه منعدمة ولا يشارك فيها الجميع وما كان حتى قانون تع نظافة".

أما بخصوص الضرر:" فاجل أنا اعتبر من الأشخاص الذين اصيبوا بالضرر خاصة الفوضى دائرة للتقليق وما وليتش نرقد مليح".

ثالثا:تحليل السوسيولوجي للحالة الخامسة:

بعد إجرائنا للمقابلة الخامسة مع المبحوثة سوان/ ب التي بدأت وأعربت على راحتها النفسية في هذا السكن نظرا للظروف السابقة التي عاشتها في منزل العائلة ورضاها عن طريقه معامله جيرانها إلا جاره واحده تلم عن اختلاف فكر ومبادئ الجارة التي تحب قطع الطريق فتنشئه الاجتماعية الخاطئة لهذه الجارة وقله الوازع الديني لدى أسرتها جهل ما تفعله من أشياء التي تضر به جيرانها

عبارة عن لا شيء وإنما هو أمر عادي فهنا ما يبدو للجار شيئا عاديا في منزله يبدو شيئا غير عاديا لباقي السكان وهو ما شكل تصادم وصراع ثقافي بينهما وبين باقي السكان وهو ما تطرقنا إليه في نظريه صراع الثقافات.

أما عن باقي الانحرافات الحاصلة في حيها السكني الاجتماعي فتحدث بحرج خاصة فيما يتعلق بموضوع المخدرات التي أصبحت موضة لدى كل فئات حيها، فتنشئة الاجتماعية والأسرية الخاطئة وتدني المستوى الاقتصادي للأسر، أدى إلى الانتشار الغير معقول لظاهرتي ترويج وتعاطي المخدرات أصبحت تقليد لدى سكان الإحياء الاجتماعية وهذا ما تطرقنا إليه في نظريه التقليد والمحاكاة

أما انعدام المساحات الخضراء بالحي الاجتماعي فهو راجع إلى التخطيط العمراني السيئ الذي يفتقد إلى المعايير والضوابط.

كما أن لغياب التوعية دور مهم في انتشار العنف ضد البيئة فانعدام النظافة راجع للرمي العشوائي للنفايات التي تفسره نظريه النوافذ المكسرة التي تطرقنا إليها في المقاربة السوسيولوجي فانتشار الأوساخ يبدأ بورقه أو كيس ويزداد تدريجيا في ظل انعدام مبدأ التضامن بين جيران الحي وانعدام الرابع القانوني الذي يشكل العاجز الحاجز أمام منتهيكي العنف ضد البيئة.

الحالة السادسة:

تاريخ المقابلة:2023/05/21

مكان المقابلة: حديقة عمومية

مدة المقابلة:29دقيقة.

أولا: البيانات الشخصية:

الجنس: ذكر.

السن: 23.

المستوى الثقافي: جامعي.

الحالة العائلية: أعزب.

منصب الدخل:

الموقع الجغرافي في السابق: سكن مع الأهل.

الحالة أعلاه هي لشخص يدعى أسامة/م القاطن بحي 950 مسكن بخميس مليانة الذي يملك شهادة ليسانس إرشاد وتوجيه، حددت معه موعد وتقابلنا وكان أول ما طرحته عليه هو أسئلة المحور الأول المتمثلة في البيانات الشخصية، ثم تطرقت بعد ذلك معه إلى أسئلة المحور الثاني فأجاب: "مانيش مرتاح في ذي الحومة مزال مشفتش واحد يبغي الحومة لي راه فيها"، أما عن طريقة التعامل فأجاب: "باين بلي كل واحد كيفاش كاين لي يعرف يتعامل وكاين لي ربنا ولك الحمد".

أما عن أهم الضغوطات التي يواجهها هو وجيرانه في هذا الحي فأجاب: "البطالة، المخدرات، الطرق المهترئة، انقطاع الماء والكهرباء...الخ، وكون ماشي الواحد يإيفيتي نروحو لي مرانش باغيينها".

وبخصوص الاختلافات الفكرية والسلوكية قال: "إيه كاين بزاف اختلاف كاين لي عاقل، وكاين لي مدين، وكاين لي يتكيف الكيف".

أما عن تفسيراته لأهم أسباب الجريمة فقال: "الجهل، البطالة، الضغوطات، المخدرات".

أما بخصوص تعرضه هو أو أحد أفراد أسرته لسلوك إجرامي فقال: "لا الحمد لله" .

ثانيا:التحليل السوسيولوجي للحالة السادسة:

على ضوء المقابلة السادسة وبالاستناد لأقوال المبحوث رقم 6 الذي لاحظنا عدم رضاه بالحالة السكنية التي يعيشها، وعدم تقبله الواضح لطريقة التعامل التي تبم على اختلاف كبير في طريقة التنشئة الاجتماعية، فالضغوطات التي يعاني من السكان مثل انقطاع الكهرباء والماء ساهم بشكل مباشر في ظهور العنف في الوسط الحضري والسكاني بين المواطنين في الأحياء الاجتماعية. وما زاد الطين بلة هي ظاهرة البطالة فظاهرتي الفقر والبطالة هي من أهم الأسباب الاجتماعية المولدة للعنف، فشعور الإنسان باستلاب حقوقه ودونيته جعلته يقدم على العنف بشتى أنواعه، وهذا ما تطرقنا إليه في الجانب النظري.

وبخصوص الاختلاف السلوكي الفكري الذي أرجعه المبحوث إلى أساليب التنشئة الاجتماعية والوازع الديني للأسرة، الذي يلم عن اختلاف كبير في ثقافة السكان ما شكل صراعا فكريا بين السكان، كان ولا زال أهم الأسباب المباشرة للعنف هذه الأسباب هي ما فسرته لنا نظرية صراع الثقافات التي تطرقها إليها في المقاربة السوسيولوجية.

أما العنف البيئي فحسب المبحوث أن السبب الأول للعنف البيئي هو سوء التخطيط العمراني، فلقد كان لغياب المعايير في بناء هذه السكنات السبب الأبرز لحدوث العنف ضد البيئة، فانعدام النظافة والرمي العشوائي للنفايات أصبح تقليدا لدى سكان الحي الاجتماعي، فالكل أصبح يقلد الآخر في عدم احترام قوانين النظام، هذا التعدي الواضح على القانون ساهم بشكل مباشر في العنف ضد البيئة، وهذا ما فسرته النظرية التي تطرقنا إليها إليها وهي نظرية التقليد والمحاكاة.

ولغياب التوعية دور مهم فانعدام التضامن واهتراء الطرق زاد من تشوه المنظر البيئي للحي الاجتماعي، وهذا ما تطرقت إليه جميلة العلوي في دراستها.

الحالة السابعة:

تاريخ المقابلة:2023/05/28

مكان المقابلة: الحديقة العمومية

مدة المقابلة:34دقيقة.

أولا: البيانات الشخصية:

الجنس: أنثى.

السن: 21 سنة.

المستوى الثقافي: جامعي.

الحالة العائلية: مخطوبة.

منصب الدخل:

الموقع الجغرافي السابق: سكن مع الأهل.

الحالة أعلاه هي فتاة تدعى حنان/ط تقطن بحي 950 مسكن بالقايد خميس مليانة عين الدفلى، حيث حددنا معها موعدا في الجامعة وكان أول ما طرحته عليها هو:

موضوع الراحة النفسية في الحي فأجابت: "منيش مرتاحة الجيران يعيو".

وبخصوص اختلاف طريقة التعامل أجابت: "كاين بزاف اختلافات كاين لي مداصرينهم ونروحو ليهم وكاين لي نظلو متفاتنين معاهم".

أما أهم الضغوطات التي تعاني منهم بحيها قالت:" المخدرات، انقطاع الماء، بخصوص المخدرات ندعو لهم بالهداية وشكل الماء نراسلوا الجهات المعنية".

وتطرقت معها بعدها إلى الاختلافات الفكرية والسلوكية فأجابت: "كاين تلقى شي جيران يعسوك يهدروا فيك يحسدوك وكاين لي العكس".

أما عن سبب الجرائم المرتكبة في حيها فقالت: "لادروغ، البطالة. وبخصوص تعرضها هي أو أحد عائلتها لاعتداء أجابت: لا الذراري صغار فيما بيناتهم يظلوا مضاربين".

انتقلت بعدها لأسئلة المحور الثالث وكان أول ما طرحته عليها هل يوجد مساحات خضراء بحيكم قالت:" مكاش منين تريح كامل وبخصوص المرافق قالت: إيه كاين ملعب من جهتها وحوانت مناش خاصين، خاصتنا متوسطة وثانوية برك".

أما بخصوص المعايير فقالت: "مكان حتى معايير، وفي موضوع أسباب انتشار العنف البيئي قالت: البلدية عمال النظافة قليل منين يجو، غياب القوانين الردعية".

وبخصوص الشكاوى قالت: "مكان حتى شكاوى" وبخصوص ردة الفعل في حال انقطاع الماء قالت: "تروحو نعمروا من برا".

وبخصوص غياب التوعية قالت: "إيه مكاش لي يوعيهم"، أما بخصوص المرافق قالت: "مكان مدخل المرافق راجعة لطبيعة ذاك البنادم".

أما بخصوص المساهمة في نظافة الحي قالت:" لا لا مكاش لي يساهم، ومكان حتى قانون".

"أجل اعتبر من الأشخاص المتضررين فقد أصابتني الحساسية".

انتقلت بعدها إلى أسئلة المحور الثالث فأجاب:

"مكاش مساحات خضراء ملعب ومكاش من جهتنا الباطيمات، لي ملهيك تهلاو فيهم بصح من جهتنا مكن والو، ومكن حتى معايير في تشييد السكنات مكعبات اسمنتية بيطو فالبيطو وصايي".

أهم أسباب انتشار العنف البيئية (غياب القوانين الردعية) ضعف الوعي بضرورة الحفاظ على البيئة.

أما بخصوص حدوث مشكل حول ندرة المياه فقالت:" نتلايمو ونروحو نشكو للمير،مكاش التوعية مكاش جامي جاو لينا وفهمونا أو وراولنا مكاش حتى خدامين".

أما بخصوص غياب المرافق ودورها في انتشار العنف قالت:" إيه سببها غياب المرافق و10% ترجع لطبيعة ذاك البنادم لخطش الروتين بزاف كارثة".

"ولا واحد فينا يساهم كل واحد يقول خاطيني".

الحمد لله كاين وبي.

ثانيا:التحليل السوسيولوجي للحالة السابعة:

بعد إجرائنا للمقابلة مع المبحوثة رقم سبعة والتي أعربت عن عدم رضاها وراحتها بهذا السكن الاجتماعي نتيجة المشاكل المتكررة مع جيرانها، هذه المشاكل التي تعبر عن نمط الثقافة الفرعية المختلفة للجيران، فانعدام الاحترام بين سكان الحي الاجتماعي ناجم عن تنشئة أسرية خاطئة والمستوى الثقافي المختلف بين الأسر. كما أن للبيئة السابقة للسكان دور كبير في حدوث العنف والمشاكل بينهم، واختلاف الوازع الديني بينهم أمر مهم في تشكل العنف. هذه الاختلافات في نمط الثقافة الفرعية بين السكان تشكل صراعا ثقافيا أدى بهم للوصول إلى العنف والشجارات، وهذا ما فسرته نظرية صراع الثقافات التي تطرقنا إليها في مقاربتنا السوسيولوجية.

من خلال تصريحات المبحوثة اتضح أيضا أن المرافق العامة في الحي غير متوفرة، كما تبين من خلال أجوبة المبحوثة أن الحي يفتقر إلى نشاطات مختلفة، سواء ثقافية أو ترفيهية تربوية التي تمثل دورا مهما في التوعية وحماية الأفراد من مختلف السلوكيات غير المحفزة والضيقة والمنحرفة، وبالتالي نلاحظ أن بروز العنف من خلال التخلف وعدم الرقي عن أحوال معينة، وهذا ما يترجم في شكل اعتداء ضد البيئة وضد الآخرين، وهذا بطبيعة الحال ناتج عن الضغوطات اليومية التي يعاني منها معظم الحي سببه البيئة النفسية.

كما بينت نتائج المقابلة مع المبحوثة أن عدم وجود مراكز ثقافية أو دور شباب ما يجعل الفرد يعيش بعزلة وتهميش، مما يؤدي به للانخراط في جماعات منحرفة والتي تدفعهم إلى العنف، والتكسير والتخريب لتنفيس عن كثير من السلبيات الملاحظة من حيث ظروف السكن والبيئة السكنية.

من خلال تصريحات المبحوثة اتضح أن مرافق العامة في الحي غير متوفرة كما تبين من خلال أجوبة المبحوثة أن الحي يفتقد إلى نشاطات مختلفة سواء ثقافية أو اجتماعية و التربوية التي تمثل دورا مهما في التوعية وحماية الأفراد من مختلف السلوكيات غير متحضرة والعنيفة و المنحرفة وبالتالي نلاحظ أن بروز العنف من خلال السخط وعدم الرضا عن أحواله معيشة وهذا مترجم في شكل اعتداءات ضد البيئة وضد الآخرين وهذا بطبيعة الحال ناتج عن ضغوطات اليومية التي يعاني منها معظم سكان الحي.

كما بينت النتائج مقابلة مع مبحوثة انه عدم وجود المرافق ثقافية ودور شباب هذا ما يجعل للفرد يشعر بعزلة والتهميش مما يؤدي الانخراط في جماعات منحرفة تدفعهم للعنف وتكسير وتخريب لتنفيذ عن غضبهم من ظروف السكن والبيئة السكنية.

الحالة الثامنة:

تاريخ المقابلة:2023/06/03

مكان المقابلة:جامعة الجيلالي بونعامة

مدة المقابلة:30دقيقة.

أولا: بيانات الشخصية:

الجنس: ذكر.

السن: 24 سنة.

المستوى الثقافي: جامعي.

الحالة العائلية: أعزب.

منصب الدخل: عاطل.

الموقع الجغرافي السابق: سكن مع الأهل.

الحالة أعلاه هي لشخص يدعى عبد الحق/ب القاطن بحي 950 مسكن بالقايد خميس مليانة، حيث أبدى عن وجه بشوش طيلة هذه المقابلة وكان أول ما طرحته عليه هو أسئلة المحور الأول (البيانات الشخصية)، ثم انتقلت بعدها لأسئلة المحور الثاني وسألته وكانت إجاباته متمثلة في:

- "لالا منيش مريح ني حاب نهجر من هذاك الحي".
- "إيه كاين اختلاف كبير عقليات كل واحد كيفاش".
- "البطالة، الحس، لادروغ، الشجارات".

-"كاين اختلافات بزاف تصرفات في المعاملة كل واحد وكيفاش يهدر معك كاين لي يبغيلك الخير وكاين لي لالا".

- "البطالة، الضغوطات، المخدرات".
- "لالا مكش فينا لي تعرض لسلوك إجرامي".

انتقلت بعدها لأسئلة المحور الثالث وكانت إجاباته كالآتي:

- "مكش مساحات خضراء".
- "مكن حتى مرافق ضرورية بالنسبة ليا".
- "نقص الملاعب، الإضاءة، الطرق المهترئة".
- "لالا مكن حتى معايير".

- "التوعية مكش وكل واحد كيفاش تبانلوا".
- "شكاوى حول الإزعاج".
- "الاجتماع والذهاب لتقديم الشكاوى".
- "أجل نعم التوعية عندها دور كبير".
- "لا توجد أي خدمات اجتماعية".
- "ما يساهم حتى واحد فالنظافة".
- "لالا مكش قوانين".
- "لالا الحمد لله مكش لي تضرر فينا".لكن جيراننا تضرروا تم الاعتداء على إبنهم لما اشتكى من الفوضى الدائمة في ساعات متأخرة والازعاج المتواصل متم ضربه ما أدخله الى المستشفى مع العلم أنه كان مريض بمرض ضغط الدم فتأزمت حالته .

وعند رفع شكوى الى الشرطة و المحكمة تم الحكم على المتهم بالسجن النافذ لمدة ثلاثة سنوات مع غرامة مالية تقدر بعشريين الف دينار جزائري .لكن بعد خروجه من السجن أصبح عدائيا أكثر وهوباستمرار يقوم بتهديد الأسرة والشخص المشتكي فالعائلة في حالة خوف دائم .وهي الآن تريد ان تبيع المنزل بسبب الخوف وعدم الراحة، والحالات عديدة وكثيرة في هذا الحي الله يجعل الخير.

- لكن من الناحية البيئية رانا متضررين (الوسخ و الغبار كلانا حنا الداخل في ديارنا تقول عايشين برا كل واحد قلك أخطيني).

(البلاصة والبلاد ولات خردة هذا ياكل ويستغل في هذا)لا يوجد حرمة أو غيرة على الحي أو احترام الجار(يموت ما يسمعش بيه)الله جيب الخير.

التحليل السوسيولوجي للحالة الثامنة:

بعد استجوابنا للحالة الثامنة تبين أن المبحوث غير مرتاح يحس بالكره الدائم وناقم عن أوضاع الحي وبعض سكانه وحتى الجهات المعنية المكلفة ببناء السكنات الاجتماعية وتوزيها وهذا راجع لعدم توفر المرافق العامة وضروريات الحياة الجيد دون عناء أو مشقة إضافة عدو وجود راحة البال والأمان والسكينة والاستقرار داخل البيت وخارجه ،فالمساكن والممتلكات العمومية معرضة للسرقة والاتلاف كما أنه لا توجد قوانين رادعة ورقابة مستمرة على الأشخاص وممتلكات الحي وهنا نركز على ظاهرة اللاأمن بالأحياء السكنية الجديدة بما فيها السكنات الاجتماعية والمشكل أن قاطنيها تختلف ثقافاتهم وتوجهاتهم الفكرية و المعاملاتية فمعظمهم كانوا يقطنون بالمناطق الهشن التي هي منبع انتشار الجريمة وتولد الرذيلة مع انتشار الانحرافات بين أفرادها من مختلف الأعمار سواء كانوا ذكور أو اناث لأنهم يعلنون من وضعية اجتماعية صعبة بداية بالبطالة الفقر التصدعات الأسرية عدم الاستقرار النفسي وحتى العصبي فلم يكن هناك مجال في أمور أخرى تفيد الأشخاص كالاهتمام بالرياضة وتشجير الحي وتنظيفه....الخ فالسعي الدائم نحو توفير لقمة العيش دون تربيتهم أو رقابتهم سوف يتيح المجال الى انتقال الجريمة في تصرفاتم وتصبح سلوكاتهم عدائية انحرافية تثير الفوضى والمشاكل الدائمة اما بين سكان الحي الجديد أو حتى في الأحياء المجاورة وهذا أكدته الدراسة السابقة لسعاد بن سعد على أن علاقة الجيرة مهمة في استقرار الحي والابتعاد عن العنف الاجتماعي والبيئي فصيغة التماسك وميزة التضامن تمنح فرص الارتقاء بالحي والولاء له وهو نفس ما تركز عليه النظرية الايكولوجية أن درجة التضامن والرقي تسمح من تكوين منطقة حضارية بجميع المواصفات البنائية و الانمائية التي ترتكز عليها الدول المتقدمة لكن بمواصفات اسلامية تتبع المنهاج الحضاري الاسلامي وعادات وتقاليد وتربية المجتمع رغم

التهديدات و المضايقات من مختلف الاتجاهات فلما يكون المنهج والجذور صحيصة لا يمكن الخوف من أي تجمع سكاني رغم بعد المسافة واختلاف المستويات وحتى الأعمار.

المطلب الرابع: تحليل النتائج الدراسة حسب الفرضيات:

1-نتائج تحليل المقابلات حسب الفرضية الأولى:

من خلال الدراسة تبين أن غالبيه المبحوثين لتخطى معاناة الحياة الزائدة في الحي وذلك يرجع عند اغلب المبحوثين بسبب وجود عده ثقافات فرعيه ومن هنا نستنتج انه عند وجود ثقافات فرعيه متعددة في مجتمع سكان معين يحدث اصطدام في الأفكار والسلوكيات بحيث أن كل مجموعه من الأفراد يتميزون بخصائص وصفات قد تتعارض مع مجموعه أخرى مما يسبب العنف الذي ساد بالحي السكنات كما كشفت الدراسة أن تأثير سلوك الجيران والأطفال الانحراف اثر على شخصيه المبحوثين وان أسباب هذه الظاهرة يرجع إلى وجود سلوكات منحرفة تؤثر سلبا على المواطنين وهذا من خلال:

- جميع المبحوثين صرحوا أن نمط الثقافة السائد لقاطني السكنات الاجتماعية كان دافعا وراء انتشار العنف الاجتماعي والبيئي.

-عدم تكيف سكان الحي مع نمط الحياه السائدة ،ونتيجة لقسوة ظروف الحياةأدى بهم لممارسة العنف كرد فعل على المعيشة الصعبة وهذا ما أكدته خاصة المقابلة الأولى والثامنة.

-غياب التوعية الاجتماعية التي تمثل دور مهم من مختلف السلوكات الانحرافية من ناحية النصح والارشاد. وهذا ما أكدته جميع المقابلات خاصة المقابلة الثالثة.

-وجود صراع ثقافي بين سكان الحي،ناتج عن التجمعات السكانية العشوائية لسكان الحي،مع اختلاف البيئات السكنية السابقة لسكان الحي.

-وجود اللاتجانس بين أفراد المجتمع الواحد هذا ما خلق ميزة الفردانية وحب التملك والسيطرة من خلال ممارسة القوة والعنف وهدا ما أوضحته وأكدت عليه أربع مقابلات الاولى.

ومنه الفرضية الأولى :نمط الثقافة الفرعية السائدة لدى قاطني السكنات الاجتماعية كانت دافعا وراء انتشار العنف الاجتماعي والبيئي قد تحققت ميدانيا.

2-نتائج تحليل المقابلة حسب الفرضية الثانية:

من خلال الدراسة تبين لنا أن أغلب المبحوثين لم يحدو الراحة في الحي الذي يقطنون فيه ، واتضح من خلال النتائج المقابلة أن المرافق العامة في الحي غير متوفرة وهذا ما توضحه أغلب الحالات المدروسة هذا ما جعلهم يمارسون العنف وتبين من خلال الدراسة أن الحي يفتقر إلى نشاطات مختلفة سواء ثقافيه أو اجتماعيه وغياب التوعية الاجتماعية التي تمثل دورا مهما في حماية أفراد من مختلف السلوكيات الانحراف والعنيفة كما أثبتت الدراسة انه لا يوجد ما المرافق الثقافية هذا من جعلهم يشعرون بالعزلة والتهميش وبالتالي تعرضهم للانحراف والانخراط في الجماعات منحرفة فرعيه التي تقودهم إلى ممارسه العنف لتنفيس عن غضب والاستياء من الظروف السكنية والبيئة ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية:

-غياب المراكز الثقافية والتربوية الثقافية جعل سكان الحي يشعرون بالعزلة والتهميش وبالتالي انخراطهم في الجماعات المنحرفة وهذا ماصرحت به جل المقابلات.

-الحرمان الذي يعاني منه سكان الحي من حيث تهيئة الطرقات المعبدة والمراكز الخاصة بالشباب.جعل الشباب يشعرون بالنقص ماجعلهم يكتسبون سلوكات دخيلة على المجتمع وهذا ما استنتجناه من المقابلة الخامسة والسادسة والسابعة.

-يساهم التخطيط العمراني الغير مدروس في انتشار العنف الاجتماعي والبيئي وهذا ما أوضحته جميع المقابلات.

ومنه الفرضية الثانية:طابع التخطيط العمراني كان سببا قي انتشار العنف الاجتماعي والبيئي قد تحققت ميدانيا.

النتائج العامة

من خلال دراستنا عن الموضوع ومن خلال فرضيات الدراسة نرى أن الفرضية الأولى تؤثر بشكل كبير في انتشار العنف وهذا ما لاحظناه عند اغلبيه المبحوثين من خلال الدراسة نستنتج أن الحرمان الذي يعاني منها السكان من حيث الظروف السكنية من خلال توفير المرافق والطرق المتعددة جعل هذه الفئة تشعر بنوع من التهميش وهذا ما ساعد على اكتساب قيم ومعايير دخيلة عن المجتمع الجزائري وماتا ومغايره القيم الثابتة من خلال دراسة الميدانية التي قمنا بها والموسومة تحت أنواع العنف البيئي والاجتماعي يمكن القول أن البيئة المحيطة بالأفراد تؤثر على سلوكات حياتهم الحي السكني الذي لا يتوفر على شروط الحياة المريحة لا يحقق الاستقرار مما يجعله مرضا لجمعات الرفاق المنحرفة ومنها يمكن القول أن البيئة السكنية تؤثر على سلوك الأفراد لان الفرد ابن البيئة.

الخلاصة:

من خلال دراستي الميدانية يمكن القول أن مجموعة مؤشرات الإجتماعية التي كانت نتيجة عدم العوامل أهمها تواجد ثقافات المختلفة في بيئة سكنية واحدة ووجود صراعات في أنماط السلوك بإضافة إلى انعدام ثقافة التبليغ وغياب تخطيط عمراني محكم ومدروس ساعد على ظهور العنف

الاجتماعي والبيئي في تجمعات السكنية هذا ما شكل لنا جماعات إجرامية منحرفة تسعى لتخريب وتعنيف محيط البيئي والاجتماعي.

الخاتمة

من خلال الدراسة الميدانية لموضوع العنف الاجتماعي والبيئي في الإحياء السكنية وأثارهما في تنامي وظهور العنف والسلوكات الانحراف في الإحياء السكنية حاولنا توضيح الصور عن مدى تأثير هذا العنف على الإحياء السكنية من خلال ارتكاب سلوكات الشغب والتخريب كرد فعل عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية وتبين لها من خلال تحليل الحالات وجود علاقة بين غياب المرافق العامة وارتكاب العنف المؤدي إلى اعتداءات وخيمة على الأفراد والبيئة.

ومن خلال الدراسة تبين لنا أن المخطط العمراني الغير مدروس والهش وغياب المرافق العامة والترويحية سبب في تفشي هذه الظاهرة ودافع يؤدي إلى ارتكاب العنف والاعتداءات على الأفراد والمحيط البيئي.

توصيات:

- ضرورة توعية سكان لخطورة العنف الاجتماعي والبيئة والضرر التي تشكله ي حياتهم اليومية.
- نشر ثقافة التبليغ عن جرائم التخريب وتدمير واعتداءات التي تمارسها جماعات منحرفة في أوساط حي السكني.
- تكثيف دور الشرطة والأمن في رصد أماكن المجرمين .
- اعادة النظر في العقوبات والياسة الجنائية لأعمال الشغب الموجودة بالأحياء السكنية
- إعادة النظر في معايير ونظم التخطيط العمراني التجمعات سكنية
- توفير مختلف الفضاءات ومرافق التعليمية وترفهية
- ضرورة ربط التجمعات السكنية لسلطات الطرق وتوفير الإنارة وكهرباء وتوصيل شبكات المياه مع توفيرها في جميع الاوقات ولجميع سكان الحي.
- وضع كاميرات مراقبة في الأحياء السكنية لرصد المجرمين والمنحرفين.

- وضع الأشخاص الاكفاء في التخطيط و البناء العمراني لمثل هذه التجمعات السكنية
- ضرورة اعادة النظر في هذه الصيغة السكنية من ناحية شروط بناء السكن وشروط منح السكن.
- تشجيع أبحاث ودراسات تتعلق بدراسة المحيط السكني والبيئة السكنية

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ/المصادر العربية:

- **القرآن الكريم:**

1. القرآن الكريم سورة الحجرات الآية131.

- **المعاجم:**

2. ابن منظور، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، مجلد9.

- **الكتب:**

3. ابراهيم الجندري، **سوسيولوجيه العنف ولارهاب**، بيروت لبنان، ط 1 ،2015.
4. إحسان محمد حسن، **النظريات إجتماعية المعاصرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 1995.
5. أحمد حسن علاوي، سيكولوجية العدوان والعنف في الرياضة، مركز مكتب النشر، ط1، مصر،1997.
6. أسماء جميل، **العنف الاجتماعي**، دار الشؤون العامة،بغداد،2007.
7. الأزهر الصيف، جميلة زيدان، **نقد نظرية الصراع وإسقاطها في الوطن العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.
8. الرحمان العيسوي، **سيكولوجية جنوح**، دار النهضة العربية، 1984 .
9. أنتوني غندز،**علم الاجتماع**،مؤسسة ترجمان،عمان،2005
10. بسام محمد أبو عليان،**الانحراف الاجتماعي و الجريمة**،واد رأي الكتاب،ط3، 2017.
11. بلقاسم سلاطنية، **قضايا العنف والتغير الاجتماعي في الجزائر**، ط 1
12. بولمرة، **المدينة ومشاكل الإسكان**، منشورات دار الأفاق الجديدة ،بيروت،1954حيدر فاروق ، **تخطيط المدن والقرى**، مركز دالتا للطباعة، مصر، 1994، طبعة1

13. جيلالي بن عمران، **أزمة وأفاق التنمية الإشتركية في الجزائر**، ترجمة عبد الغني منصور المؤسسة الوطنية لكتاب، الجزائر 2015.
14. زهرة تيغرة وآخرون، **منهجية البحث وتقنياته في العلوم الإجتماعية**، مركز المغربي لدراسات الاستراتيجية وسياسية، برلين ، ألمانيا، 2016
15. سيد خلفي عوض، **سكان المدينة بين زمان ومكان مكتب العلمي**، الاسكندرية، 1997.
16. شفيق الوكيل، **التخطيط العمراني مبادئ وأسس وتطبيقات**، الجزء 1، القاهرة، 2006.
17. صارة الضويقي، **ظاهرة العنف ضد أشخاص وتخريب في المجتمع جزائري**، (2011)
صلاح مصطفى الفوال مناهج البحث في علم الاجتماع مكتب غريب للنشر، القاهرة، 1980.
18. طلعت مصطفى السروجي، **التخطيط الاجتماعي نظريات ومناهج مكتب جامعي الحديث**، الإسكندرية مصر 2011.
19. فارس الفيني، **التخطيط الحضري**، دار البرزوزي، الأردن،1978
20. قباري محمد اسماعيل ، **علم اجتماع ومصادرها** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية ،مصر ،2009
21. عبد الرؤوف عبد العزيز الجرداوي، **الإنسان في الكويت** ،كويت منشورات تركة عاصمة،1978.
22. عبد الرحمان أبو توتة، **علم الاجرام** ، مكتب الجامعي الحديث،2007
23. عبد الهادي محمد والي، **التخطيط الحضري**، دار المعرفة ،جامعة اسكندرية، مصر ،1993.
24. ماجد حسن صبيح، **مسلم فايز أبو حلو، التخطيط والتنمية الإجتماعية.**، شركة العربية لتوزيع وتسويق، 2014.

25. مؤمون طربية، **علم الإجتماع في الحياة اليومية، قراءة سوسيولوجية معاصرة لواقع معاش**، طبعة1، بيروت، دار الطباعة للنشر والتوزيع، 2011

26. مريم احمد مصطفى عبد الله الرحمان، **علم اجتماع المجتمعات**، دار المعرفة، الجامعة، مصر، 2001

27. محمد أحمد عبد الله، **التخطيط المناطق الصناعية، مكتبة أنجلو المصرية**، مصر، 1975.

28. محمد احمد ايوبي، **المجتع والثقافة ولشخصية** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 1986

29. محمد أمين البشري، **التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة**، جامعة نايف العربية لعلوم المنية، الرياض، السعودية، 1999

30. محمود حسن اسماعيل، **مبادئ علم الإتصال والنظريات والتأثير**، مصر، دار العالمية للنشر والتوزيع، 2003

31. معن خليل عمر،**النظريات المعاصرة في علم الاجتماع**،دار الشرق،عمان،1997.

- **الدراسات و المذكرات:**

32. أسامة خوجة، **إصلاح سياسة العامة السكنية كألية الإدارة لإدارة السكن في الجزائر للفترة** ، قسم العلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة**2005-2014**

33. الياقوت عرعار، **تمويل العقاري** ، مذكرة ماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008-2009،

34. بن سعيد سعاد ، **علاقة الجيرة بالسكنات الحضرية الجديدة**، دراسة ميدانية في المدينة الجديدة علي منجلي، الوحدة الجوارية رقم 6، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم الإجتماع الحضري، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2007

35. حورية بهيوفي، **الشعور بالأمن داخل الأحياء السكنية الجديدة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم علوم الاجتماع ، جامعة خميس مليانة، 2018–2018،

36. خالدي خيرة، **العنف المدرسي ومحدداته الما يدركه المدرسون والتلاميذ** ، اطروحة دكتورا علم اجتماع جامعة الجزائر 2006. 2007

37. دلية زرقة، **سياسيات السكنية والإسكان بين خطاب والواقع دراسة ميدانية بمدينة وهران**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كية العلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، 2016 2015.

38. روابحي سناء، **خصائص إجتماعية عمرانية للمناطق الحضارية**، دراسة ميدانية، باتنة، حملة3 ، نموذجا، أطروحة دكتوراه، علوم إجتماع والديمغرافيا، جامع باتنة1، 2020

39. سعاد بن سعيد ، **علاقة الجيرة في سكنات الحضارية الجديدة**، رسالة ماجستير علم اجتماع الحقوق جامعة منتوري، قسنطينة. 2014

40. سهام غوت نوال بلغليغي، **البعد ايكولوجي في تخطيط العمراني بمدينة صحراوية بلدية الزاوية القايدية نموذجا دراسة ميدانية بمدينة تقرت مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية** ، ملتقى دولي تحولات مدينة الصحراوية

41. شعبان فرج ، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام واحدس دراسة حالة الجزائر 2000 2010**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2012–2013.

42. شويشي زهية، **مجتمع القصور**، دراسة في خصائص إجتماعية وعمرانية وثقافية لقصور مدينة توقرت، تخصص علم الإجتماع الحضري، قسم علم الإجتماع والديمغرافيا، جامعة قسنطينة، 2006-2005.

43. قماس زينب، المجمعات السكنية **الحضرية، بمدينة قسنطينة واقعها ومتطلبات تخطيطها**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص علم الإجتماع الحضري، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2005- 2006

44. ماجد رجب، العيد سكر، **التواصل الإجتماعي أنواعه ضوابطه آثاره معوقاته**، دراسة قرآنية موضوعية، مذكرة ماجستير منشورة في تفسير وعلوم القرأنن الجامعة الإسلامية، غزة. 2011.

45. مالك شليح، **العنف في الوسط الحضري، دراسة ميدانية لمدينة وهران، حي الحمري، حي الصباح نموذجا**، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع، قسم علم الإجتماع، جامعة وهران، 2013-2014 .

46. هاشم عبود الموسوي وحيدر صالح يعقوب، **التخطيط الحضري لمدينة عنابة ، دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية** ، الأردن ، عمان 2006.

1. المجلات:

47. أسامة خوجة، **إصلاح السياسة العامة السكنية كآلية لإدارة أزمة السكن في الجزائر الفترة 2005-2014**، مجلة ناقد للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد1

48. إبتسام حواشلي، **سياسة سكنية في الجزائر**، الواقع والآفاق، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2002

49. حسيبة زعلامي، **الإطار القانوني الصيغ السكنية في الجزائر**، كلية حقوق وعلوم السياسية، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، درة آسيا لعدد 15

50. خالد حسن الديلمي، **أسس تخطيط المجاورة السكنية المحلية**، مجلة: Neighborhood المسترجع من الموقع الإلكتروني: .www .araburban.net، تاريخ الإطلاع، 20 ماي 2023

51. جميلة توفيق الطاهر، **التخطيط العمراني من منظور جغرافي**، المجلة العربية للنشر، AJSP، العدد50، تاريخ الإصدار: 2 كانون الأول 2022،

52. رولا أحمد ميا، **التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة**، مجلة دمشق للعلوم الهندسية، مجلد، 25العدد1

53. سارة طالب سهيل ، مجلة الأمد للإعلام،المجلة العربية العدد 12.

54. سهيل مقدم، **من أجل استراتيجية فعالة في مواجهة العنف الإجتماعي**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد8ن جوان 2012. سواكري الطاهر، **العنف والجريمة لدى الشباب في الأحياء السكنية الهامشية**، مجلة آفاق علم الإجتماع، المجلد 9، العدد 1، جويلية 2019

55. صاحب اسعد ويس الشمري، **أسباب العنف لدى تلاميذ مرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات** ، جامعة لكريت.كلية التربية ، سامراء ، مجلة الدراسات تربوية ،2002

56. عثمان لحباني، **ظاهرة العنف في المؤسسات التربوية** ،جريدة يومية الجزائرية مستقلة، العدد 25، 2011 .

57. كريم زمام "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد 07، (جوان (2010)

- **المراسيم و القوانين:**

58. القانون رقم 06 – 06 المؤرخ في 12 محرم 1427هـ، الموافق ل 20 فيفري 2006م، والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

- **المواقع الالكترونية:**

59. الزير سالم، **القانون التوجيهي للمدينة الجديدة،** الثلاثاء 22 ديسمبر 2009، نقلا عن الموقع الإلكتروني http://www.Digurd.Blogspos.com، 15 ماي 2023، تم الإطلاع عليه الساعة: 11:30.

ب/المصادر الأجنبية:

60. LAOUSSINE Qasmi, **Crise de l'habitatet respective de co-développement avec les pays de Maghreb ,**edition Punbliched, Paris, France, 1987

61. Madeline Grawits, Méthodes Des Sciences Sociales Paris, 1990

62. Ministère de l'habitat Algérien

63. Thrcher M. Fredric , **The Gang A Study Of 1.313 Gangs In Chicago ,** The Univercity Of Chicago Press, 1973

الملاحق

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

إستمارة مقابلة موجهة لسكان الحي الاجتماعي 950 مسكن خميس مليانة

يقوم الطلب بإعداد دراسة كمتطلب تكميلي لنيل شهادة ماستر تخصص جريمة وانحراف تحت عنوان

"العنف الاجتماعي والعنف البيئي في ظل انتشار السكنات الاجتماعية"

تمثل استمارة المقابلة هته أحد الجوانب الهامة في البحث، وتهدف إلى دراسة اثر العنف الاجتماعي والبيئي في ظل انتشار السكنات الاجتماعية، أرجو التكرم والإجابة على الأسئلة المطروحة وتزويد الباحث بآرائكم القيمة من خلال وضع إشارة (X) على الإجابة التي ترونها ملائمة كما نأمل أن تغني إجاباتكم وترفع من المستوى البحث العلمي لهذا البحث.

يرجى العلم أن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هاته المقابلة تستخدم لأغراض البحث العلمي وأن إجاباتكم ستكون محاطة بالسرية الكاملة والعناية العلمية الفائقة.

شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم....

المحور الأول البيانات الشخصية:

تاريخ المقابلة: الساعة:

س1-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

س2-العمر: [25←30] ☐ [40 ← 50] ☐ [أكثر من 50 ☐

س3-المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐

جامعي ☐ أخرى حدد.....

س4-الحالة الاجتماعية: أعزب ☐ متزوج(ة) ☐ أرمل ☐

س5-الوضعية المهنية: عامل عاطل عن العمل

المحور الثاني: (نمط الثقافة الفرعية لقاطني السكنات الاجتماعية كانت سببا وراء انتشار العنف الاحتماعي والبيئي)

س6: هل انت مرتاح بالسكن الاجتماعي الحالي وهل اكسبك السكن الراحة النفسية؟

.....

س7: حسب رأيك هل يوجد اختلاف في طريقة التعامل بين قاطني الأحياء الاجتماعي؟

.....

س8: ما هي أهم الضغوطات التي يعاني منها المواطنون في الاحياء السكنية الاجتماعية؟

.....

.....

وكيف يتم التعامل مع هذه الضغوطات؟

.....

س9: هل هناك اختلافات فكرية وسلوكية بين قاطني الاحياء الاجتماعية؟ فيم تتمثل؟

.....

.....

س10: ماهي تفسيراتك لأسباب الجرائم المرتكبة بالأحياء السكنية الاجتماعية؟

.....

المحور الثالث:(طابع التخطيط العمراني للسكنات الاجتماعية له دخل في انتشار العنف الاجتماعي)

س11: هل هناك مساحات خضراء بحيكم؟

.....

س12: هل يتوفر حيكم على أهم المرافق الضرورية وفيما تتمثل؟

.....

.....

س13: هل طابع تعميم السكنات الاجتماعية يستند الى معايير محددة؟

.....

س14: هل الكثافة السكانية بين سكان المنطقة أدى الى انتشار العنف؟

.....

س15: هل توجد شكاوى للمواطنين حول أوضاع السكنات الاجتماعية؟ ما نوع هذه الشكاوى؟

.....

.....

س16: كيف هي ردة فعل المواطنين في حال وجود مشكل ندرة المياه او انقطاع الكهرباء أو أي مشكل آخر؟

.....

س17: هل تعتبر انه عدم وجود توعية وإصلاح من قبل المواطنين ساعد على انتشار العنف السيء؟

.....

س18: ما نوع الخدمات الاجتماعية التي تتوفر عليها الاحياء السكنية وهل هي تكفي وذات معايير لخدمة قاطنيها؟

.....

.....

س19: هل عدم وجود مرافق تستقطب وقت فراغ الاحياء السكنية ساعد على انتشار العنف داخلها؟

.....

س20: هل يساهم جميع قاطني الحي السكني في نظافة المحيط الاجتماعي؟ كيف تكون تلك المساهمة؟

.....

.....

س21: هل هناك قوانين صارمة من طرف قاطني الحي على ضرورة الالتزام باحترام الحي من ناحية النظافة والهدوء؟

.....